

المواجهة



المثقفون والأدباء



مجموعة من كبار الكتاب والمفكرين



المواجعة

مجموعة من كبار الكتاب والمفكرين

الثقوفون والأدباء

إعداد مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأقطاب



المهنة الصنعية المتنامية للكتاب

١٩٩٣

مقدمة

شيخ المترجمين

عبد العزيز توفيق جابري

من يملك سلطة الفصل بين الصحيح والباطل ؟

د . حسين أحمد أمين

من الأهمية بمكان أن نميز بين المعرفة والرأى . فالمعرفة قد تكون فى وقت من الأوقات غائبة ، (كجهل البشر فى الماضى بقابلية الذرة للانشطار) ، أو قاصرة (كجهلنا اليوم بسبل علاج السرطان أو الايدز) ، أو حتى خاطئة (كظن الأوائل أن الشمس هى التى تدور حول الأرض) . غير أنها دائما فى سبيل التطور والتقدم والتصحيح حتى تغدو ثابتة مثبتة لا يختلف حولها اثنان . أما الرأى فغالبا ما يتأرجح بين الصحة والفساد ، والتصديق والتكذيب ، وكثيرا ما يكون غير قابل لأن يجتمع عليه الناس ، وعرضة لأن تتحكم فيه الأهواء والمصالح ، وأن يكون موضع الجدل والنزاع ، والخصومة والقمع ، والارهاب والقتل .

صحيح ان الجدل والنزاع والارهاب قد ثار أحيانا ، فى الماضى ، حول بعض المعارف العلمية (كما فى حالة نظرية جاليليو) . غير أنه ليس أمرا نادر الحدوث فى التاريخ فحسب ، بل والأرجح أن يكون قد انقضى اليوم الى غير رجعة ، بحيث بات الخلاف والخصومة الآن مقصورين على الآراء دون المعارف .

والعلوم والمعارف القطعية ليست فى حاجة الى شن حملات صليبية لآبادة غير المصدقين للنتائج التى توصلت اليها . بل هى

على استعداد كامل لتعديل هذه النتائج متى نجم عن تطور سبيل البحث والتجربة ما يقضى بتصحيحها ، ولا تعرف التزاما غير الالتزام تجاه كل ما فى الكون بحب استطلاع محايد . والعلماء واجدون فى نشاطهم لذة لا يفسدها إباء البعض أن يشترك فى نشاطهم لذة لا يفسدها إباء البعض أن يشترك فى نشاطهم ، ووليمتهم لا يعر من صفوها رفض جيرانهم الانضمام اليهم للاستمتاع بها .

وهذا هو السبب فى أنه فى حين نجد من النادر أن يصبر امرؤ على الاستماع الى رأى سياسى أو اقتصادى أو دينى من شخص يخالفه ، أو أن يعرض قضيته عرضا موضوعيا نقديا هائلا مجردا عن الهوى ، نرى العالم ينظر الى كافة الحقائق . عدا طرائق الاثبات ومناهج التحقيق المنطقية . على أنها قابلة للتحقيق والتصحيح ، ويرى الشك مطلوبا ومرحبا به ، ومشجعا عليه ، بل ويزيد من لذة البحث .

★★★

فنحن اذن حين نتحدث عن حرية الفكر انما نعنى عادة حرية التعبير عن الرأى ، لا حرية البحث عن المعارف العلمية والتصريح بها . وقد غدت حرية التعبير عن الرأى اليوم مقبولة ومسلما بها فى معظم البلدان المتحضرة ، غير أنها حرية لم تكتسب الا فى العصر الحديث ، وبعد اراقة بحور من الدماء ، وكان لابد من مرور قرون طويلة حتى تقتنع الشعوب المتمدينة بأنها فى صالح الانسان لا العكس . بل كان لابد من انقضاء أمد طويل قبل أن تخطر فكرة حرية الرأى نفسها فى اذهان الناس . فتمة من المجتمعات ما عرف حرية التعبير عن الرأى قبل أن يطرا بباله أنه يتمتع بها ، كالأغريق والرومان فى بداية دولتيهما) وقبل أن يعى أن هذه الحرية حق من حقوق الانسان ليس من حق سلطة أن تمسه .

والمجتمعات التى كانت فى الماضى . أو لا تزال . تعارض

حرية الفكر ، وتناقض الآراء الجديدة ، انما تعارض هذه وتتناقض تلك للأسباب الثلاثة التالية :

الأول : ان عقل الانسان العادى هو بطبيعته كسول ، وافكاره يقبلها عادة من البيئة المحيطة به دون مناقشة . فهو يعارض غريزيا كل ما من شأنه ان يخلخل النظام الثابت فى عالمه المألوف . والفكرة الجديدة تحتم ضرورة قيامه باعادة ترتيب افكاره ، وهو أمر شاق . ومن ثم فان الفكرة الجديدة تبدو له شريرة خبيثة لمجرد أنها مرهقة ، ويفضل عليها اعتناق الآراء والمعتقدات المستندة الى سلطان كنيسة أو كتاب مقدس أو رأى عام ، حتى ان كان من المستحيل البرهنة على صحتها ، لمجرد ايمانه المطلق بسلطة أو بفرد .

وثانيها : ذلك الخوف من ان تؤدي الأفكار الجديدة الى تهديد المجتمع وأسسهِ ، بالنظر الى ما تعنيه من ضرورة ادخال التغيير والتعديل على النظم السائدة فيه . وقد ظل الناس حتى عصرنا هذا يخالون صالح الدولة فى الاستقرار الثابت الجامد ، وفى المحافظة على التقاليد والأنظمة دون أننى مساس بها .

ولذا صاروا يرون الشخص خطرا متى شرع فى التساؤل عن حكمة المبادئ الشائعة ، أو التشكيك فى التقاليد .

وثالثها : ان الأفكار الجديدة تهدد مصالح شرائح قوية مزدهرة المجتمع ، كتهديد مبادئ الثورة الفرنسية للطبقة الارستوقراطية ، والماركسية للطبقة البرجوازية ، والعلمانية لرجال الدين ، وهى طبقات ترتبط مصالحها بالنظام القائم ، وبالأفكار التى يستند اليها هذا النظام . ولذا صار من المؤكد ان تلقى هذه الأفكار معارضة قوية من تلك الشرائح . . . والواقع ان معظم المعتقدات الخاصة بالطبيعة والانسان مما يقوم على أساس علمى ، كان يخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة مصالح طبقة اجتماعية مباشرة دينية ، وبالتالي فقد كانت القسوة تحميه دائما من هجمات وانتقادات افراد

يصرون فى عناد على الاحتكام الى العقل . والملاحظ بوجه عام .
وكما سبق أن ألقنا . انه ما من شخص يفضب اذا انكر جواره
حقيقة قابلة للتمحيص والاثبات ، غير أنه يثور ويفضب متى أنكر
هذا الجار معتقدات لا يمكن بأى حال اثباتها علميا . فان أصر الجار
على أن صلاح الدين الأيوبي لم يكن له وجود ، أو انكر أن الملح يذوب
فى الماء ، فانه يثير سخريتنا أو شفقتنا . أما ان شك فى وجود الجن
أو فى خلود الروح ، فانه يثير غضب الناس وكراهيتهم ونقمتهم .
وقد يحكم عليه فى بعض المجتمعات بالموت بسبب شكه هذا .

وقد شهدت العصور الوسطى بالأخص ميدانا شاسعا من
المعتقدات التى فرضت السلطات على الناس واجب قبولها ، وحذرتهم
من الخوض فى الكلام عنها أو تحكيم العقل فيها . غير أن العقل انما
يخون طبيعته أو وظيفته ان هو قبل الحدود التحكيمية أو القيود
المفروضة على حريته . . وتأكيد العقل لحقه المطلق فى النظر فى
كافة .

الأمر هو ما يعرف بالعقلانية . وما ادانة البعض لهذه
العقلانية الا من آثار الصراع المرير بين العقل والقوى المعادية ،
لا سيما فى مجال الثيولوجيا التى احتدم فيها الصراع بصيغة
خاصة .

والحقيقة أن أولئك الذين يهتم حقا بتأكيد سلطان العقل كانوا
دوما أقلية صغيرة من البشر ، ومن المثقفين الذين بوسمهم
استخدام السلاح الوحيد المتاح للعقلانية ، أعنى به الجدل . أما
أعداؤهم فقد لجأوا فى حربهم ضد هؤلاء الى العنف المادى ، والقهر
المعنوى ، والضغط القانونى ، واثارة الاستنكار الاجتماعى .

وقد لجأوا أحيانا الى استخدام سلاح أعدائهم وهو الجدل
وتحكيم العقل . غير أنهم كانوا دائما فى تلك الأحيان يخرجون
من الصراع جرحى منهزمين ، كما هو الحال حين حاربت الكنيسة

أفكار جاليليو في أوائل القرن السابع عشر ، ثم اعترفت بخطئها
في أواخر القرن العشرين . والواقع أن أضعف نقطة في المركز
الاستراتيجي لأعداء العقلانية هي أنهم . وهم بشر . لم يستطيعوا
أن يحولوا بين أنفسهم وبين استخدام الجدل والحجج العقلية ، مما
أدى الى حدوث الانقسامات في صفوفهم هم . والى إتاحة فرصة
النصر للعقلانيين .

وقد يعترف البعض بخطأ السلطة في محاكمة جاليليو ، ولكنه
يرى لها الحق مع ذلك في أن تتحكم في مجال العقائد التي تخرج
عن نطاق الخبرات البشرية ، والتي لا يمكن إثباتها أو التأكيد من
صحتها ، كما لا يمكن إثبات خطئها . وفي الرد على ذلك نقول :
أنه بوسع أي مخلوق أن يخترع أي عدد من الافتراضات التي لا يمكن
إثبات خطئها ، والتي يمكن لأي شخص أبله ، أو مندفع ، أو سهل
الانخداع ، أن يقبلها ويعتقها . غير أنه ما من أحد يملك أن يدعى أن
كل هذه الافتراضات جديرة بالتصديق ما لم يثبت كذبها . فان كان
بعضها فقط أهلاً لأن يصدق فأى سلطان سوى سلطان العقل له أن
يميز بين ما هو أهلاً للتصديق وما هو أهلاً للتكذيب ؟ فان ادعوا
للسلطة هذا الحق ، أجبنا بأن الكثير من المعتقدات التي آزرتها
السلطة في الماضي ثبت على مر الأيام بطلانها وهجرت . . . والخلاصة
أن عبء الإثبات لا يقع على عاتق المكذب بل على عاتق المصدق .
فلو أنه قيل لك ان بالفضاء الخارجي كوكبا يسكنه جنس من الحمير ،
يتحدث بلسان عربي مبين ، ويقضى يومه في مناقشة آراء ابن سينا
وابن رشد ، لما كان بوسعك أن تثبت كذب ما يقال لك . غير أنك لست
مطالباً بالتصديق لمجرد عجزك عن إثبات بطلان الزعم . ومع ذلك
فان البعض قد يقبل الفكرة ويصدقها متى كررتها السلطات بما فيه
الكفاية ، وإذا عتها الإذاعة والتليفزيون صباحا ومساء ، ونادى بها
قوم من أسطح المنازل ، وغرسها الآباء والمعلمون في ذهنه منذ
طفولته ، واكدها له بقوة أناس يوقرهم ويحترمهم . ونحن نعلم

عن يقين قوة تأثير التكرار في ثقة (كما في الاعلانات) ، وقدره هذا التكرار على تثبيت الآراء والعقائد في النفوس .

ولا شك في أن قمع الآراء الجديدة كثيرا ما تسبب في الماضي في عرقلة التقدم أو الحيلولة دونه في المجتمعات البشرية . وقد كان هذا القمع يستند دائما الى حجة أن الآراء الفاسدة ليست أخف ضررا من الأعمال الاجرامية ، وأنه من مسئوليتهم مقاومة تلك . والرد الواضح على ذلك هو بالتساؤل عن الحكم بصدد تقييم الآراء ومن صاحب الحق في الفصل بين الصحيح والباطل ، والتمييز بين الاجرامى والبطولى ، وبيان ما هو خليق بالمكافحة وما هو خليق بالتشجيع والرعاية . وكثيرا ما حدث في التاريخ أن ادان حكام رأيا ثم اعتنقه حكام تالون ، كمكافحة حكومة لينين بعدها للآراء المناهضة للشيوعية في روسيا ، ومكافحة حكومة لينين بعدها للآراء المناهضة للشيوعية ، كل بدعوى أن آراء خصمه آراء فاسدة . غير أن المثال الأقرب على هذا هو تغيير الفرد نفسه لآرائه بمرور الوقت . فالرأى الذى أو من اليوم بكل قوة وثقة بأنه صحيح وفوق مستوى الشبهات، قد أغيره بعد عام أو عامين وأرى خطله وفساده ، ثم قد انتقل من هذا الرأى الثانى فى مستقبل أيامى الى ثالث فرابع ، ففى أية مرحلة اذن من تلك المراحل من العمر يمكننى أن أقول فى ثقة بأنى على حق ؟ وقد سبق لفرويد أن عرف الآراء بأنها « اعتقاد المرء بصحة شيء ما مجرد رغبته فى أن يكون ذلك الشيء صحيحا » ، وعرف الشاعر روبرت جريفر الأساطير بأنها ديانات الآخرين . فمن ذا الذى بمقدوره أن يصف رأيه بأنه الرأى الحق ، وغيره أنه أساطير . وهو يعلم أنه لو كان قد نشأ نشأة غير نشأته ، وبين قوم غير قومه ، وتلقى تعليما غير ما تلقاه ، لوصف الرأى الذى يعتنقه الآن بأنه من الأساطير ؟ .

كذلك فان الاحتجاج بأن عقيدة الأغلبية العظمى فى مجتمع معين هى الحكم فى مضمار صحة الرأى ، هو الآخر احتجاج مردود

عليه • فقد تخطى الأغلبية في اعتقادها وقد يصيب انسان فرد • ولو أن البشرية بأسرها أجمعت على رأى وخالفها فيه شخص واحد ، لما حق للبشرية ان تخمد صوته ، تماما كما أنه ليس من حق هذا الفرد أن يخمد صوت البشرية ، فاخمد الصوت في حد ذاته وعلى حد تعبير جون ستيوارت ميل ، « يضر بالجنس البشرى ، وبحاضره ومستقبله ، كما يضر بقماعى الرأى أكثر من اضراره بصاحب الرأى • ذلك أنه لو كان رأى ذلك الفرد سليما يحرم الناس بقمعه من فرصة تصحيح خطئهم • ولو كان رأيه باطلا يحرمون من فضل يفوق فضل تصحيح الخطأ ، الا وهو الرؤية الأوضح للحق الناجمة عن صراعه مع الباطل ، وذلك أنه حتى لو كانت عقيدة الأغلبية هي الحق المطلق ، فان حرمانها من فرصة اثبات نفسها على حساب الباطل يجردها من أسسها العقلانية ، ويحجب الأسباب التى أحالتها من رأى الى معرفة قطعية •

★★★

وختاما فان تأكيد حق انسان فى حرية التعبير عن رأيه ، لا يستهدف استمرار اختلاف الآراء بين الناس الى ما لانهاية ، ولا ابقاء الآراء دوما محلا للشك والجدل • وبالعكس ، لقد كان من أفضل حرية التعبير عن الرأى على البشرية أن زادت (ولا تزال تزيد) من عدد الآراء والمعارف التى لم تعد موضعاً للشك والخلاف ، أو هى على الأقل ضيقت من حدود الشك واحتمال الخلاف • اذ من ذا بمقدوره اليوم ، غير قلة يدينها الضمير البشرى ، أن يدافع عن نظام الرق أو تجارة العبيد ، أو عن نظرية تفوق جنس على جنس ، أو عن حرمان المرأة من الحقوق ، أو أن ينكر أنه لا اكراه فى الدين ، أو حقوق الأقليات الى آخره ؟ فالواقع أن تقدم البشرية يمكن أن يقاس بعدد وأهمية الجقائق التى لم تعد تثار الشكوك حولها • • وهو أمر ما كان ليحدث لولا أن أتاحت للناس فرصة الطعن فى الآراء السائدة ، والحق فى التعبير عن أفكارهم المخالفة لفكر الغالبية فى

مجتمعهم ولولا انتصار دعوى أنه خير امتحان للحقيقة هو قسدة
الفكرة على أن تلقى القبول في ظل التنافس في السوق ، وأنه ما من
شخصية أو جماعة قد بلغت من الحكمة مبلغا يبييت من حقها معه
أن تستقل بالحكم على هذا الرأي أو ذاك بالصحة أو البطلان .

انقاذ ما يمكن انقاذه مسئولية الدولة فى نشر التطرف والارهاب وضرورة التغيير

د. أحمد صبحى منصور

● كانوا يحكون فى بلاد الفرس القديمة أن أربعة من السحرة اجتمعوا حول عظام حيوان ميت فاتفقوا على اعادته للحياة ونجحوا ، وفوجئوا بأنه أصبح أسدا مفترسا ، ونظر اليهم الأسد بعد أن عاد للحياة ، وقال: هؤلاء أعادونى للحياة ويمكنهم أن يسلبوها منى ، فأسرع بافتراسهم .. وتلك القصة الرمزية تكاد تنطق على حال الدولة المصرية وعلاقتها بالتطرف والارهاب ، لقد بعث السادات تيار التطرف من مرقدہ ليستخدمه ضد خصومه من اليسار والأقباط، ولكن سرعان ما افترسه التطرف وقتله ، ولم تستوعب الدولة المصرية الدرس ، فاتخذت مع التطرف سياسة التردد والمهذابة ومسك العصا من المنتصف على أمل أن تسيطر على تيار التطرف وتجعله يجلس على ركبته ، فاستيقظت الدولة من أحلامها وإذا بها هى التى تجلس على حجر التطرف يتلاعب بها كيف شاء ، وحين أدركت الدولة هذه الحقيقة أسرع بحشد قواتها لتضرب معاقل التطرف المسلح وتسير فى المعالجة الأمنية الى النهاية ، وأسرع بالتوازى لتصدر قانون الارهاب وتضع قيودا أخرى على هامش

الحرية الضيق الذي يتنفس الناس من خلاله بصعوبة ، والدولة لا تدري انها بذلك تدق آخر مسمار في نعش وجودها ، لأن المعالجة الأمنية وصدور قانون آخر يطلق يد الدولة البوليسية في العمل مع اشتداد الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار وكل ذلك مما يجهز المناخ الملائم لانتصار التطرف وانضمام افواج الساخطين الى رحابه ، وفي النهاية لن يدفع الثمن الا المخلصون لهذا الوطن اما فئران السفينة الذين يتسببون في غرقها فهم عادة اول من يهرب منها قبل الغرق ٠٠ !

● ان مواجهة التطرف بالعنف لا يجدى لأن الفكر لا يواجهه الا الفكر ، بل على العكس فان عنف الدولة يساعد على انضمام كثير من المحايدين الى تيار التطرف ، بل ان عنف الدولة لا يلبث ان يذهب بهيبتها - على خلاف ما يتوقع بعضنا - لأن الذي يدخل السجن لأول مرة يحس بالرهبة والخوف ، ثم لا يلبث ان يعتاد الحياة داخله ، فاذا دخله للمرة الثانية احس بأنه يعود لبيته ، وحين يخرج منه ربما يشفق اليه خصوصاً في زمننا الرديء ، ثم أن استعمال الدولة للعنف يدفعها لمزيد وهكذا حتى تصل الى نقطة اللاعودة وبعدها تنهار حتى تجد نفسها في مواجهة شعب بأكمله ● وحينئذ ينهار النظام كما حدث مع شاه ايران وثورة الخميني ٠٠

● لقد أصبح واضحاً عجز الدولة أمام أزمة التطرف بعد أن أسهمت في انتشاره خلال جهاز الاعلام وجهاز الشرطة على وجه الخصوص . أسهم جهاز الاعلام في تلميع الجناح المدني للتطرف من خلال البعض الذين سيطروا على أجهزة الاعلام والمساجد الحكومية والأهلية وبنوا بين السطور بذور التطرف على شكل احاديث كاذبة منسوبة للنبي عليه السلام يتم من خلالها تكفير المسلم واتهامه بالردة وتعريض حياته للخطر ، ثم لا بأس بأن تتعمق الفرقة بين عنصرى الأمة من مسلمين واقباط ويترسب في الأذهان أن القبطي مواطن من الدرجة الثانية يجوز استغلال دمه وماله وشرفه ٠٠ !

وفى نفس الوقت أسسهمت الشرطة فى اضافة المزيد من الانصار الى الجناح العسكرى للتطرف ، من خلال تجاوزات فى معاملة المواطنين فى أقسام الشرطة اتاحت للبعض أن يشوه سيرة الأغلبية العظمى من الشرطة ، ثم دخول الشرطة وهى عنوان هيبة الدولة فى صراع مع المتطرفين تخلفه كره وفر واعتقال وافراج ومطاردات ومساومات ومباحثات وتنازلات ، وادى ذلك الى ضياع هيبة الدولة بقدر ما ادى الى تضخم الجناح العسكرى للتطرف حتى أصبح يفتال من يشاء من المشاهير ويتحكم فيمن يشاء من القرى والمراكز فى القاهرة والصعيد على السواء ، وضاعت أصواتنا هباء فى وجوب أن تكون الشرطة هى خط الدفاع الأخير لأن العنف لا يجدى فى مواجهة الفكر .

★★★

● ان أجهزة الدولة التى ساعدت على تفاقم المشكلة لا نأمل أن يتم الحل على يديها . ولأن الأمر يعنينا نحن أكثر لأنه حاضرا ومستقبل اولادنا فاننا ندعو الدولة لترك سياسة الاحتواء ومحاولة السيطرة على تيار التطرف الى افتتاح سياسة جديدة لا تخاذل فيها ولا تردد ، لأن الخطر يحيق الآن بمصر وحاضرها ومستقبلها ، وليس مجرد نظام حاكم .

ان كاتب هذه السطور قد لاقى الاضطهاد وعرف الفصل من العمل والتشريد لأنه أراد أن يبرىء الاسلام من تراث التطرف الفكرى وسبق الجميع فى التنبيه على خطورة أن تستعين الدولة بالبعض الذين يدافعون عن فكر التطرف فى مواجهة المتطرفين والآن أصبح واضحا بخطورة ذلك الجناح المدنى للتطرف الذى يصدر الفتاوى بالقتل ثم يتحدث عن سماحة الاسلام بعد أن يغسل يده من دماء القتلى . . ولا أمل فى قيام حركة فكرية دينية فى وجود هؤلاء البعض التى يمنع بها مجرد الاقتراب من مناقشة جذور التطرف الدينية ومخالفتها لصحيح الاسلام . .

وندخل بذلك على المطلب الأساسى وهو اتساع هامش الديمقراطية ليشمل السماح للاخوان المسلمين وغيرهم بتكوين أحزاب دون شروط مسبقة ، وإن يكون الحكم فى ذلك ليس لجنة الأحزاب وإنما للشعب المصرى الذى نضج فكريا وحضاريا بحيث يعرف أين تقع مصلحته ، ثم يتم السماح باصدار الصحف لأى مصرى لينشغل الجميع بالحوار فلا يكون هناك متسع للعمل السرى واسالة الدماء ، والذى يختار بعد ذلك العمل السرى يتكفل به القانون العادى ، يعد الغاء القوانين سيئة السمعة ومن بينها قانون الارهاب المقترح .

ومن الطبيعى أن يقترن ذلك بسرعة الاصلاح الاقتصادى وتقليص سيطرة البيروقراطية على الانتاج والاستثمار والخدمات واعطاء الفاعلية لأجهزة الرقابة فى مطاردة الفساد ، وفى جو من الحرية والديمقراطية يستطيع الشارع المصرى أن يتحمل الآثار الجانبية للاصلاح الاقتصادى ، ويشعر المواطن بمسئوليته الشخصية عن وطنه ومستقبله فيتخلى عن السلبية ، وإذا نجحنا فى اجتذاب الأغلبية الصامتة الى التفاعل مع مصلحة البلد فأننا نكون بذلك قد حررنا تيار التطرف من المجال البشرى الذى يسعى للسيطرة عليه ونكون ضد ضمنا النجاة بمصر وحاضرها ومستقبلها .

نجـوم الشبـاك فى صنـاعة التـطـرف

سهل ان يصبح الشاب اميرا ؛ صعب ان يصبح موظفا !

على سالم

فى اداء سريع يتسم بالنعومة حصلت الدولة على تعديلات القوانين المطلوبة ، التى ترى انها تساعد على مواجهة الارهاب ، تلك القوانين التى رآها البعض اقل تشددا مما يجب ورآها البعض اكثر صرامة مما ينبغى . وبذلك تكون الاشارة التى ارسلتها الى اعدائها هى : انظروا . . لقد حصلت القاعدة الشرعية التى انصب عليها كل اسلحتى ضدكم ، لدى الآن كل ما احتاجه من ذخائر منذ كل العيارات .

الطريف فى الأمر أن الدولة – أى دولة – لديها دائما فى ترسانة قوانينها كل الأسلحة الكافية لمواجهة أعدائها ، غير أن أمناء المخازن أحيانا يهملون إثباتها فى الدفاتر أو يخفونها – لصالح الغير – تحت بضائع أخرى أو يقومون بتكهناتها وبيعها للآخرين بثمن بخس أو على الأقل يفتون بعدم صلاحيتها لقدمها أو للصدأ المتراكم عليها طوال عدم الاستخدام .

والحياة كما يعرف الجميع ، صراع دائم ومتجدد ، يكسبه دائما من يجيد فهم قوانين الصراع ، وذلك عندما ينجح فى تحويل هذا الفهم الى « افعال » واضحة على ساحته . ويوصل المسألة الى الصراع المسلح ، لا مفر من تطبيق قواعده المعروفة ، فى الصراع المسلح أنت لا تقضى على « افراد » العدو أو تعمل على وضعهم فى الأسر أو تجريدهم من السلاح ثم تطلق سراحهم . ولذلك تقضى على معداتهم وعقاداتهم وخطوط تموينهم من ثم يملكهم اليأس فيتوقفون عن مواصلة القتال ويقبلون بشروط السلام ويعودون الى حقولهم يحملون الفأس ويقودون النورج .

وهناك فى ساحة القتال آلاف المواقع منها ما هو حصين ومنها ما هو حكيم يشرف على ممرات استراتيجية . ومنها ما هو عادى ، مجرد خندق يجلس فيه بعض الجنود البسطاء .

فعلى من سنطلق الرصاص ؟

هل سنطلقه على خنادق الأفراد ، من الجنود التعساء الذين فهمناهم فى التلفزيون والصحافة أنهم جند الله ؟ وهل تتوقعون منهم الا كل استيسال فى القتال والتخفى من أجل القضاء على جند الشيطان الذين هم نحن ؟

هل نتوقع من شخص حصل على لقب « امير » ان يتخلى ببساطة عن أحلام الوصول الى هذا اللقب الجميل بينما آلاف البشر يناضلون سنين طويلة بينما آلاف البشر يناضلون سنين طويلة للحصول على لقب « وكيل الوزارة » أو حتى مدير عام ؟

أوافق على أن الدولة لديها على الجبهة الأمنية الآن كل الذخائر المطلوبة ، أو على الأقل التى طلبتها هى ، السؤال هو : هل أعدت الدولة كشفا بالمواقع الاستراتيجية المطلوب ضربها ؟ أم أنها ستحارب حرب خنادق طويلة على طريقة الحرب العالمية الاولى

نذبح فيها نحن ويذبحون هم الى ما شاء الله ؟ أم هي ستضرب الحصون ومراكز الاتصالات وخطوط التموين ومخازن الذخيرة ثم تتقدم بسرعة خاطفة بكل مدرعاتها مختربة كل الخطوط من أضعف نقطة لعمل كماشة محكمة على الجبهة كلها وبذلك تتمكن من إنهاء الصراع في عدة أيام بأقل قدر من الخسائر . ثم نتفرغ بعد ذلك لبناء المستقبل على أساس متين ؟

أتوقع أن الدولة عندما تقوم بأعداد كشف الأهداف المطلوبة ستفاجأ بمفاجأة طريفة ومحزنة ، من الصعب ضرب هذه الأهداف لسبب بسيط ، جانب كبير من رجالها يقيمون هناك ، هل ستتخلى عنهم ؟ هل ستلقى بقنابلها عليهم ؟ هم هناك في تلك الحصون والمواقع ، يأكلون نفس الطعام من نفس « القروانة » ويتكلمون نفس اللغة ، ويتدربون على حمل نفس السلاح ، ثم الاستيلاء عليهم في غفلة أو في لحظة من الزمن .

ولعل أوضح مثال لذلك ، عندما وقف مسئول كبير في مجلس الشعب يقول أن قانون الإصلاح الزراعي كان حراما . وأن القانون الجديد حلال . ووقف مسئول آخر يقول : لقد سألنا وتأكدنا أن القوانين القبلانية تتفق مع الشريعة . وكأن الطرف الآخر يريد - بالفعل - تطبيق الشريعة الإسلامية ، وبذلك تكون مهمتنا سهلة ، أن نشرح لهم أن كل ما نفعله حلال ، وكأن المسئولين يصدقون بالفعل أن ما يحدث في مصر الآن من قتل للمسلمين والأقباط ورموز الدولة والمناداة بهدم الآثار والهرم الأكبر ، وواد المرأة في قبر متحرك من القماش الأسود له صلة بالحلال والحرام .

لا مفر من ضرب أقوى حصون الإرهاب في مصر ، وهو النفاق ، تلك القلعة الحصينة التي تهدد حاضر مصر ومستقبلها .

لا بأس ، ما أخف الألم الذي نشعر به عندما نمشي على الأشواك

بعد أن مشت طلقات الرصاص فى أجسام أبناء هذا الوطن لمجرد أنهم يقومون بواجبهم دفاعا عنه .

من هم النجوم فى هذا المجتمع ؟

لكل مجتمع نجومه فى الطب والزراعة والسياسة والبحث العلمى والأدب والفكر والفن والدين و . . . و . . . و . . .

أفراد من البشر لامعون ومؤثرون وأقوياء يتمنى كل فرد فى المجتمع أن يكون واحدا منهم . وعندما كنا أطفالا كان السؤال الذى يوجه إلينا دائما هو : من هو مثلك الأعلى ؟ من تريد أن تكون ؟ سعد زغلول ، مصطفى كامل ، النحاس ، طه حسين ، العقاد ، على باشا مشرفة ؟ عبود باشا ؟

ماذا تريد أن تكون ؟ طبيبا ، طيارا ، مدرسا فى الجامعة ؟ ضابطا فى الجيش ؟

من تريد أن تكون الآن ؟ وجهت هذا السؤال للطفل بداخلى وأوجه لطفل بداخلك . هل تريد أن تكون عاطف صدقى ؟ عمرو موسى ، عبد الحليم موسى ؟

بصراحة لا أريد أن أكون واحدا من هؤلاء فهم يعملون عملا شاقا ، يقفون فى المطار ، ونوجه لهم استجابات فى مجلس الشعب ويسخر عنهم رسامو الكاريكاتير ، وينتقدهم الكتاب ، وهم فى النهاية يحالون الى المعاش .

من تريد أن تكون اذن ؟

فؤاد سراج الدين ، خالد محيى الدين ، ابراهيم شكرى ، مصطفى كامل مراد ، « أسف » لا تحضرنى الآن أسماء رؤساء بقية الأحزاب « لا سبب لى يدعونى أن أكون واحد منهم لأسباب عديدة ، على الأقل لأننى لا أعرف ما هو عملهم بالضبط .

اذن ماذا تريد ان تكون ومن تريد ان تكون ؟

الاجابة : انا وانت وكل مخلوق فى مصر يتمنى ان يكون شيخا جليلا .

أريد ان اكون محترما ورعا تقيا نقيا غنيا ثريا قويا لأبعد حد . لا أحد يناقش ما أقول ، لا أحد يقترب مما أقول ، أنا رمز القوة والثراء والايمان الماسيك بناصره الدنيا والدين . سأعيش فى أجازة دائمة تنهال على الفلوس من كل المشاريع ومن كل الجهات التى تكره لمصر ان تكون دولة حديثة ، قد يعنى لى - مثل أى انسان آخر - أن أقول كلاما غبيا ولكن لا أحد سيغامر بمناقشة ذلك ، سيتهم على الفور أنه ضد الاسلام . صورتى ستظهر فى كل أجهزة الاعلام فى كل مكان وكل يوم ، سيهرع الى الصحفيون لمعرفة رأى - الذى هو رأى الشرع - فى أى حدث فى المجتمع ، فى أى شىء ، حتى لو كان حادث مرور .

وما رأيك فى الارهاب ما رأيك فى قتل رجال الشرطة والأقباط والمسلمين ، ما رأيك فى هؤلاء الذين ينادون بتدمير الآثار والهرم الأكبر ؟ ما رأيك فى هؤلاء الذين ينادون بعدم تحية العلم ؟ ما رأيك

نعم . . ؟ يا بنى هذه الأسئلة خاصة بالدنيا ، اذهب بها للدينويين . القوة الآن فى هذا المجتمع للنجوم المتحدثين شكلا وظاهريا فى علوم الدين ، بينما اذا اقتربت منهم فوجئت أنهم لا يتحدثون عن الدنيا أو الدين ، لذلك ستجد احدى دور النشر عند صناعة نجم جديد تنشر لعدة أيام ثلث الصفحة الأخيرة فى الجرائد اعلانا عن كتابه الجديد ، هى صناعة مربحة ، لماذا لا يدفعون اليهم بنجوم جدد ؟

ثلث صفحة لم تحدث لأعظم مفكر مصرى ، لم تحدث لكتاب « البحث عن الذات » أيام الرئيس السادات . لنقترب الآن معا

يقولة النجم الجديد فى التليفزيون مع المذيعة اللامعة ، تستطيعين أن تفسدى أثر الحسد اذا استطعت الحصول على كمية من الماء استخدمها الحاسد ، استحم بها أو غسل بها يده .

– هذا أمر صعب ..

● بالعكس .. هذا سهل جدا .. وجهى له الدعوة على الغداء ، اقفلى محابس البيت كلها ، وبعد أن ينتهى من تناول الطعام ، قولى له أنا أسفة ، المياه مقطوعة ، ثم تحضرين له « طشتا » و « ابريقا » به ماء ، وبعد أن يغسل يديه خذى المياه ورشيها على جسدك وبذلك يفسد أثر الحسد .. كما يجب على كل منا أن يعطى أى انسان – يشك فى أنه محسود منه – المياه التى يطلبها بعد استخدامها .. أنا شخصيا أفعل ذلك بسماحة :

تقدم ياسيدى فى طريقك المفروش بالكميرات وحروف الطباعة والأموال والخرافه ، ضع قدميك أنت وزملاءك على حاضر ومستقبل هذا البلد .. تفضل ضع نعليك على عقولنا .. بالطبع تم مسح كل اشرطة هذه البرامج بعد أن فعلت ما فعلت فى عقل الشعب المصرى ولكن أرجو الا يكون قد تم مسح شريط يوم الاثنين الماضى ٢٠ يوليو ، كان الحديث مع نجم متحدث جديد ، سألته المذيعة اللامعة : هل ملاك الموت ملاك واحد ؟ وكيف يتمكن اذا كان ملاكا واحد من قبض أرواح الكثيرين فى وقت واحد ، أم أن هناك ملائكة كثيرين للموت ؟

وكانت الاجابة هى : هو ملاك واحد ولكن معه فريق كبير معاون من ملائكة الرحمة والعذاب .

وكان السؤال الثانى عن الموت والحشرة والفرغرة ، وعن كيفية خروج الروح من الجسد .

هل هذا ما تقصدونه « بجرعة الدين » فى التليفزيون ؟

هل هذا حديث فى الدين ؟ هل الشعب المصرى منشغل الآن بالكيفية التى ستخرج بها روحه عندما يموت ؟ هل هناك شخص واحد على أرض هذا الوادى - باستثناء السيدة المذبة - مهتم بمعرفة الإجابة عن مثل هذه الأسئلة .

لو أن صوتا مسموعا فى هذا البلد لقلت ما رأيكم فى أن تخلع هذه السيدة الحجاب أمام الكاميرا ، أن يأتى رجل دين حقيقى فى هذا البرنامج ويقول لها : هذا نفاق ياسيدتى . ما معنى أن تخفى مفاتن شعرك وتظهرى مفاتن وجهك ؟

وتكون هذه بداية الحملة .

وعلى التليفزيون أن يتكفل بالخسائر الناشئة عن ذلك فى محلات بيع ملابس المحجبات ، فنحن لا نريد لأحد أن يخسر أموالا فى سبيل مصر الحديثة ، خصوصا إذا كان يعمل فى التليفزيون .

مواجهات
الخروج على النص
« الاسلام السياسى »
ثورة مضادة للاسلام
لا صلة بين الايمان والارهاب ولا بين الدين والدم
المعارضة المسلحة تخرج على الشريعة والشرعية

د . غالى شكرى

لماذا لا يصلح أو يصلح « الاسلام السياسى » طرفا فى معادلة نهضوية بديلة ؟

كان فكر « الاصلاح الدينى » وما يزال من محمد عبده الى محمد خلف الله مرورا بعلى عبد الرازق وخالد محمد خالد وأمين الخولى عنصرا جوهريا فى بناء « النهضة » التى عاشت واحتضرت فى حوالى قرن ونصف . . لانها استطاعت من ناحية ان تكون جسرا بين اسلام الشعب واسلام المؤسسة الشرعى الذى عقد « الكتاب » بين البرجوازية المحلية والغرب .

ولكن فكر الاصلاح الدينى حوصر مرتين مشهورتين . الاولى فى ظل النظام الأكثر رجعية والأخرى فى ظل النظام الأكثر تقدما

٠٠ فى الأولى حوصره طه حسين وعلى عبد الرازق وخاله محمد خالد من جانب اسلام المؤسسة (الازهر) ، وفى الثانية حوصره خالد محمد خالد من جانب المؤسسة ذاتها (المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ١٩٦٢) . وكانت النتيجة ان خلا الجو الثقافى - السياسى من اسلام « الاصلاح الدينى » . ولم يعد هناك سوى اسلام الشعب كأيدىولوجية ثاوية فى عمق اعماق مجرى الشعور ، واسلام المؤسسة الطافى فوق السطح . وهو الاسلام الموظف فى خدمة الدولة . لذلك ينحاز له الاسلام الشعبى فى ظل الدولة الناصرية لانه يفتى بان « الاشتراكية » و « الوحدة العربية » و « عدم جواز الصلح مع العدو الصهيونى » كلها قرارات واجراءات واختبارات مستوحاة من الاسلام .

ولذلك ايضا ، فان الاسلام الشعبى يفقد الثقة تماما فى اسلام المؤسسة ، فى حين يفتى فى ظل الثورة المضادة ودولة السادات بان « الانفتاح » و « مصرى مصر » و « الاستثمار أو الاستغلال » و « الصلح مع اسرائيل » كلها قرارات واجراءات واختبارات مستوحاة من الاسلام .

هنا لا يجد اسلام الشعب ما يرتكز عليه سوى الاسلام السياسى . لان اسلام الاصلاح الدينى خبا ، ولان اسلام المؤسسة لم يعد جديرا بالثقة ، ولان ما يكتبه اليسار عن الاسلام اشبه ما يكون بالاعتذار ، ولا يبدو مقنعا ، بل أقرب الى الانتهازية الفكرية والسياسية أو الرعب من الزحف الجارف . أو فى أحسن الأحوال كأنه يحاكي جيل الرواد حين هرولوا اثر انتكاسة ثورة ١٩١٩ الى الكتابات الدينية .

شعارات

وهناك اضافات أخرى لا تقل أهمية ، فى مقدمتها الهزيمة المستمرة من ١٩٦٧ الى اليوم ، حيث بدت للقومية والاشتراكية

لقطاعات عريضة لا يستهان بها من الشعب كما لو انها مجرد شعارات فقط غير قابلة للتطبيق . وكان ما يسميه عبد الناصر « بالطبقة الجديدة » و « حزب الرجعية المنظم » متحفزا دوما للانقضاض على كافة المكاسب البنيوية للمجتمع المصرى (القطاع العام - اصلاح الزراعى . الخ) . وفى المقدمة كذلك حرب لبنان التى اتخذت طابعا طائفيا يخفى باثقان معالم الصراعات الاجتماعية والوطنية والقومية . ولذلك حين استطاعت قوى الثورة المضادة فى مصر ان تستولى على السلطة ، تبلورت على الفور فئتان اجتماعيتان لهما جذور ضاربة فى التاريخ والمجتمع ، ولكنهما الآن تتمتعان بسيادة قانونهما . الفئة الاولى هى الشرعية الكمبرادورية من البرجوازية الكبيرة ، والفئة الثانية هى الشرعية الدنيا من البرجوازية الصغيرة ، التى يطلق عليها فى العادة تسمية البروليتاريا الرثة . ان ازدهار هاتين الفئتين من « تجار الشنطة » الكبار والصغار ، يصوغ الاطار الاجتماعى للاسلام المعاصر فى مصر الآن .

وهكذا لن يعود الاسلام الاخوانى منذ عام ١٩٦٧ ، وأساسا مع بداية السبعينات ، هو الممثل الشرعى الوحيد للاسلام السياسى . الحذر (استيراد الأفكار الباكستانية والهندية والافغانية وغيرها - التحالف مع الدكتاتوريات والاضطراب الاجتماعى - الارهاب) هو الذى سيوحد من الآن فصاعدا بين « الجماعات » توحيدا هشا ، اذ سرعان ما تتفرق تحت ضغط المتغيرات الاجتماعية المتلاحقة ومتغيرات حركة السلطة . وسيصبح الاخوان المسلمون أنفسهم متهمين لدى الجماعات الأخرى بالمروق والتميع .

ولكن الاستقامة المنطقية للجماعات وفكرهم ، لن تؤدى بهم فى الأغلب الى التوحد مع اسلام الشعب الجاهل لاستقبالهم ، ولا الى التوحد مع اسلام السلطة العاجز عن استقبالهم ، ولا الى الاشتراك فى السلطة التى تنظر اليهم كملحقات لاسلامها عند الضرورة وكعقبات يجب ازاحتها عند الضرورة ايضا .

ولكن ما لا شك فيه ان المأزق كان وما يزال أكثر تعقيدا وتنوعا . فالغرب والسلطة المحلية يدركان ان المعادلة القديمة مستحيلة القيام على صعيد الفكر طالما انهم قتلوها على صعيد الاقتصاد والمجتمع والسياسة . وبالتالي « فالإيمان ، الذى يجاور « العلم » فى شعار دولة السادات لم يكن طرفا فى معادلة جديدة بديلة ، وانما كان غطاء ذهبيا للغرب الذى استبدله لفظيا بكلمة « العلم » هذا الغطاء يشبه المصيدة المزدوجة لاصطياد الاسلام الشعبى من جهة ، والاسلام السياسى من جهة أخرى - كلاهما لتأييد الثورة المضادة ، واحدهما - الاسلام السياسى - لضرب معارضيهما .

النص الكامل

والاسلام السياسى من جانبه لم يكن طرفا فى معادلة قديمة ، ولا يبحث عن دور فى معادلة جديدة ، لأنه يرى نفسه النص المكتفى بذاته ، ويرى فى الآخرين الذين يتمسحون بأهداب الاسلام شرانم من الغرباء والطفيليين (يتساوى فى ذلك الأزهر والماركسيون السابقون والقوميون التائبون) .

الثورة المضادة اذن هى الغرب منفردا . ومراكز الضغط على دائرة القرار ليست أكثر من الوعاء البشرى والقانونى والمصلحى لهذا الغرب وهو الوعاء الذى لم يستح يوما من زخرفة جدرانها برسوم الناصرية ، ويوما آخر بالاشتراكية الديموقراطية ، ويوما ثالثا بالوطنية المصرية ، وهكذا . انه لا يبحث عن معادلة مستحيلة ، ولكنه يبحث عن مقومات شبه فكرية تبرر « خطواته اللاعقلانية » ولا أقول التكتيكية لأن هذا يعنى ان هناك استراتيجية . بينما الاستراتيجية يملكها مصدر واحد هو الغرب . وهى استراتيجية قديمة جديدة مستمرة منذ الحروب الصليبية الى الحروب الصهيونية تستهدف السيطرة على مصر بعزلها عن المحيط القومى ، وانهالها للسيطرة على مفتاح الشرق الأوسط وأفريقيا .

وهى الاستراتيجية التى لا تنتهى بعزل مصر عن انتمائها القومى ، بل تحقق هذا الانسلاخ على الأرض بقيام نظام شرق أوسطى يضم « إسرائيل » . وليست مصر فى هذه الحال الا العمود الفقرى الذى ينكسر فتشعل بقية الأطراف ، وليست صدفة هنا أن حرب لبنان توافقت مع مراحل استسلام النظام المصرى لقوى الثورة المضادة . . . التى لم تكن قط ثورة مصرية مضادة ، بل ثورة مضادة للأمة العربية فى مصر ولبنان أولا (ولأسباب جيوبوليتيكية) وبقيّة الأقطار العربية ثانيا وما حولها فى آسيا وأفريقيا وأجزاء من أوروبا المتوسطية ثالثا .

ولا « تبرير » مصرية لقبول « إسرائيل » عضوا فاعلا بل مهيمننا فى أسرة الشرق الأوسط الا باستقامة الفكرة المصرية والغاء « الوطن العربى » وهويته القومية . لذلك تصبح الإشوفينية العرقية أو الطائفية هى الإطار المرجعى لركائز الثورة المضادة فى بلادنا ، لا تعود الفكرة الوطنية المصرية القائلة « بوحدة الهلال مع الصليب » فى مواجهة الاحتلال والطفيان ، بل تسمى الفكرة المصرية المعادية القومية العربية .

وهنا يلتقى الإسلامى الأسمى مع الوطنى الليبرالى مع المسيحى القبطى حول دولة « العلم والايمان » ولكن المشكلة تبدأ حين يمتد « ايمان » هذه الدولة حتى يشمل العدو الصهيونى بصفته « عدوا له » هنا تصبح القدس لا فلسطين – رمزا للمواجهة بين الاسلام الأسمى والمسيحية القبطية من جهة ، وبين دولة العلم والايمان من جهة أخرى . .

فتح الملفات

وفى الوقت نفسه ، فان هذا « الصلح » مع العدو « الصهيونى » يفتح الباب واسعا لمواجهة أخرى بين الاسلام السياسى والوطنى

« المسيحي » ، لا عبرة هنا بأية محاجة عقلية حول عداء اليهود للمسيحية منذ بدايتها ، ولا عبرة أيضا بأية محاجة وطنية حول مصرية المسيحي الذي يحتفظ للآن باسم « القبطى » وهى اللفظة القديمة التى تعنى المصرى ، لا عبرة لذلك كله ، لأن صلح « الدولة » مع دين غاصب يسمح بفتح الملفات المغلقة فى الأعماق مع دين آخر ، طالما أن النص الدينى هو الذى يحكم الرؤيا .

ولقد رحبت دولة العلم والايمان فى البداية وساهمت الى ما يقرب النهاية فى تسوية هذه الرؤيا التى يمكن أن تحجب النظر الشعبى الواسع عن جريمة الصلح وما سبقها وما تلاها من جرائم . . ولم يفزع من الاحداث الطائفية سوى الاتجاهات الليبرالية والناصرية اليسارية . . ومن المفارقات التى تحتاج الى تأمل عميق أن الشعب نفسه لم يعبأ فى البداية ولعدة شهور بغضب الاسلام السياسى من زيارة القدس المحتلة . ولكنه فى الوقت نفسه لم يسمح لايديولوجية الفتنة الطائفية أن تستشرى . . فعندما هاجم السادات القيادة البابوية علنا وقال ما لا يحتاج الى مصرى الى تأكيده من « اننى رئيس مسلم لدولة اسلامية » ثم تناول على فريق أصيل من مواطنى مصر قائلا « والأقباط سـكـان فى مصر » تخيل أكثر المرافقين ذكاء أن حربا أهلية على الطراز اللبناني قد أعطيت الضوء الأخضر .

ولكن الذى حدث كان مذهلا ، فقد توقفت الفتنة الطائفية على الفور ، وطيلة العام الأخير كانت أغلب النصوص تعود الى ذاتها لتترى أنها « لا تطابق استراتيجية الثورة المضادة » .

وبدت الأمور عامى ١٩٨٠ و ١٩٨١ (عام القطبيع) كما لو أن مصر كلها فى جانب ، والثورة المضادة فى جانب آخر ، باستثناء اطارها الاجتماعى الثابت والمتحرك معا (الشريحة العليا الكمبرادورية من البرجوازية الكبيرة وقاعدتها من الشرائح الدنيا من البرجوازية الصغيرة) .

وهو الاطار الذى حاول من قمة السلطة وأجهزتها ومؤسساتها أن يدمر الاطار الاجتماعى السابق على السبعينات ، بالتشريع والاجراء والقرار ، وقد نجحت محاولته الى حد كبير ، وساهم فى تسريعه وتكثيفه زمن النفط العربى . فلم تعد المسألة أن هناك شريحة عليا مستفيدة ومتربعة على عرش الحكم ، وأن هناك شرائح دنيا مستفيدة من موائد السادة . وانما أضحت هناك هياكل اقتصادية كاملة وبنى اجتماعية وموازية ، مضطرة للتعامل مع هذا الواقع الجديد ، ومن هنا فالازدهار الطفيلى لقطاع المقاولات والتشييد وقطاع الاستيراد والتصدير وقطاع السلع الاستهلاكية والخدمات قد أثر بشكل حاد على مختلف قطاعات الانتاج وانماط ووسائل عملها ، بحيث هناك « مجمع كامل » له أسسه البنيوية المتفاعلة تلقائيا مع بعضها البعض . وانه أيضا ظواهر فى العلاقات والقيم والعادات والتقاليد أنه مجتمع السقوط .

الفراغ

وهو المجتمع الذى لم يكن منصوباً عليه فى معادلة قديمة أو جديدة . أما أصحاب النصوص القديمة وجدوا أنفسهم فجأة فى الفراغ بلا ركيزة من السلطة أو من الشعب ، وقد كان هو الموقف نفسه الذى رأت فيه دولة الثورة المضادة نفسها فى استقطاب حاد يفصل النظام عن مجمل الرموز اللامعة للنصوص التى ساندته هذه الفترة أو تلك ، والتى عارضته اقصر الوقت أو طول الوقت ، هكذا يصبح الثالث من سبتمبر - ايلول ١٩٨١ تاريخاً ممتازاً على هذا الوضع الذى آلت اليه الأمور بعد عشر سنوات فقط من بدء مسيرة الثورة المضادة . وفى ذلك اليوم وقع السادات وثيقة انتحاره ، وكان الوهم انه يوقع وثيقة انتصاره . فى ذلك اليوم قام باعتقال الاسلام السياسى والكنيسة القبطية والنص الليبرالى والناصرى والماركسى والقومى العربى ، دفعة واحدة ، ومعنى ذلك ، اكرر ، أن مصر كلها أمست رسمياً فى المعتقل .

ومن الطبيعى أن يكون الاسلام السياسى القريب من وجدان الشعب ولكن المعزول عن أى مشروع للمستقبل ، هو المرشح تاريخيا لاعدام نجم الثورة المضادة دون أن يؤدى ذلك الى اعدام النظام ، وسيبقى خالد الاسلامبولى فى المخيلة الشعبية المصرية بطلا اسطوريا كأدهم الشرقاوى وسليمان الحلبي وياسين ، لأن اختياره يبقى الرمز والاشارة التى تتجاوز البنية الداخلية لمنطق الاسلام السياسى ، وهو الرمز الذى سيريح كافة النصوص الباحثة عن بديل .

غير أن هذا الوهم ينقشع تدريجيا أمام علامات لاتخطىء : اعدام الاسلامبولى ، الاصرار على ابعاد الانبا شنودة ، نجاح الغزو الصهيونى للبنان ، تجريم كتابات هيكل ويوسف ادريس (كتب يوسف ادريس فى ربيع ١٩٨٢ سلسلة مقالات عنوانها « البحث عن السادات » هى تعليق مطول على مذكرات وزير الخارجية الاسبق محمد ابراهيم كامل . وقد حاكم المجلس الأعلى للصحافة يوسف ادريس فى الجلسة ذاتها التى حاكم فيها هيكل وأدانته فى الوثيقة ذاتها) اضافة قانون الطوارئ وقانون نقابة المحامين وقانون منع نشر الوثائق قبل عشرين عاما ، وقانون المطبوعات ، الى قائمة التشريعات المضادة للديموقراطية فى عهد السادات ، استمرار التطبيع مع العدو الصهيونى بقدّم ثابتة ، استمرار التبعية للغرب لدرجة تسليم الاقتصاد المصرى نهائيا الى عجلة الاحتكارات الغربية ، اعتراض الأزهر على كتابات لويس عوض وتوفيق الحكيم وزكى نجيب محمود .

ولم يكن هؤلاء جميعا ، بالاضافة الى سعيد صالح وعصمت السادات ورشاد عثمان وتوفيق عبد الحى ، بالخوارج الجدد . كانوا - كل حسب ميدانه - خارجين على « قانون » لايتصورون أنه « القانون » وعلى « نص » لا يتخيلون أنه « النص » .

كان النص السياسى للاسلام الاممى لايتخيل أن كلمات السادات

التالية هي القانون • « الاسلام دين ودولة صحيح اى نعم ، ولكن لا سياسة فى الدين ولادين فى السياسة » فهى كلمات تحمل جرثومة فسادها المنطقى بوضوح تام اقرب الى السذاجة •

القدس

وكان النص الكنسى القبطى لايتخيل ان « الحج » المسيحى المصرى الى القدس من اختصاصات رئيس الجمهورية ، فهى مسألة دينية لايجوز التدخل فى تفاصيلها من قبل الحاكم حتى ولو كان مسيحيا ، وبالتالي فمنع المسيحى المصرى من الحج الى العاصمة الفلسطينية المحتلة هو حق دينى للبابا مهما تعارض مع سياسة « التطبيع » للدولة التى لايتدخل فى شؤونها •

وكان النص الاقتصادى فى تشريعات « الانفتاح » وفى حدود الاطار الاجتماعى لدولة التبعية الاقتصادية للأجنبى يسمح لصمت السادات وتوفيق عبد الحى ورشاد عثمان وغيرهم من بناء هذا الاطار أن « يبدعوا » فى التطبيق ، ويتوسّعوا فى التّأويل كما يشاؤون ، مهما سمى ذلك « بالفساد » .. فهذه الكلمة فى النهاية مصطلح أخلاقى ، بينما ما يمارسونه هو الاقتصاد والسياسة فى حدود القانون الذى أصدروه بأنفسهم وأعوانهم وموظفيهم فى أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع ، فلماذا يكونون وحدهم « كباش الفداء » لنظام مستمر على نفس النهج ، وكأنهم من نتاج « البصمة » المغايرة لبصمة السادات مع بقاء دولة الشقيق على حالها وأكثر •

وكان النص الاجتماعى هو الذى وفر مسرحا اقرب الى الكبارية ، فاذا « اندمج » سعيد صالح فى دوره ، فانه أكثر امانة مع النص الاجتماعى منه مع النص المسرحى ، ولكن الرقيب يضطر ، الى محاكمة سعيد صالح تماما كاضطرار المدعى العام الاشتراكى لمحاكمة « الفساد » رغم أن هذا الفساد هو الأكثر اخلاصا ودقة

وفهما لروح وحرفية النص الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي
للثورة المضادة .

وكان النص الادريسي والهيكلى رصاصية ليبرالية فى قلب
السادات توازى سياسيا رصاصية الاسلامبولى ، ومثله لا يستهدف
أيهما قتل . . النظام فى أسسه العميقة ، بل تعديله الى ما يشبهه
الناصرية أو ما يشبه الليبرالية . ومن هذه الزاوية فهما يلتقيان فى
منتصف الطريق مع توفيق الحكيم وليس عوض اللذين يتوهمان
أحياء محمد عبده أو عبد الرازق أو طه حسين .

الخروج على القانون

وبالرغم من أن « الخارج » مفرد خارجين أو خوارج ، إلا أن
الخارج على القانون أضحى مصطلحا شائعا عن درجة أقل جذريا
بكثير من قولنا « الخوارج » فالتعبير الأول يعنى شذوذا جزئيا فى
نقطة أو نقطتين ، أما الثانية فأضحت تعنى الخروج الشامل على
مجمل النظام القائم .

لذلك فصراع النصوص الراهن والعالى الضجيج فى مصر
الآن ، يعنى أولا أن المواجهة الجديدة والأولى بينهما وبين الثورة
المضادة قد أوشكت ، ويعنى ثانيا أن أصحاب هذه النصوص بشكل
عام هم خارجون على نص غير موجود لاخوارج على نص قائم .

وأن الخلاص الوحيد الممكن هو الخروج كليا على النص ،
وليس البحث عن باب النجدة أو عن مقص يتناول النص بالتعديل ،
والخروج كليا على النص لن يكون فكريا أو اعلاميا بل وطنيا وشعبيا
وقوميا فى ايداع المعادلة البديلة لمختلف النصوص .

وهى العدالة التى تصوغ « المجتمع المدنى الحديث » .

الارهاب ليس معارضة سياسية

د . غالى شكرى

كانت الشرارة المعاكسة للنهضة قد تكونت اجتماعيا وثقافيا من الهامش الطبقي العريض بين درجات السلم البرجوازي لحظة نهاية المعادلة البرجوازية للنهضة القاتلة بالتوفيق بين الاسلام والغرب . جاء حسن البنا ليحل المعادلة فقال بالاسلام فحسب ، الاسلام النقي من محاولات الاصلاح الدينى دون اجتهاد .

ولا شك ان التخلي عن أحد طرفى المعادلة لم يكن حلا للمعادلة الصعبة ، ولكن اقضاء الغرب لقي استجابة واسعة فى صفوف الجيل .

لماذا ! لأن البرجوازية بدأت تفقد أرضها الفكرية الليبرالية ، ولأن التكوينات العمالية الهشة لم تكن شيدت عمارتها الفكرية . ومن هنا كان اعتماد حسن البنا على الفلاحين والموظفين والقادمين من الفلاحة والوظيفة الى الجيش والجامعة .

ويجب ان نلاحظ ان صعود وهبوط ثورة ١٩١٩ المصرية كان موازيا لصعود وهبوط ثورة العشرين فى العراق وثورة ١٩٢٥ فى الشام وغير ذلك من انتفاضات الثورة العربية ، ومن ثم فرغم الولادة المصرية للاخوان المسلمين الا انها كانت فى حقيقة الأمر ولادة عربية

سرعان ما أخذت طريقها في الثلاثينات والأربعينات خارج وادي النيل .

ويجب أن نلاحظ أيضا أن نشأة حركة الإخوان وتطورها مع افلاس الليبرالية المصرية الرسمية عام ١٩٢٦ قد فرض نفسه على مفكرى اليرجوازية الذين توجهوا فورا الى الاسلام (هيكل - الحكيم - العقاد - طه حسين . الخ) ، ولكن العقلانى لدى هؤلاء ما كان يستطيع الصمود أما دعوة الاسلام الصافى الذى يتجاوز الدوائر الضيقة للمثقفين ليخاطب ملايين الأميين وانصاف المتعلمين فى المساجد والاجتماعات العامة والخلايا السرية .

ويجب أن نلاحظ ثالثا أن صعود الإخوان المسلمين بين الثلاثينات والأربعينات قد صاحب صعود النازية الألمانية والفاشية الإيطالية قبيل الحرب العالمية الثانية ، وكان من الطبيعى لحسن البنا أن ينتصر تنظيما على المسوخ المصرية للفاشية كحزب « مصر الفتاة » ، لأن الإخوان ليست تنظيما اقليميا من ناحية ولا غربيا من ناحية أخرى ، فهي تستمد فكرها من الشرق ، من أين ؟ من أبى الأعلى المودودى الباكستانى ، ومن أبى الحسن الندوى الهندى على وجه التحديد ، أى من تجربة انفصال قومى بعيدة عن العرب .

ويجب أن نلاحظ رابعا ان النشأة والتطور كليهما كانا تأييدا للحكم الملكى والانكليز قارة والألمان قارة أخرى ، وجميع الحكومات الديكتاتورية فى معظم الأحوال ، وكانت المعارضة الثابتة للجماعة ضد حزب الوفد والمنظمات اليسارية .

كانت المبادئ عن « حكم الله » وكانت الوسيلة هى الهداية أو المسدس ، ولم تكد تنتهى الأربعينات حتى كان حسن البنا نفسه قد اغتيل عام ١٩٤٩ وتراكم العنف حتى احترقت القاهرة فى ٢٦ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٢ .

وعندما أقيمت ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ لقيت استجابة حارة من الشارع الشعبى فى مصر ، أقيمت بعد هزيمة الليبرالية المصرية من ناحية ، والافلاس الاخوانى من ناحية أخرى ، اذ ان مرشحي الجماعة سقطوا سقوطا ذريعا فى أكثر الانتخابات النيابية حرة عام ١٩٥٠ ، ولذلك اتجهوا الى بعض الكنائس ، فى الوقت الذى كانت مصر فيه تستعد لحربها الفدائية المجيدة على ضفاف القنال .

أقيمت الثورة الناصرية وهى على وعى ضبابى غائم بأن معادلة النهضة انتهت ، وأن الحل الاخوانى ليس حلا ، لذلك رأت فى القومية العربية مدخلا الى قيام معادلة نهضوية جديدة والتحول الاجتماعى التدريجى والسلمى نحو تنمية اقتصادية منضبطة ، وبالرغم من أن الاخوان لم يكونوا بعيدين عن النسيج السياسى والفكرى لثورة يوليو ، الا أنهم تصدوا للتجربة بالسلح مرتين مشهودتين ، الأولى عام ١٩٥٤ ، والثانية عام ١٩٦٥ ، وقد تصدت لهم الناصرية بالقمع أيضا سواء بشنق الأقطاب أو بسجن وتعذيب غالبية القواعد .

فى عام ١٩٦١ بوحن الانفصال المصرى السورى على أن الناصرية لم تجب على سؤال الديمقراطية السياسية ، فانسحبت (أقصد الناصرية) الى الجواب الاقتصادى الاجتماعى بين عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ فى الاطار الاقليمى ، وكانت النتيجة هى أن هذا الجواب الصحيح فقد صحته عدة مرات ، الأولى لأن دقت ساعة العمل الثورى عنت لدى عبد الناصر ضرب الفئسات العليا من البرجوازية ، وته ليم حاصل المضروب - القطاع العام - ليبروقراطية عسكرية وتكنوقراط اهل الثقة ، فكانوا هم دون غيرهم نواة التحالف مع القطاع الخاص وولادة ما سماه عبد الناصر نفسه بالطبقة الجديدة عام ١٩٦٥ ، ولكن الزمن قد فات ، فقد كان عام نهاية خطة التنمية الأولى وانعدام القدرة على بدء خطة تنمية جديدة ، والحرارة

الثانية هى تحويل الاتحاد القومى الى اتحاد اشتراكى يجمع الأفراد ويمنع الطبقات والشرائح الاجتماعية من التنظيم المستقل ، مما سمح بمراكز القوى الطبقيه والتي كانت هى ذاتها قوى القهر والقمع .

والمره الثالثه ، لأن استبدال القطريه بالرؤيه القوميه - ولو مؤقتا - كان يسحب أهم رصيد وأخطر اضافة للناصرية لانقـاذ والتحرير القومى هو الديمقراطيه ، وان لا تنميه لأوسع الجماهير النهضه ، فلم يتولد قط فى هذه الرؤيه ان الجسر الوحيد بين التنميه الا بالوحده القوميه مهما تعرضت للانتكاس .

والمره الرابعه لأن القوميه العربيه وهى هويه العرب جميعا لا تتجسد فى الدوله البرجوازيه المنقوعه أصلا فى الاقليميه ، هزيمة ١٩٦٧ لهذه الأسباب مجتمعه كانت المناخ الأول فى الاطار العربى الاسلامى الذى هيا التطور الجديد للاخوان المسلمين وغيرهم من الجماعات الاسلاميه . فقد خاب الرجاء الاجتماعى فى الاشتراكيه التى لم تطبق وكأنها المسؤول عن الهزيمة ، وخاب الرجاء السياسى فى القوميه العربيه التى ضربت وكأنها المسؤول عن الهزيمة ، وكما برزت الليبراليه من جديد وكأنها الجواب على أزمة الديمقراطيه الناصريه ، برز التدين السياسى وكأنه الجواب على الفساد والاشتراكيه والانفصال القومى .

والاتجاه الدينى حاضـر فى مختلف التيارات السياسيه ، ولكننى قصدت ذلك الاتجاه الدينى - السياسى القائل بالأوتوقراطيه والشيوقراطيه معا ، أى الحق الالهى فى الحكم ، وتحويل المجتمع الى كهنوت عسكرى ، وهما المقولتان الأساسيتان فى الفكر المستورد من اليهودى والهندوى (من المفارقات الشائعه أن الاشتراكيه فكر مستورد بالمعنى من ان الصراع الاجتماعى بين الطبقات أو الشرائح أو الفئات البشرى ليس مستوردا ، واكتشاف قوانينه لا يعنى صنعه ،

بينما الحقيقة أن الفكر المتطرف بالعنف هو الفكر المستورد ولا علاقة له بأصول الفكر العربى) .

ساعد الظهور الجديد للجماعات الارهابية المتطرفة أن الناصرية لم تحل جوهر مسألة العلاقة بين الاسلام والغرب . وأن تيار الاصلاح الدينى قد انقطع بمصادرة الاسلام وأصول الحكم أيام الملك فؤاد وعزل خالد محمد خالد أيام عبد الناصر .

ساعدتها كذلك أن مواجهتها بالمقمع وحده حولها الى رموز للشهادة فى سبيل الله ، وساعدها أخيرا أن الدولة الناصرية ذاتها سقطت ، وأن الثورة المضادة - بقيادة السادات - قد تسلمت زمام الحكم .

كلها عوامل مساعدة ولكن الأصل هو هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، التى كانت هزيمة عربية لا مصرية أو سورية ، ومن ثم كان الجواب المتطرف بالعنف - امتدادا سكونيا لهزائم العشرينات والثلاثينات - جوابا عربيا ، فالأخوان المسلمون ومترادفاتهم ظاهرة عربية شاملة ، وإن انطلقت من مصر ، ليست ظاهرة معارضة الديكتاتورية أو الاستعمار ، وإن عارضت الوفد واليسار قديما ، فقد عارضت الناصرية واليسار وبقية المترادفات حديثا .

العنف مظهر ضعف ودليل عجز

عبد الغفار عودة

مع موجة العنف والارهاب فى مواجهة الأقلام تقفز الى ذهنى
على الفور مقولة فولتير الشهيرة :

« على الرغم من اننى اختلف معك فى رأى .. الا اننى على
استعداد لان أدفع عمري ثمنا لتدافع عن رأيك .. »

هذا هو أدب الحوار .. وتلك أصوله .. ولكننا فى الفترة
الآخيرة .. فى مواقع مختلفة وعلى مستويات متعددة – للأسف
الشديد – قد تجاهلنا هذا المنطق وضربنا عرض الحائط بتلك
التقاليد .

فعندما يتعرض واحد منا لقضية ويبدى رأيا .. يكون رد
الطرف الآخر .. اتهاما .. وسبا وقذفًا .. وتجريحا واهانة ..
وربما عنفا وارهابا بديلا عن الكلمة .. وتنسى القضية الأصلية
المثارة !! وعندما يمارس شخص منا شجاعته الأدبية فى مواجهة
خطأ فادح .. أو بحثا عن شرعية غائبة .. أو احقاقا لحق يوشك
على الضياع .. يصبح من وجهة النظر الأخرى .. مشاغبا ..
مثيرا للمشاكل .. حاقدا .. معطلا لمسيرة .. فاشلا ..
بل ويستحق القتل .

والوصول الى هذه الدرجة يعنى اننا وصلنا الى مستوى «
العجز لم نعد معه قادرين على رد افتراءات المفتريين والمنافقين وأوها
الكاذبين »

وليت الأمر يقف عند هذا الحد .. بل ان هذه الاتهامات تخيه
الآخرين فيفضلون الصمت فى مواجهة الخطأ أو مشاركته الطرف
المهاجم .. وغالباً ما يكون الاقوى .. خوفاً من اتهام مماثل ينوشه
.. أو حرصاً على مكاسب شخصية أو دعماً لعلاقات خاصة متناسين
ان الساكت على الحق شيطان أخرس ..

يا سادة الأسلوب هو الرجل نفسه .

فكيف تريدون من الآخرين ان يحترموا رأيكم .. وأنت
لا تحترمون رأيهم ..

يا سادة .. لكل نهر شاطئان ..

وهناك دائماً .. مساحة للاختلاف والاتفاق فى أى حوار
حول أى موضوع .. أو قضية ..

وليس من الصالح العام ان نحيل الاختلاف الموضوعى
الى خلاف شخصى .. والى عنف وارهاب .. حتى لا تضيع قضايانا
.. ونتفرغ للتراشق والتجريح ..

يا سادة ..

انتبهوا .. حتى لا نردد بعد فوات الآوان –

« لعن الله قوما ضاع الحق بينهم »

علاج مشكلات الشباب يقضى على التطرف

المستشار : زكى شنودة

يخالج المصريين شعور لا يفتأ يزداد وضوحا بأن ثمة غيمة سوداء شديدة السواد تقترب ثم تقترب من سماء بلادهم ، وإن ربحا تشتد حيناً ، وتبطئ حيناً آخر تدفع تلك القيمة فى جو أرضهم الطيبة ، لتمطرهم فى وقت قريب أو بعيد بوابل من النار والدمار . أو لعلهم يشعرون بأن الجو من حولهم لا يفتأ يتعبا بما يشبه الغازات الثقيلة التى توشك أن يندلع منها فى أى لحظة لهيب رهيب ، فإن المشاكل تتراكم دون أن تتوقف هنيئة ، وتشتد دون أن تخف منها مشكلة واحدة ، حتى لقد أصبحت خلاقاتها تتشابك فى سلسلة واحدة حديدية ضخمة تحيط برقابنا جميعا وتطبق على أنفاسنا حتى لتوشك أن يؤدى بنا الى الاختناق الكامل .

فالأزمة الاقتصادية أصبحت كالمرض الذى لا شفاء منه ، وإنما يزداد وطأة يوما بعد يوم ، وأسعار الضروريات التى لا حياة بدونها ترتفع وترتفع كما توالى حرارة المريض ارتفاعها حتى درجة الخطر الذى يطل من ورائه شبح الموت .

وهذه هى قيمة الجنيه الذى ظل يتضاءل ويتضاءل حتى أصبح لا يساوى أكثر من عشرة مليمات ، فى حين ظلت الأجور فى أيدي

الغالبية العظمى من الشعب ثابتة فى مكانها وقد أصابها النسل فه
لاتخطو الى الامام وان خطت خطوة كل بضع سننات ، سبقتها
الاسعار فى السباق مئات الخطوات ، بل آلاف الخطوات ، وهكذ
ظل الميزان بين الاسعار والأجور ، مختلا دائما ، فالاسعار فى أعلى
عليين والأجور فى أسفل سافلين ، والناس حيارى مساكين
يانسون يانسون ، مساجين فى سجن الفقر اللعين ، لا يملكون مد
قرارا ، ولا يطبقون البقاء فيه ولو الى حين .

ولو احتمل الناس شد الاحزمة على البطون ، والرضاء بأقل
القليل من الغذاء ، وبأيسر اليسير من الرداء ، فانهم لا يحتملون
الحياة فى غير مسكن يأويهم ، وقد ارتفع ايجار المساكن بصورة
بلغت حد الأساطير ، كما بلغ ثمن شرائها حدا يجعل العقل يطير .
حتى أصبح من المستحيل على أى شاب ولو حمل أرفع الشهادات
والمؤهلات ان يجد مسكنا يقيم فيه مع زوجة له ، ومن ثم أصبح من
المستحيل عليه ان يتزوج وان تكون له أسرة فى يوم من الأيام .

والتعليم الذى هو دعامة المجتمع وضمان سلامة الأخلاق
تدهور ثم تدهور منذ زمان بعيد حتى أصبح خطرا يهدد المجتمع
ويساعد على مزيد من فساد الأخلاق ، بل انه أدى الى فراغ رهيب
فى عقلية الشباب ، جعلهم يرتمون فى احضان اليأس القاتل والاحباط
الشنيع ، مما أدى بهم بدورهم لان يملأوا ذلك الفراغ بالأفكار
الهستيرية التى تدفع بهم ان لم يكن الى الجنون أو الانتحار ، فانها
تدفع بهم الى اعتناق المبادئ المتطرفة الى أقصى اليمين أو الى أقصى
اليسار ، وفى الحاليتين تحرضهم على استخدام القوة والاعتداء ،
فيما فشلوا فى تحقيقه بالعلم والعقل والمنطق .

هذه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والأخلاقية
ليست وحدها هى بيت الداء أو موطن الخطورة فيما نحن فيه من
أزمة عارمة ومتفاقمة ، وانما يزيد خطورتها ويفاقم عاقبتها عامل

آخر لعله هو ابشعها واشنعها وهو تلك المؤامرات الخفية التي يحيكها اعداء مصر في الظلام ليحطموا هذا الوطن ويشنتوه ويفتتوه ويجعلوه يركع على ركبتيه في استكانة ومذلة أمام الطامعين والطامحين والمستعمرين والمقَامرين من كل جنس وكل لون ، فهم لا يفتأون يؤججون لهيب الخلافات الطائفية والمذهبية بين الشباب مستخدمين امكر وانكر طرق الاغراء وتفريغ العقول من كل علم نافع وكل دين صحيح ليملأوا فراغ تلك العقول بعد ذلك بكل هراء وكل فكرة نكراء ، ثم ليدفعوا بها بعد ذلك الى كل جريمة اثيمة وكل عداء وكل اعتداء ، ولو أدى ذلك الى القتل والقتال ، والى الفساد والاغتيال . ثم ان أولئك الاعداء اللداء لمصر من القوى الدولية ذات الأغراض الدميمة الذميمة ، يستعينون على مقاصدهم الاجرامية تلك بان يغرقوا بلادنا بالمواد المخدرة التي لا تفتا تتدفق علينا وتجتاحنا اجتياح الأولية الفتاكة .

فاذا ادركنا حقيقة ما نحن فيه ، وتوصلنا الى جذور الاحداث التي نعيشها ونعانيتها وأردنا ان تنقشع عنا تلك الغيمة السوداء أو تلك الغمة التي تدنو منا وتهددنا أصبح من أوجب الواجبات علينا نحو شبابنا الذين هم ضحية كل تلك المشكلات التي أوضحنها ان نبادر قبل ان نلوم أولئك الشباب على ما يفعلون من أعمال عنيفة أو متطرفة ان نبادر حكومة وشعبا الى علاج تلك المشكلات التي يعانيتها أولئك الشباب علاجا جذريا ، وذلك بأن نهىء لهم تعليما سليما وتربية صالحة ، ثم نهىء لهم بعد ذلك مجالا كريما للعمل والكسب الحلال يبتعدون به عن حالة اليأس والاحباط التي يكابدونها والتي تؤدي بهم الى الضياع أو الى اتباع طريق الشر والاندفاع الى أعمال الطيش والانحلال أو العنف والاغتيال . فلو امتلأت عقولهم بالعلم بدلا من الجهل ، وبالخير بدلا من الشر ، ووجدوا العمل الذي يوفر لهم كسبا حلالا يمكنهم به ان ينفقوا على أنفسهم بدلا من ان يظلوا عالة على أهلهم ، ويمكنهم به ان يجدوا المسكن الذي يتيح

لكل منهم الزواج وتكوين أسرة يشغلون بالمسئولية عنها وقتهم ،
وينشغلون بها عن الأفكار الرعناء التي تراودهم بسبب فراغهم
ويأسهم وشعور الاحباط الذي يسيطر عليهم ، يستطيعون عندئذ ان
يتحولوا الى عناصر نافعة لأنفسهم ولوطنهم ، بدلا أن يكونوا عناصر
هدم وتخريب وتهديد لمستقبلهم ومستقبل بلادهم .

فى مواجهة العنف ..

لم يعد الصمت جائزا

د . عبد المنعم المشاط

الفكر .. ضد الارهاب والكلمة .. ضد الرصاص

أصبح التطرف والارهاب خطرا متزايدا يستحق بل يوجب المواجهة الوطنية الشاملة لأن استمراره يهدد حاضر هذا الوطن ومستقبله ، وفى هذه المواجهة فان جميع القوى الوطنية على اختلاف وتعدد مواقعها ، مطالبة بالاهتمام أولا بالقضية ، وبالمشاركة الفعالة ثانيا .

وفى هذه المواجهة فان الكلمة عرضا للرأى وحوارا مع الرأى الآخر ، لها دورها الكبير والأساسى ، ولهذا ، تفتح الجمهورية أبواب العرض والنقاش والحوار حول هذه القضية دون قيد على فكرة أو حجر على رأى ، ايماننا بأن الحوار هو الطريق الذى يفتح الباب للقضاء على التطرف ولمواجهة الارهاب .

وعلى هذا الأساس فان كل صاحب رأى ، مدعو الى المشاركة فى هذا الحوار الذى لا غنى عنه حتى نواجه الارهاب بالفكر ونواجه الرصاص بالكلمة .

لا شك أن مصر تحتاج اليوم وأكثر من أى وقت مضى الى

مشاركة فعالة من جانب مفكرها وعلمائها وكافة أبنائها بقصد احتواء ظاهرة العنف الجديدة على المجتمع المصرى والغربية عنه بيد أن ذلك المشاركة الفعالة تتطلب شروطا لا غنى عنها فالقلم أمانة وإخلاصا ويتطلب ارتقاء بلغة الحوار ويشترط كذلك أن يدرك الكاتب أن ما يكتبه يقرأه الناس ويفهمونه كل على هواه وكل حسب درجة تعليمه وكل حسب انتماءاته أو تحيزاتة الفكرية والعقائدية ، من ثم يجب أن يكون ما يكتبه المشارك واضحا بسيطا راقيا وأميناً ، ومن ناحية أخرى ينبغى أن يكون هناك هدف من وراء المساهمة بالكتابة والهدف يجب أن يكون مصر ومنصحتها القومية العليا وأبغض الكتابة هى تلك التى تستهدف حزبا أو جماعة أو فئة أو مرحلة أو فترة زمنية دون أن يكون هدفها المجتمع ككل والمواطن كافة ، من هذا المنطق كان لابد من الاستجابة لدعوة الجمهورية بالكتابة حول ما يدور فى مصر اليوم من أحداث عنف وعنق مضاد وهى أحداث يجب احتواؤها وعلاجها وحلها قبل أن تتحول إلى سمة تلصق بمصر حاضرا ومستقبلا .

● أول ما نلاحظه على عدد من الكتاب والكتابات هو تدنى لغة الحوار وعنقها وافرز ذلك كله تصنيفات وخلق فئات ، وقسم الناس إلى مجموعات . وعنق الحوار يتضح من الاتهامات التى تطلق دون توفيق وفى بعض الأحيان صار الحوار استفزازيا ليس لجماعة ما فقط ولكن للمواطن العادى الذى يتابع ويراقب . والعنف والاستفزاز فى لغة الحوار لابد أن يولد عنقا واستفزازا مضادا .

●● ان لغة الحوار عموما اما تأخذ طابعا دفاعيا حادا عن الدولة وعن مؤسساتها وهو فى النهاية طابع ضعيف ممسوخ يصل إلى حد التبرير الذى يستثير المواطن العادى ناهيك عن المستهدف أو يأخذ طابعا اعتذاريا ضيقا فلا يصل إلى قلب وعقل المواطن إلى حد زعزعة ثقته فيما يقرأ وفيما يتابع

ونظرا لذلك كله صارت هناك شريحة كبرى غير مهتمة وغير ملتزمة يمينا أو يسارا عقائديا أو فكريا هذه الفئة هي أخطر الفئات فى النظم السياسية عامة وفى عالمنا الثالث بصورة خاصة وفى مصر بصورة أخص . فالملتزم سياسيا ، وفكريا أو عقائديا سواء كان مؤبدا أو معارضا لا خوف منه وتكمن المشكلة كلها فى غير الملتزم وغير المتهم وهؤلاء يطلق عليهم فئة اللامبالاة ، هذه الشريحة هى التى تسعى كل القوى الداخلية والخارجية الى استقطابها وتجنيدھا وتوظيفھا لخدمة أهداف قد تكون غير شرعية

أن أزمة العنف وهى أزمة فعلا تدور حول هذه الشريحة وهى شريحة لم تستطع الدولة بكل أجهزتها أن تصل اليها لا بالحوار الدائر ولا بالسياسات التى تقوم بها أجهزة الدولة ، والمطلوب هو وقف انحراف تلك الشريحة الواسعة الى دائرة العنف حتى لا تتسع الدائرة بصورة تهدد مستقبل المجتمع وسمعته وأخطر أشكال العنف هو الذى تتورط فيه الدولة وتنحدر إليه مؤسسات الضبط العام فيها واذا كانت الدولة خلال نصف القرن الماضى قد بذلت جهودا ضخمة من أجل القضاء على ظاهرة التآمر فى صعيد مصر فليس من المعقول أن تصير طرفا هى ذاتها فى قضية تآمر مع جماعات بعينها مهما كان فكر وفلسفة تلك الجماعات لأن العنف الدولة لا يستعدى فقط المشتركين فى العنف لكنه يستعدى ويستثير أفرادا آخرين من فئة اللامبالاة التى ذكرناها وتتحول الأحداث المتفرقة الفردية الى نمط عام ذى طابع جماعى .

ولا يمكن أن ينكر أحد أن وراء أحداث العنف التى نراها أسبابا اقتصادية واجتماعية وسياسية وقد تكون داخلية وخارجية وبالتالي فإن احتواءها وعلاجها لا يمكن أن يتم بالعنف لأن العنف الذى تزداد هو الجانب الظاهري المرئى من ظاهرة معقدة للفعلية وهى ظاهرة علاقة الفرد بالدولة ومسئولية مواجهة تلك الظاهرة

لا يمكن أن تكون مسئولية وزارة الداخلية وأجهزة الأمن والا فشلنا في ادراك وفهم ما يدور حولنا . ان مسئولية وزارة الداخلية حفظ الأمن والنظام ومنع الجريمة أما مواجهة العنف فهي مسئولية الدولة أولا والمجتمع ثانيا فهي اذن مسئولية مشتركة بين المؤسسات الرسمية والأجهزة الشعبية وهذه مسألة لا تحتاج الى اثبات ولكنها من المعطيات بل المسلمات السياسية الأولية .

وفى هذا الشأن لابد أن نتحدث عن بعض المؤسسات التي يقع عليها عبء كبير أما فى احتواء ظاهرة العنف أو فى تفجيرها وأولها المؤسسات الاعلامية وللأمانة والحق فان ما تشهده مصر من حرية صحفية واعلامية هو فريد جدا فى بلدان العالم الثالث بيد أن ما نراه على شاشة التليفزيون وفى السينما وفى المسرح لا يمكن أن ينسجم مع ما نراه من ضرورة احتواء العنف كما أن الاعلانات الاستفزازية سواء عن سلع بعينها أو عن أقلام ومسرحيات وأعمال فنية لا يخدم المصلحة القومية العليا ، والذي يحيرنا فعلا أن التليفزيون مملوك للدولة وليس قطاعا خاصا يسعى للربح وحده وبالتالي يجب أن ينتقى ما يعرض عليه .

وأخطر المؤسسات التى يكاد يخبو دروها هى الأحزاب السياسية ولقد شهدنا قضايا بالحاكم من أجل انشاء أحزاب سياسية دون أن نرى للأحزاب القائمة دورا ما فى مواجهة ظاهرة العنف وإذا كان التعدد الحزبى لم يؤد الى الوصول الى المواطن العادى فما فائدة الأحزاب اذن فالأحزاب موجودة ولكنها غير متواجدة هى موجودة فى شكل مقار وأجهزة وأعضاء ولكنها غير متواجدة فى شكل انصار وأعضاء أو فى شكل حوار أو فى حل القضايا المحلية . . فى الماضى كان العرف يساعد القانون وكان التوجه يتوسطون وكانت المصانع والحملة قطري القضاة حتى المعقدة منها واليوم لا تستطيع الأحزاب السياسية أو ربط لا توجه فى أن تتواجد فكرا وعملا ودورا الا تستحق ظاهرة غياب الأحزاب

وممثليها عن الساحة السياسية من الناحية الفعلية دراسة وحوارا أمنيا . ونأتى الى التعليم والتعقيدات التى أحاطت به والمناخ الذى يدور فيه والمادة العلمية التى يتعرض لها المتعلم ، وقد ذكر لى مسئول تربوى احترامه أن وراء كل ارباب تعليما فاشلا وهذا حقيقى هل هناك هدف قومى للتعليم فى مصر غير تخريج مئآت الآلاف من الخرجين ، ما الفلسفة التى تحكم التعليم فى مصر ؟ ما الاستراتيجية التى تتبعها وزارة التعليم ؟ ما أسس اعداد التلميذ لى يكون مواطنا صالحا مواليا منتميا الى مصر ؟ لقد تركت وزارة التعليم كل ذلك وتفرغت طوال عام كامل لقضايا فى المحاكم رفعها الطلاب وأولياء أمورهم ضدهم ولم تكسب الوزارة أغلب تلك القضايا .

لقد تعلمنا فى اطار ما يطلق عليه اليوم المناهج التقليدية واستطاعت المؤسسة التعليمية بالتعاون مع المنظمة السياسية أن تنمى فينا الولاء والانتماء ناهيك عن الفهم والادراك من الناحية الفنية واليوم لا تستطيع مؤسسات التعليم الأساسى أو الجامعى أن تقوم بذلك رغم الانتفاع السياسى الواضح والهام الذى يعيشه المجتمع المصرى اليوم .

لا نريد أن نتوسع أكثر من ذلك غير أننا يجب أن ندرك أنه اذا كان المحيط العام بدءا بالأسرة والشارع والاعلام والمدرسة يشكل عنصرا للامبالاه أو عدم الاهتمام فمسئولية المجتمع كله خاصة مؤسساته السياسية أن تصل الى قلب وعقل المواطن قبل أن تصل قوى أخرى خطيرة ومغرضة اليه وتجنده وتستثيره ضده مصلحة الوطن أن منطلق العنف والعنف المضاد يوسع من دائرة العنف ويعقد من تلك الظاهرة ويضعنا فى حلقة مفرغة لا نستطيع كسرها أو الخروج منها كما أن لغة الحوار يجب أن ترتقى مستهدفة للمصلحة العليا وعلى كل ممارس أو كاتب أو طرف أو مراقب أن يعلم أن هناك من يتوقون الى تلقي أى حديث بالخارج وتضخيمه

للاضرار بسمعة الوطن والتأثير عليه . هل من صدفة أن تقع أخطر أحداث العنف والعنف المضاد على أبواب موسم السياحة الصيفي والذي ينتظره المجتمع والدولة سنويا . ان سمعة ومستقبل مصر تتطلبان التزاما أخلاقيا من كل الأطراف ، ولينتقل الحوار من الصحف والتليفزيون والمجلات والاذاعة الى الشارع الى الناس الى القرى والمدن ، هل يمكن أن يساهم أعضاء الهيئات التشريعية في هذا الحوار ، هل يمكن أن نلتف جميعا وراء هدف واحد وهو كاف جدا لتحقيق الاجماع القومى أنه مصر سمعة ومستقبلا هل يمكن أن نكون أمناء في عرض فكرنا هل يمكن أن ننقل من منهج العضلات الى منطق العقل والفكر هل يمكن أن نساهم جميعا في خلق المواطن المتزم المتأمل ان ذلك كله يحتاج أولا وقبل كل شيء الى توظيف أفضل لنعمة الله علينا وهي العقل .

الحوار هو الحل

د . عبد المعطى شعراوى
أستاذ بجامعة القاهرة

أجمع الكل على رفض الارهاب وادانة العنف بكل صورته وأساليبه ، وأخيرا بدا وكأن الحكومة قد عثرت على عصا سحرية فقد بعض بنود على عجل ، وقدمتها على الفور الى مجلس الشعب ، وصفق لها فى التواغلبية أعضائه ، بعض العاملين فى مجال الاعلام من صحافة واذاعة وتلفزيون ، وهكذا تخيل البعض أن مشكلة الارهاب قد زالت ، لكن أخطر ما فى الأمر هو الاعتقاد بأن أى ظاهرة أو أى سلوك أو أى تصرف أو أى تعامل أو أى منهج أو حتى أى فكرة تدور فى رأس أى مواطن مصرى يمكن القضاء عليها أو تغييرها بقانون ، وأخطر ما فى الأمر أيضا أن ينسى البعض أو يتناسى أن أى سلوك سواء كان عاديا أو غير عادى إنما هو بالضرورة لاحق لسلوك سابق . وهو ما يعرف بنظرية الفعل ورد الفعل ، أنه أن ما يحدث الآن ليس أفعالا بل ردود أفعال .

وأخطر من هذا وذاك هو الدوران حول المشكلة والهروب من مواجهتها حتى تستفحل وتتشعب وعند ذكر الارهاب يجب الاعتراف أولا أن التقليل من شأن هذه الموجة أو من خطورتها يدخل تحت

باب الجهل أو الاستهتار أو النفاق لذا يجب على جميع فئات المجتمع المصرى أن تتكاتف وأن تستجمع كل امكانياتها من أجل التصدى لهذه الموجة العاتية . فليس هناك مصرى واحد يرضى عن الارهاب أو يدافع عنه . وإن كل ما قيل أو كتب حتى الآن وكل ما قد يكتب أو يقال فى أى عصر أو زمان لم ولن يستطيع أن يجد مبررا واحدا للدفاع عن الارهاب أو استخدام العنف بين شعب من الشعوب /

فالعنف مرفوض من جميع الشعوب والطوائف والأفراد . لكنه مع ذلك حقيقة واقعة كائنة فى أكثر من مكان وزمان لست مع من يدعون أن ما يحدثُ الآن فى مصر شيء عادى ، فلو صدقنا ذلك الادعاء لأصبحنا مثل النعامة التى تدفن رأسها فى الرمال . لست مع من يعلن أن الارهاب ليس من طبيعة الشعب المصرى ، فالشعب المصرى - شأنه فى ذلك شأن أى شعب آخر - قد تتغير طبيعته بقدر الظروف التى قد يمر بها ، لست مع من يشيع أن أفرادا غير وطنيين يشعلون نار الفتنة ليصطادوا فى الماء العكر ، فالخيانة لم تكن ولن تكون يوما ما من الطباع المصرية ، لست مع من يروجون أن أيادى أجنبية تعبت بأصابعها بين ذرات تراب مصر الطاهر فتثير عاصفة ترابية ، فما دامت مصر صفا واحدا فسوف تقف سدا منيعا أمام أى تدخل أجنبى وسوف لا تجد أى يد دخيلة ثغرة تدخل عن طريقها . ولست مع من يقول أن قانون الطوارئ وما يتبعه من قوانين لاحقة لمكافحة الارهاب قادرة على انقاذ مصر من كبوتها ، فالقوانين وحدها - مهما كانت صرامها - غير قادرة على وقف موجة العنف والارهاب .

إن نظرة سريعة الى ماضى مصر المحروسة قد يلقي بعض الضوء على أسباب ظاهرة العنف ، لكنه فى نفس الوقت ربما يكشف عن حقائق قد يكره البعض سماعها . فالحقيقة غالبًا ما يكون مذاقها مرًا فى حلوى المفرضين والمزورين .

شعب مصر طيب أصيل مسالم صبور لكنه ذكى جدا ،
الذكاء اذا صاحبه الطيبة والأصالة والمسالة والصبر أصبح نعمة
على صاحبه فى بعض الأحيان . فالشعب المصرى عادة يستقبل
حاكمه بالترحيب ، يعامله بطيبة بالغة ، يثق فيه ويسلم له القيادة ،
يدافع عن ويتفانى فى خدمته ، لكنه فى نفس الوقت ذكى لماح يراقب
خطوات حاكمه عن بعد ، يرصد تحركاته فى صمت ، يزن الأمور
فى هدوء ، يصبر على ظلمه اذا ظلم . لكن الذكاء والصبر والظلم
لا يتفق كل منهما مع الآخر فى مجتمع واحد . فالذكاء يكشف
الاعيب الظالم ، والصبر يضلل الظالم ، فيفسر الظالم صبر المظلوم
على أنه غباء أو ضعف أو استسلام فيتمادى الظالم فى ظلمه
شيئا فشيئا وتزداد ثقته فى قوته وجبروته بينما يفقد المظلوم صبره
شيئا فشيئا ويلم شتات ضعفه ، هنا تنطلق النقطة المعبرة والتي هى
سمة من سمات مقاومة الشعب المصرى للظالم . فالنقطة السياسية
ليست بنفيسا - كما يرى البعض - عن آلام المظلوم ، بل هى انذار
هادئ للظالم ، وفى بعض الأحيان قد لا يستوعب الظالم النقطة ،
بل قد لا يدرك أن النقطة ليست سوى تعبير رمزى عن العد التنازلى
لاستخدام العنف بعد أن يكون الصبر قد نفذ .

منذ عهد الفراعنة استقبل الشعب المصرى الهكسوس ، احتمل
ظلمهم صابرا ، لكنه سرعان ما ثار ثورة رجل واحد وألقى خارج
الحدود . استقبل شعب مصر الحاكم الفارسى ثم الحاكم البطلمى ثم
الحاكم الرومانى ، لكنه طردهم واحدا بعد الآخر . استقبل الشعب
المصرى الحاكم المملوكى ثم الحاكم التمكى ، لكنه تخلص منهما
كما تخلص من كل الحكام الظالمين السابقين . استقبل الشعب
المصرى الحاكم الفرنسى ثم الحاكم الانجليزى لكنه سرعان ما تخلص
أحيا منهما . هكذا تخلص الشعب المصرى من حكامه الظالمين إما
عن طريق الكفاح المسلح أو عن طريق المقاومة الشعبية أو عن
طريق الاغتيالات السياسية . وفى اعتقادى أن الكفاح المسلح ضد

الحاكم الظالم والمقاومة الشعبية والاضغتيالات السياسية ليست الا
أنواعا مختلفة من العنف . ولعلنا لم ننس ما قام به شباب مصر
من أعمال عنف ضد المستعمر البريطاني أثناء النصف الأول من
القرن الحالى والاضغتيالات السياسية التى قام بها أفراد جماعات
منها على سبيل المثال حادث مقتل اللورد موين . وقبيل قيام ثورة
يوليو هبت على مصر موجة عاتية من الاضغتيالات السياسية راح
ضحياتها مجموعة كبيرة من الشخصيات السياسية المصرية مثل
اغتيال أحمد ماهر والنقراشى وحسن البنا . وهكذا نجد أن الشعب
المصرى شعب مسالم بطبعه يرفض الارهاب ولا يميل الى استخدام
العنف لكنه قد يدفع اليه دفعا تحت ظروف ضاغطة . فعندما يشعر
المصرى بالظلم ، يحاول أن يدفعه عن نفسه بالحوار الهادئ ،
وعندما يفشل الحوار الهادئ يتحول الى السخرية من ظالمه وعندما
لا تنفع السخرية يتحول الى العنف . فادا قضى على ظالمه يعود
على الفور الى الطيبة والى وداعته وأصالته ويهفو الى السلام .
هذا هو ما حدث منذ أربعين عاما ، فقبيل ثورة يوليو كان
شعب مصر قد سئم من المؤامرات والاضغتيالات وعمليات التعذيب
والاضغتيالات والرشاوى والتنافس الرخيص على كراسى الحكم .
كان قد سئم من الاضغتيالات والارهاب واستخدام العنف . لذلك فقد
رحب بثورة يوليو ترحيبا منقطع النظير . وجد فيها عودة الى
السلام الاجتماعى والمساواة والرخاء الاقتصادى ، وجد فيها حاكما
خرج من بين صفوفه يحارب من أجله ويحمل الراية نيابة عنه ،
يعيد اليه حقوقه المسلوبة ويريد منه من عذاب الكفاح المسلح . وجد
فيها مستقبلا مزدهرا تبرز فيه بزور الديمقراطية التى افترقها
لسنوات طويلة . وجد فيها كذا وكذا وكذا الى آخر تلك الشعارات
التى نادى بها الثائرون حينذاك . لكن سرعان ما خاب أمله واستأثر
الثوار بالحكم والسلطة والنفوذ ، ازداد عدد السجون والمعتقلات
وازدحمت على إقصاءها بالمعتقلين جمع نفر قليل من المقربين وثرواتهم

طائفة ، أنشأوا مؤسسات تجارية عالمية ، اقتنوا المزارع الضخمة فى الداخل والخارج . وعندما أحسوا أن الشعب المصرى بذكائه بدأ يطالب بالحوار بدأوا يلوحون له بقرب عهد الديمقراطية . وهذا الشعب قليلا ظنا أنه قد ينعم بديمقراطية مقلبة . لكنه سرعان ما اكتشف بذكائه أنها كانت ديمقراطية زائفة . بحوار سوفسطائى عقيم . طالب بالمساواة الاجتماعية لكنه قوبل بمساواة شكلية ظاهرها عدل . قلب الأمور أكثر من مرة وعلى كل الوجوه ، لكنه فى كل مرة كان يرى قلة تعيش فى بذخ وكثرة لا تجد الخبز ، قلة تسكن الأبراج الشاهقة والقصور وكثرة لا تجد غرفة واحدة مأوى لها . قلة تشغل عشرات المناصب وكثرة لا تجد وظيفة . هنا بدأ شعب مصر المسالم الأصيل الطيب الصبور الذكى يطالب بالحوار ثم بدأ يطلق النكتة ، فظن المسئولون أنه قد نسى قضيته واحتار طريقا غير جاد . بعدئذ تحول الى العنف ، وهنا فقط يمكن القول أن أيد غير أمينة قد تلقفته فأزكت فيه نار العنف وأرضعته فوضى الارهاب وتسلمت الى نفسه السقيمة تسانده ماديًا ومعنويًا . ولولا الظلم الاجتماعى الذى وقع تحته ما نجحت أية مؤثرات خارجية فى التأثير عليه .

اننى متفائل جدا . فاذا عرف السبب بطل العجب فموجة العنف بين شعبنا اليوم هو رد فعل للظلم والاستبداد الذى تعرض له الأجيال السابقة ، انها نتيجة للظلم الاجتماعى بشتى صورته ان اسهل طريق للقضاء على موجة العنف والارهاب هو طريق الحوار الهادئ بشرط أن تسبقه عدالة اجتماعية . وأعتقد أن بشائر ذلك التغيير قد بدأت . مطلوب اذن من بعض مسئولينا أن يحدوا من مظاهر البذخ . مطلوب منهم اغلاق حساباتهم الشخصية فى البنوك الأجنبية ، مطلوب منهم احترام عقلية الشعب المصرى وتقدير ذكائه . ان كان الشعب المصرى ذكى جدا . وعلى المسئولين ان يذكروا هذه الحقيقة قبل فوات الأوان ادراكا كاملا . فالشعب

المصري ليس ساذجا ولا غبيا • وان من الغباء ان يعتقد المرء انه يتعامل مع طرف غبي •

اقول هذا بمناسبة موجة العنف وأقوله أيضا بمناسبة اعادة بناء الحزب الوطنى ، وأقوله أيضا بمناسبة مرور أربعين عاما على ثورة يونيو ، وقد يقول قائل ان الحل غاية فى السهولة لكن من الذى يستطيع أن يعلق « الجلجل فى رقبة القط ؟ »

التطرف .. وسبل مواجهته دروس عامة من تجربة مصر

أحمد حمروش

طلقات الرصاص التى يطلقها أعضاء الجمعيات المتطرفة أصبحت خبرا متكررا ومثيرا فى مصر خلال أحداث تمتد من العاصمة الى الأقاليم تهدد الأمن والاستقرار وتبعث التوتر والقلق .

والارهاب أو التطرف ليس أمرا جديدا فى مصر .. ولكن الجديد هو تسارع معدل الأحداث وتطور الأساليب والأسلحة المستخلصة مما يدفع شعب مصر الذى يعتز بوحدته الوطنية التى سبقت سائر شعوب العالم منذ آلاف السنين الى البحث عن حقيقة الدوافع التى تدفع بالمجتمع الى هذا المنزلق الخطير . وإلى أفضل السبل للخروج من هذا المأزق الدموى الذى يهدد الحياة والمستقبل .

ورغم أن الحديث عن الماضى وحده لا ينفع فى مواجهة الخطر الذى تتعرض له .. إلا أنه لاغنى عن الرجوع الى صفحات التاريخ لمعرفة الحقيقة بكل وضوح .

بدأ التطرف فى مصر يأخذ مظهرا وطنيا منذ بدأ يفرخ فى عيش الحزب الوطنى الذى تجاوزته الأحداث بعد ثورة ١٩١٩ وغياب زعيمه مصطفى كامل وخليفته محمد فريد واتجاه بعض أعضائه

لمحاولة مقاومة الاحتلال البريطاني بالعمل الفردي وليس الجماهيري خاصة بعد أن وصلت مفاوضات سعد زغلول ورامزى مكدونلڊ الى طريق مسدود . . فى وقت كان الحزب الوطنى يتبنى فيه شعار (لا مفاوضة الا بعد الجلاء) .

وفى طريق التطرف المعبر عن نفاد صبر وقصر نظر تمت محاولات اغتيال سعد باشا زغلول فى يوليو ١٩٢٤ ، اسماعيل صدقى باشا فى ١٩٣٠ و ١٩٣٢ ومصطفى النحاس باشا عام ١٩٣٧ ، واغتيال أمين باشا عثمان عام ١٩٤٦ .

وعقب اقامة حكومة الوفد فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وبعد الحرب العالمية الثانية . . انبعثت فترة من المد الثورى طالب فيها الشعب بالجلء والتحرر الوطنى والعدالة الاجتماعية ووصلت الى حد اضراب معظم الطوائف بما فيهم ضباط البوليس فى أكتوبر ١٩٤٧ وابريل ١٩٤٨ . . وكان غريبا ان يظهر الارهاب والتطرف بشكل مثير بدلا من التفاعل الصحى مع الحركة الشعبية .

ظهر الارهاب والتطرف فى اتجاهين مصدرهما واحد . . (الحرس الحديدى) التنظيم الذى شكلته السراى ، وجماعة (الاخوان المسلمين) التى شجعها اسماعيل صدقى باشا .

وهكذا كانت السراى خلف تنظيمات الارهاب الجديد سواء بطريقة مباشرة . . أو غير مباشرة .

وظهر اتجاه (الحرس الحديدى) فى محاولات الاغتيال التى قام بها بعض أعضائه .

أما الاخوان المسلمون فقد بدأت عملياتهم العنيفة باغتيال أحمد باشا ماهر فى البهو الفرعونى لمجلس النواب يوم ٢٤ فبراير

١٩٤٥ ، ثم توالى عمليات الارهاب الى محاولة اغتيال جمال عبد الناصر فى أكتوبر ١٩٥٤ بالاسكندرية .

وعندما تمت مواجهة الارهاب بشدة تجاوزت الحدود أحيانا انحسرت عمليات ومحاولات الاغتيال الى أن تولى الحكم أنور السادات وبدأ فى تشجيع بعض الجماعات المتطرفة كوسيلة لدعم سلطته فى مواجهة المعارضة ، وانطلق الارهاب مرة أخرى فى السبعينات . وظهرت تنظيمات جديدة حاولت أن تأخذ صبغة دينية مثل التكفير والهجرة ، والناجون من النار ، والجهاد الاسلامى وغيرها .

وتطور أسلوب العمليات الارهابية وأصبح بعضها يحمل تهديدا حقيقيا للسلطة مثل محاولة الاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية . . ومواجهة قوات الأمن فى معارك مسلحة يسقط فيها القتلى من الجانبين . . وتفجير الخلافات الطائفية كما حدث فى الزاوية الحمراء . . وتصفية بعض الشخصيات التى يكون لها رأى متعارض مع رأى هذه الجمعيات الارهابية حتى ولو كانت من علماء الدين مثل الشيخ محمد حسين الذهبى وزير الأوقاف .

وأخيرا . . ارتد السهم الذى استخدمه أنور السادات الى نحوه عندما اغتيل فى حادث المنصة يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ على يد بعض المتطرفين الذين تسربوا الى صفوف الجيش . . والذين شكلوا بتسربهم تهديدا وخطرا على استقرار المجتمع وأمن المواطن .

وبدأت فى مصر مرحلة جديدة مع الثمانينات تحقق فيها قدر من الديمقراطية أتاح للصحافة حرية تامة مطلقة وللأحزاب فرصة العمل ، دون قيود ، واعطى لجميع القوى السياسية مساحة واسعة للتنافس السلمى . . ولكن التطرف لم يجد لنفسه مكانا فى هذا المجال فواصل العدوان والاغتيال دون تقدير لسلامة الوطن . .

وتصاعد معدل الحوادث الى درجة تبعث القلق . . وتمت

محاولات لاغتيال وزراء الداخلية السابقين . . النبوى اسماعيل
وحسن أبو باشا كما تم اغتيال الدكتور رفعت المحجوب وكان
المقصود هو محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية .

ويتضح من هذه الرؤية الكاشفة للحقائق ان هناك عدة معالم
يجب أن نقف عندها :

١ - ينبت التطرف فى التنظيمات التى يسود فيها فساد
الصبر وقصر النظر فى كسب ثقة الشعب بوسائل ديمقراطية .

٢ - يحاول الارهاب دائما اخفاء أعياله الاجرامية بشباب
وطنية أو دينية .

٣ - لا تحسن التنظيمات الارهابية تقدير خطورة ردود
الفعل الحكومية التى تدفع الى اتخاذ اجراءات قد تتنافى مع حقوق
الانسان وتصيب هذه التنظيمات باضرار وخسائر شديدة .

٤ - ينجس الارهاب والتطرف عند مواجهته مواجهة حاسمة
من كافة الطوائف والفئات الشعبية التى تتعرض للخطر الى جانب
أجهزة الدولة .

٥ - عجز الارهاب مهما بلغت ضراوته عن هز قواعد النظام . .
ودليل ذلك فشله فى احداث أى تغيير بطلقات الرصاص أو انفجار
القنابل .

ونأتى الآن الى التساؤل عما يجب عمله ازاء هذه الحالة التى
تبعث على التوتر والقلق بعد تصاعد معدل الأحداث وانتشارها وتطور
أساليبها وتضاعف احتمالات الخطر المنبعثة منها .

وفى ايجاز يمكن بلورة وجهة النظر لما يحدث فى مصر الآن
بما يلى :

(*)

١ - الارهاب ليس مباراة بين المتطرفين ورجال الأمن نتحمس فيها لطرف أو آخر .. ولكنها معركة بين جميع المواطنين وخاصة الأحزاب والهيئات الشعبية الحريصة على الاستقرار والأمن والديمقراطية وبين التنظيمات التي تفرخ الارهاب وتعتنق مبادئ العنف والعنوان .

٢ - التعليم والصحافة وأجهزة الاعلام لها دور رئيسي في توجيه المجتمع ضد الارهاب وهو ما يجب أن تقوم به بجدية وأسلوب حضارى يضىء الحقائق ولا يرتجف أو يتراجع أمام الدعاوى الباطلة .

٣ - اخفاء المضائق الاقتصادية التي يعانى منها الكثيرون مثل محاولة اخفاء الشمس في الصباح .. وهى أرضية صالحة يستغلها المتطرفون الذين لا يملكون وسيلة للاقناع سوى الاثارة .. ولذا فواجب الحكومة أن تواصل دعم الانتاج ومطاردة الانحراف وتقريب الفوارق الاجتماعية .. مع تطوير القوانين وأسلوب العدالة حتى لا تتراكم القضايا لسنوات دون حكم .

٤ - التأكيد على أهمية الحوار بين قيادات هذه التنظيمات الذين ينظرون للعنف ويجعلون من أنفسهم قضاة وجلادين فى نفس الوقت وبين المستنيرين والعقلاء من علماء الدين والمجتمع على أن يكون الحوار مستمرا ومتصلا .

٥ - تعميق وتطوير الديمقراطية التي تشعر المواطنين بحقوقهم فى قيادة المجتمع عن طريق المشاركة حتى ينتفى تماما شعور البعض بأن بعض الأحزاب قد وجدت لتبقى فى الحكم الى الأبد ..

هذه هى وجهة نظر لما يحدث فى مصر .. ونحن ندرك أننا نواجه مرحلة من أخطر مراحل تاريخنا المعاصر .. نرجو ألا ننزلق فيها الى مزيد من العنف والتطرف .. وان نحافظ فيها بأصالة وجدتنا الوطنية التي تعتز بها ..

(★) رئيس اللجنة المصرية للتضامن الأفريقى الآسيوى .

مع الدين الخالص

تغيير المنكر باليد وظيفة من ؟

د . محمد سيد طنطاوى

مفتى الديار المصرية

لا يختلف عاقلان فى ان فضيلة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، على رأس الفضائل التى حضت عليها الشرائع السماوية بصفة عامة ، وشريعة الاسلام بصفة خاصة . والمتدبر للقرآن الكريم يراه قد سلك فى وجوب اعتناقها ، والمحافظة عليها ، والجهر بها ، أساليب شتى .

فتارة يأمر القرآن اتباعه أمرا صريحا بوجوب القيام بها ، كما نرى فى قوله - تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون » (سورة آل عمران : الآية ١٠٤) .

والمراد بالأمة هنا : الطائفة من الناس التى تصلح لمباشرة الدعوة الى الخير ، والأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر .

والمراد بالخير : ما فيه صلاح للناس سواء أكان هذا الصلاح دينيا أم دنيويا . والمراد بالمعروف : ما حسنه الشرع ، وتعارف العقلاء على حسنه ، كالصدق ، والعفاف ، وأداء الواجب بإخلاص واحسان ..

والمراد بالمنكر : ما يكون ضده ذلك ، كالكذب ، والفحش ،
والخيانة ، وإهمال الشعور بالمسئولية نحو النفس أو الغير .

والمعنى : ولتكن منكم - أيها المؤمنون - طائفة قوية الايمان ،
تبذل أقصى طاقتها وجهدها في الدعوة الى الخير الذي يصلح من شأن
الناس ، وفي نهيههم عن المنكر الذي ياباه شرع الله ، وتنفر منه
الطباع الحسنة ، وأولئك هم المفلحون الفائزون .

والتأمل في هذه الآية الكريمة يراها قد اشتملت على مطلبين :

أحدهما : موجه الى الأمة كلها يطالبها بأن تعد طائفة من
أبنائها لهذه المهمة السامية ، وهي دعوة الناس الى الخير ، وأمرهم
بالمعروف ونهيههم عن المنكر ، وان تزود هذه الطائفة الصالحة لهذه
المهمة بكل ما يمكنها من أداء مهمتها .

وثانيهما : موجه الى تلك الطائفة الصالحة لهذه المهمة ، بأن
تخلص فيها ، وتؤديها على الوجه الأكمل ، الذي يرضى الله تعالى .

وتارة يجعل خيرية هذه الأمة مقيدة بأمرها بالمعروف ونهيهما
عن المنكر ، وإيمانها بالله - تعالى - فيقول - سبحانه : « كنتم خير
أمة أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ، وتؤمنون
بالله » (سورة آل عمران : الآية ١١٠) .

والخطاب في هذه الآية الكريمة يقوله - تعالى - « كنتم » :
للمؤمنين الذين عاصروا النبي - صلى الله عليه وسلم - ولئن أتى
بعدهم الى يوم القيامة .

ولذا قال الامام ابن كثير في تفسيره ج ١ ص ٣٩١ : « والصحيح
ان هذه الآية عامة في جميع الأمة ، كل قرن بحسبه ، وخير قرونهم
الذين بعث فيهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم الذين
يلونهم » .

ولفظ « كنتم » هنا : الراجع انه من كان التامة التى بمعنى وجد ، فيكون المعنى : وجدتم يامعشر المسلمين العاملين بتعاليم الاسلام وأدابه لاالعاملين بتعاليم الاسلام وأدابه وسننه خير أمة أخرجت للناس ، لانكم تأمرون بالمعروف ، وتنهون عن المنكر ، وتؤمنون بالله تعالى - وبوحدانيته وقدرته ، ايماننا خالصا . . فانت ترى ان الخيرية للأمم الاسلامية ، منوطة بتحقيق أصليين أساسيين :

أولهما : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لأنهما سياج الدين ، ولا يمكن أن يتحقق هنيان أمة على الخير والفضائل الا بالقيام بهما .
وثانيهما : الايمان الكامل بالله - تعالى - وبجميع ما أمر بالايمان به .

فاذا لم يتحقق هذان الأمران فى أمة ، سلبت عنها هذه الخيرية ، ولا يمكن أن يتحقق بنيان أمة على الخير والفضائل الا بالقيام بهما .
لا توصف بالخيرية قط . .

وكأنه - سبحانه - قد أخر « الايمان بالله » عن « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » ، ليكون كالباعث عليهما ، لأنه لا يصبر على تكاليفهما ومتاعبهما الا مؤمن يبتغى بقوله وعمله وجه الله - تعالى :

وتارة نرى القرآن الكريم ، يعقد مقارنة بين أخلاق المنافقين ، وأخلاق المؤمنين الصادقين ، فيجعل على رأس الفروق بين الفريقين ، ان المنافقين يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ، بينما المؤمنون على العكس من ذلك فيقول : « المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض ، يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ، ويقبضون أيديهم - أى : عن فعل الخير - نسوا الله فنسيهم - أى : تركوا طاعة الله - تعالى - فتركهم وحرّمهم من رحمته - ان المنافقين هم الفاسقون ، ثم يقول : سبحانه - بعد ذلك : « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ،

يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، ويقيمون الصلاة ، ويؤتون الزكاة ، ويطيعون الله ورسوله ، أولئك سيرحمهم الله ، ان الله عزيز حكيم ، (سورة التوبة : الآيات من ٦٧ - ٧١) وقال - سبحانه - فى شأن المؤمنين والمؤمنات : « بعضهم أولياء بعض » بينما قال فى شأن المنافقين والمنافقات : « بعضهم من بعض » : للاشعار بأن المؤمنين فى تناصرهم وتراحمهم ، مدفوعون بدافع العقيدة السليمة ، التى ألقت بين قلوبهم . . .

أما المنافقون ، فلا توجد بينهم هذه الروابط السامية ، وانما الذى يوجد بينهم ، هو التقليد الأعمى ، واتباع الهوى ، والسير وراء الباطل والمطامع الشخصية ، فهم كما قال - سبحانه - « ومنهم من يلمزك فى الصدقات فان اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون » (التوبة : ٥٨) .

وفى موطن رابع يمدح القرآن الكريم المؤمنين الذين نصرهم الله - تعالى - على أعدائهم ، ومكنهم فى الأرض ، فيجعل من صفاتهم ومناقبهم حرصهم على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فيقول : « الذين ان مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وأمروا بالمعروف ، ونهوا عن المنكر ، ولله عاقبة الأمور » (سورة الحج : الآية ٤١) .

الارهاب والتطرف ١٠ وجوه الحل الاسلامى

د • محمد شوقى الفجرى

يجب أن نفرق بمصطلح الشرعيين بين « التدين المطلوب » ، وبين « التطرف المقبول كراهة » ، وبين « الارهاب المرفوض تحريما » . والمرحلة الحرجة الخطيرة هى فى انتقال المرء لسبب أو لآخر • من « التطرف الفكرى » الى « الارهاب والعنف » • فالتطرف فى الفكر لا يواجه الا بالفكر والمعلومية الصحيحة • أما اذا تحول التطرف الفكرى الى التحدى والتصادم ، فانه يخرج من حدود الفكر الى نطاق الجريمة مما يستلزم حتما تغييرا فى مدخل المعاملة وأسلوبه •

— يجب أن ندرك التطرف أو الارهاب ليس من طبيعة الانسان أو الشعوب عامة ، وليس بصفة خاصة من طبيعة الفرد أو الشعب المصرى والذي عرف على مر العصور والأجيال بالدعة والمسالمة ومواجهة الأمور بالرفق والتي هى أحسن وعليه فان ظاهرة التطرف أو الارهاب فى مصر أو غيرها ، هى ظاهرة « شاذة » أو « مرضية » لها أسبابها المختلفة • وهى غالبا ما تكون كرد فعل للأوضاع السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأخلاقية المتردية • والا فأجيبونا لماذا لا نرى ولا نسمع الا نادرا عن التطرف والارهاب فى أحياء الزمالك أو جاردن سيتى أو مصر الجديدة أو الدقى أو مدينة نصر ، بينما نرى ونسمع دائما عن التطرف والارهاب فى الزاوية الحمراء وامبابة

وكحك الى آخر هذه الاحياء الفقيرة التى مازال سكانها يعيشون حياة القرون الوسطى . وذات الحال فى مختلف المحافظات ١٩ .

وأعجب أيضا لهؤلاء الذين ينادون بالخلافة ، متناسين أنها ليست بأصل اسلامى وانما مجرد اجتهاد وتطبيق ارتضاه المسلمون الأوائل وقد لا يناسب ظروفنا اليوم . وهم اذ يرفعون شعار الشورى، يردد بعضهم بأنها غير ملزمة لولى الامر ، فيفرغها من مضمونها ويشجع على الاستبداد محتجا بقوله تعالى (وأن تطع أكثر من فى الأرض يضلوك عن سبيل الله) ، غافلين أن تلك الآية انما تنصب على الكثرة الباهلة من عوام الشعب وليس خيار الأمة وعلمائها . ثم نرى بعضهم ينكر الديمقراطية بزعم أنها افتتات على حكم الله ، حتى اذا أوضحت أن ذلك ينطبق أيضا على الشورى اذ حكم الله لا يطبق الا من خلال أهل الحل والعقد ، راح يحتج بأن الديمقراطية فى الغرب أجازت الشنوذ الجنسى غافلا عن أن الأخذ بالديمقراطية وحكم الشعب بمقتضى الاسلام لا يكون الا فى حدود الشرع والقيم الاسلامية . ومشكلة أغلب هذه التيارات كما أظهر بحق فضيلة الشيخ محمد الغزالي أن قادتها من « أهل الرواية » وليسوا من « أهل الدراية » وأنه يعوزهم دائما حسن قراءة « النصوص الشرعية » ويعوزهم أكثر حسن قراءة « الواقع العلى » .

ان أوليات الصحوۃ الاسلامية يجب أن تركز على أحياء القيم الاسلامية وعلى رأسها قيمة العمل ، فإنه ما من آية قرآنية تتكلم عن الايمان الا وتقرنه بالعمل الصالح . وتتواتر الأحاديث النبوية على اعلاء قيم كفاية الانتاج وعدالة التوزيع وضمان حد الكفاية لكل فرد ، اذ كما عبر بحق مالك ابن نبي : (كيف أصلى وأنا جائع ؟) . وان مقياس المسلم الصالح ليس مجرد الصلاة والصيام والاكثر من الذكر والتساييح ، وانما فى الايمان الذى صدقه العمل ، ومن هذا المنطلق تميز مفهوم العبادة فى الاسلام بتجاوزه الفرائض والشعائر ،

ليصبح شاملا لكل فعل منتج وكل سلوك ايجابي يلتزم به المسلم
ازاء مجتمعه ، وصدق الله العظيم « لا خير في كثير من نجواهم الا من
أمر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس » ، وصدق الرسول
عليه السلام بقوله (أحب الناس الى الله أنفعهم للناس) ولم يقل
أكثرهم صلاة أو صياما أو تسبيحا .

أن رفض الاسلام لفكرة السلطة أو الحكومة الدينية مؤكد ويراد
بالحكومة الدينية أن يتولاها رجال الدين أى ما يسمى بالمصطلح الغربى
بالتيوقراطية ، أى حكم رجال الدين سواء كانوا كهنة أو مشايخ أو
آيات الله ، فى حين أن الاسلام لا يعرف رجال الدين ، اذ كل المسلمين
رجال دين وانما يعرف رجال العلم . فالعبرة فى تولى السلطة فى
الاسلام ليست بهوية من يتولاها ، وانما بكفايته وخبرته واختيار
الناس له ورضائهم به ، وأن حكم باسم الاسلام والتزم بشريعته .
فالحكم فى الاسلام كما أظهر الشيخ محمد عبده بجلاء ، لا يمكن
الا أن يكون مدنيا والدولة المدنية ليست هى الدولة العلمانية بالمفهوم
الغربى الذى يستبعد الدين ، اذ الدولة الاسلامية منذ فجر تاريخها
على مر العصور والأجيال ، كانت دولة مدنية تحكم باسم الاسلام .
وفى مصر منذ عهد الاستقلال ، ودساتيرها تنص بأن دين الدولة
الرسمى هو الاسلام وأن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى
لقوانينها .

واذا كانت مهمة ولى الامر فى الاسلام ، هى بتعبير فقهاء السلف
(تحقيق مصالح العباد فى المعاش والمعاد) ، وبتعبير الامام الماوردى
فى كتابه الأحكام السلطانية هى (حراسة الدين وسياسة الدنيا) ،
الامر الذى دعا بعض فقهاء الشيعة الى المناداة (بولاية الفقيه) ،
وأدى ببعض فقهاء السنة الى اشتراط أن يكون ولى الامر مجتهدا ،
الا أن هذا الإتجاه الاجتهادى ينبغى أن يفهم فى إطار الملائسات
التاريخية التى طرح فيها ، وعندها كان للقيادة دورها الأكبر فى أمور

التشريع والفتوى وقبل أن يبرز - شأن اليوم - دور المؤسسات الدستورية التي عهد إليها بتلك الوظيفة .

وأن الخطاب الالهي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس موجها إلى الحاكم فحسب أو مقصورا عليه ، وإنما هو موجه إلى كافة المسلمين كل في حدود طاقته ومسئوليته ، اذ كما ورد في الحديث النبوي « كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته » ، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو في الاسلام حق وواجب على كل فرد حاكما أو محكوما ، اسهاما في التغيير إلى الأفضل وصناعة التقدم المنشود ، كل في حدود قدرته واستطاعته ، شريطة أن يباشرك بالرفق والتي هي أحسن . ورحم الله الخليفة عمر بن عبد العزيز وقد أثر عنه قوله : « لو أن كل امرئ لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر حتى يلزم بذلك نفسه ، لما كان هناك أمر بالمعروف ولانهى عن المنكر ، ولقل الواعظون والساعون لله بالنصيحة » .

كذلك ينكر الاسلام كلية فكرة قدسية الحاكم أو الحكم بالتفريض الالهي الذي يربط البعض بينها وبين الدعوة إلى الحل الاسلامي ظلما وعدوانا ، فلقد ظلت السلطة في فكر المسلمين وممارساتهم طوال خمسة عشر قرنا ذات طابع مدني ولم يدع أحد سوى السفاح أبو جعفر المنصور أنه « ظل الله في أرضه » وهذا شذوذ ينكر ولا يذكر ، وما هو الرسول عليه الصلاة والسلام بكل قدره وجلاله يقول لمن حوله « من جللت له ظهرا ، فهذا ظهري فليستقد منه » وهذا خليفته أبو بكر يعلن على الملأ يوم تسلمه القيادة « قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني » ، ومن بعده يقول الخليفة عمر بن الخطاب « من رأى منكم شيئا يسيء فليصلح » ، وما هو علي بن أبي طالب وهو على رأس الدولة يلجأ إلى القاضي شريح لينصفه من يهودي نازعه ظلما على درع له ، بل وصل الحال في عهد معاوية أن دخل

عليه أحدهم وهو عهد معاوية أن دخل عليه أحدهم وهو مجلس الخلافة فحياه قائلاً « السلام عليك نفر من الجالسين أصر على مقولته متسائلاً (ألم يستأجرك الله لرعاية هذه الأمة ؟ !) ، وهو ذاته الذي هب في وجه معاوية عندما حبس بعض الهبات المالية عن المسلمين وقال له أمام الجميع « كيف تمنع العطاء وأنه ليس من كدك ولا كد أبيك أو أمك ! » .

فكيف يزعم البعض أن الاسلام يسمح بالسلطة الدينية والتفويض الالهي ، والمسلمون يخاطبون حكامهم بهذه اللهجة ، وكيف يتأتى ذلك في مجتمع يعتبر بيعة الناس للحاكم أو انتخابه بأي أسلوب هو شرط لشرعيته ، ويعتبر فقهاء الاسلام تولى الحاكم لسلطاته بمثابة عقد يصفونه بأنه نوع من الاجارة أو الوكالة ، بحيث يجوز دائماً فسخ العقد اذا ما أخل الحاكم بشروطه ، ويعتبر باغياً اذا أبى الامتنال رأى الأمر في عزله .

• أن قوانين واجراءات السلطة ليست هي الحل الأول ، لمواجهة التطرف والارهاب كما ينهب البعض أو يستسهلون ، ولكنها الحل الأخير ، فالمسألة ليست قوانين وأبنية ومؤسسات ، ولكنها بالدرجة الأولى قيم اسلامية ينبغي أن تسود ويعلو مقدارها ، وعلى رأسها الشورى والعدل في المجال السياسي ، وكفاية الانتاج وعدالة التوزيع في المجال الاقتصادي ، والصدق وحسن المعاملة في المجال الاجتماعي . وتلك مهمة يجب أن يتضافر المجتمع كله ، حاكماً ومحكوماً ، على اقرارها وترسيخها ، وبقدر سيادة هذه القيم ، تكون حصانة المجتمع ومصدر قوته الأساسية ، وبالتالي قدرته على احتواء سلبياته والتغلب على آفاته وانحرافاتة •

ولاهمية قيمة العدل في أي حل أو تطبيق إسلامي ، ينقل عن شيخ الاسلام ابن تيمية قوله « ان الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت

كافرة ، ولا يقيم الظالمة وان كانت مسلمة ، ، وقوله « ان الدنيا بدوم مع العدل والكفر ، ولا تدوم مع الظلم والاسلام » ، ويفسر ذلك بقوله « ان العدل نظام كل شيء » ، فاذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت وأن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق ، ومتى لم تقم بعدل لم تقم وأن كان لصاحبها من الايمان ما يجزى به في الآخرة » . وهذا ما جعل السلف من قبل ينحازون الى الكافر العادل دون المسلم الجائر بقولهم « ان المسلم الجائر اسلامه له وجوره علينا ، في حين أن الكافر العادل كفره عليه وعدله لنا » . وهذا ما جعل الشيخ محمد عبده من المتأخرين يقول عقب زيارته لأوروبا « أنه وجد فيها اسلاما دون مسلمين » ، وقوله « ان الاسلام محبوب بأهله » . وصدق شيخنا فضيلة محمد الغزالي في قوله : « ان المسلمين اليوم عبء على الاسلام » ، وقوله « ان مناهضة الغرب للاسلام تقع أوزاره على متدينين بغضوا الدين الى خلقه بسوء كلامهم أو بسوء صنيعهم » .

انه لن يعصمنا من التطرف والارهاب مظللتان أساسيتان هما : الشورى الفعلية أو مصلح اليوم الديمقراطية الكاملة ، والمشروع القومى . فبالشورى أو الديمقراطية تطرح كل الأفكار والتيارات بضاعتها فى النور ، ويجد كل اتجاه مكانه فى المسيرة فلا يتنكر ولا يتخفى . وبالمشروع القومى يتحقق اللقاء حول الأهداف الكبيرة التى تعبى حولها الجماهير والشباب فى المقدمة ، فتستنهض الهمم وتنفجر الطاقات وتتشظى المعارك الصغيرة التى تطفو على السطح بين الحين والحين .

واذا كان التطرف فى الاسلام مكروها بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا إكراه فى الدين ، فما كان المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى » ، وقوله عليه السلام : « أن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق » .

واذا كان العنف فى الاسلام محرما ويشكل جريمة ، وأن الالتزام بسلطة الدولة ونظامها وقانونها ومؤسساتها ورموزها أمر ليس مطروحا للمناقشة ولا يقبل المنازعة فيه بأى حال .

واذا كان قد تبين لنا أن مختلف صور التطرف أو العنف فى أى مجتمع ، هى ثمرة مناخ فاسد وردود فعل لأوضاع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو اخلاقية متردية .

واذا كان قد تبين لنا أن مختلف صور التطرف أو العنف فى وأعسر من أن يعالج فى أسطر مماثلة ، ولكننا فى المحصلة نستطيع أن نؤكد أن ثمة فراغا فكريا ونفسيا يعانيه شباب اليوم ، وأنه يدمى قلوبنا حين نراه يتسكع بين المسجد والمقهى والملهى ، لا يجد راحة ولا أمنا ، ويضخم هذا الضياع الزيادة المطرودة فى نسبة بطالة الشباب ذوى المؤهلات العالية والمتوسطة ، مع شيوع شعور الاحباط بافتقاد الشباب المتعلم الأمل فى شق طريقه وأن يكون له بيت وزوجة وحياة لائقة يحقق من خلالها ذاته . وهذا الفراغ والضياع خاصة لدى المثقفين العاطلين ، هو البيئة الطبيعية لنمو التطرف ثم التحول الى العنف والتحدى غير المشروع ، يغذى ذلك شريحة كبيرة فى المجتمع لانسأل من أين جاءت ثرواتها ، ولكننا نقول انها تجاوزت حد الغنى والثراء الفاحش الى مرحلة الترف والبطر ، بحيث أصبح لها سلوك استفزازى ظاهر على النطاقين الخاص والعام فى الوقت الذى تغلى أو تتلظى فيه الكثرة المسحوقة دون متنفس أو أمل فى الخلاص .

ولا تطالب الدولة بالمستحيل الذى التزمت به قولا ولم تقدر عليه فعلا ، من حيث ايجاد عمل للجميع ، ولكننا نطالبها ، وكما نطالب سائر المؤسسات من أحزاب وتقائبات واتحادات وجمعيات خيرية وأجهزة أعلام وأجهزة شباب ، باستثمار طاقات الشباب المعطلة

بأثارة اهتمامه وجذبه الى العمل العام بصورة تلبى رغبته فى العطاء
وتعصمه من الزلل فى هذا الاتجاه أو ذاك .

انه باسم الاسلام ومن خلال مبائه فى الجهاد ، والأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر والحرص على ابتغاء وجه الله ورضاه والتسابق
للفوز بجنته التى هى غاية المرتجى ، يمكن بغير تكلفة تذكر ، توجيه
الشباب العاقل المتعلم بل أيضا المحالين الى المعاش ذوى الخبرة
ويعانون الفراغ ، الى مشروع قومى يخطط له ويسأل عنه الوزير
المختص . ومن قبيل ذلك مشروع قومى لمكافحة الأمية وتتولاه وزارة
التربية والتعليم ، ومشروع قومى للتشجير وغزو الصحارى وتتولاه
وزارة الزراعة ، ومشروع قومى للمحافظة على البيئة ويتولاه وزير
الدولة لشئون البيئة ، ومشروع قومى لتطهير مجرى النيل وتخليصه
من ورد النيل المعوق وتتولاه وزارة الري والأشغال ، ومشروع قومى
لعلاج المرضى الفقراء مجانا وتتولاه وزارة الصحة ، ومشروع قومى
لرعاية اليتامى أو خريجي السجون وتتولاه وزارة الشئون الاجتماعية
... الخ . ولكن - بكل أسف - ان ما يشغل الوزير المختص هو
الأعمال المكتبية وتسيير أعمال وزارته بأسلوب تقليدى ، بالإضافة
ان شبكة الطرق فى ألمانيا أقيمت تطوعا بسواعد الشباب عندما شق
هتلر طريقه الى الحكم . وفى سبيلها سد للمياه شيدته الشباب
باعتباره رمزا لما يستطيع أن يفعله الشباب تطوعا . وأن كافة دول
العالم المتقدم تقيم معسكرات عمل للشباب الجامعى يقدمون من خلالها
خدماتهم تطوعا لمختلف المرافق ، فيفيدون مجتمعهم ويستفيدون
خبرة . فالمشكلة ليست مشكلة تمويل ينقصنا ، وإنما مشكلة
افتقارنا الى التنظيم والتخطيط ، وبعبارة أدق غياب إرادة التغيير
والتمسك بالثبات والتخلص من التخلف والصياغ التى تكاد تكون موارثه
شرا وعلقتنا . لقد بلغت اللهم فاشهد .

نهارك أبيض

على سالم

وأعضاء الجناح المدني في التنظيمات الارهابية معتدلون على ما يبدو ، ولكنك اذا كشفت الغطاء عن أى شخص فيهم فستجد بداخله واحدا من الجناح العسكري يحمل قبلة ٠٠ هم معتدلون في تطرف ومتطرفون في اعتدال ٠٠ يمدون أيديهم ويقبضون فلوس البشر وأرواحهم بأكبر قدر من التطرف ثم يصدرن بياناتهم بأكبر قدر من الاعتدال .

استمع لاي عضو في الجناح المدني للتنظيمات الارهابية ، ستجده يقول جملة بصوت مرتفع ثم يعقبها بعدة كلمات يقولها همسا لكي لا يسمعها أحد . حضرت ندوة تكلم فيها عضو بارز منهم ، قال بصوت عال ، لا أوافق على أن الرشاشات تصلح وسيلة للحوار . ثم بدأ يتمم بكلمات أخرى ، قرأت شفتيه ، كان يقول : ولكني أوافق على أنها تصلح وسيلة للقتل .

قرر صديقي أن يخوض معركة ضد الجماعات الارهابية فتظاهر بأنه منهم ، ألقى بالتليفزيون من النافذة ، منع دخول الكتب البيت ، نادى بما ينادون به ، امتنع عن الذهاب الى وظيفته في وزارة البحث العلمي ، وذات يوم فوجئت به يحمل الرشاش ويقتلني قبل أن أموت غمزلي باحدى عينيه فعرفت أن ذلك الجزء من خطة الجموعية .

الاحياء الاسلامى المعاصر وضرورة المواجهة

د . جمال الدين محمود

عضو مجمع البحوث الاسلامية بالأزهر

لاشك أن الاهتمام العالمى بالاسلام - على الصعيد السياسى والاعلامى - يكشف عن الأثر الذى أحدثته حركة الاحياء الاسلامى المعاصر - والتي تعد فى بعض البلاد الاسلامية فى المشرق أو المغرب العربى قضية معقدة وشائكة من بعض الجوانب - لأن الطابع السياسى هو الغالب على حركة الاحياء الاسلامى المعاصر ، كما أن استخدام العنف ضد السلطات أو ضد الآخرين يدخل فى منهج أو وسائل العمل فيها مما يجعل الصدام مع السلطة حتميا فى كثير من الأحيان .

ومن ناحية أخرى فقد تنوعت وتعددت مفردات حركة الاحياء الاسلامى بحسب اتجاهاتها ووسائلها وأشكالها المشروعة وغير المشروعة ، وساهمت أجهزة الاعلام الغربية والعربية أيضا فى نشر مصطلحات لم يتحدد معناها بدقة وتعبر السلطات عن التفرقة بينها هناك السلفية والتشدد والأصولية وجماعات العنف والارهاب والتيارات الاسلامية فى النقابات والهيئات وفى الأحزاب السياسية

أيضا وكل هذه المفردات تعمل - في الظاهر على الأقل - داخل نطاق
الاحياء الاسلامى المعاصر أو كما يسمى بالصحة الاسلاميه .

والحقيقة المؤكدة أن حركة الاحياء الاسلامى المعاصر تكتسب
مزيدا من التأيد على مستوى الشعوب الاسلاميه ، والحقيقة الثانية
ان الوقوف ضدها جملة أو محاولة القضاء عليها يبدو مستحيلا .
فهى حركة تكاد تكون دروية فى التاريخ الاسلامى . وتفرضها
وتظهرها ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة . وهى حركة
مرحلية بطبيعتها . حتى ولو امتدت لعشرات السنين . ولكن الخطر
الذى نواجهه ليس فى الاحياء الاسلامى ذاته ، وانما فى تزايد وتنامي
ظاهرة العنف واستخدام القوة ضد السلطات أو ضد الآخرين
لأسباب وبواعث اجتماعية لها مظهرها الدينى بين الجماهير . وتزايد
ظاهرة العنف الاجرامى فى السنوات الأخيرة يكشف قطعا عن
القصور أو حتى الفشل فى التصدى لهذه الظاهرة من جانب
المؤسسات التى تتولى التوجيه الدينى والاجتماعى ، فهذه المؤسسات
مطالبة بتوفير الوقاية من ظاهرة العنف ، ومنع نموها فى المجتمع
وهى تملك وسائل عديدة للقيام بهذه المهمة بنجاح . حتى ولو كانت
تحتاج الى مفاهيم وافكار جديدة . لتحقيق رسالتها . أما المواجهة
الأمنية فى اطار القانون فهى بطبيعتها محل اقتناع من الجماهير ،
لأن القضاء على العنف واستخدام القوة فى المجتمع هو هدف فى
ذاته وهو أول واجبات الدولة للحفاظ على أمنها وعلى حرية أفراد
المجتمع ، وفى نطاق هذا الهدف لاقية للبواعث أو الظواهر الظاهرة
أو الخفية لأى عدوان أو عنف يوجه الى الدولة حريات المواطنين
وحقوقهم ، فالشريعة تحمى حقوق الأفراد فى الحياة . وفى حرية
والاعتقال والتعذيب على النفس والمال ، وللقضاة حجب الانحياز
الدينى أو الطائفى أو العرقى . وهى حقائق واضحة وبسيطة من
وجهة النظر الاسلاميه وتبدو معالجة ظاهرة العنف وما يثيره من

فتنة طائفية في مصر على أساس أنها مجرد سوء فهم أو جهل بقواعد الاسلام ، يحتاج الى النصيح والارشاد والتوجيه الديني من العلماء المسلمين أو رجال الدين المسيحي نوعا من السذاجة وتبسيط الأمور فضلا عن تعارضه مع معطيات المجتمع المصري في العصر الحديث .

لقد نشأت حركة الاحياء الاسلامى المعاصر منذ نحو قرن تقريبا وكانت فى بدايتها ذات طابع ثقافى ودينى وساهمت فى توعية الشعوب الاسلامية فى المشرق والمغرب العربى بحقوقها وشاركت فى تحريرها من الاستعمار ، ولم تظهر هذه الحركة عدا للقومىة او للأديان بل تميزت فى مصر بالذات بازدهار الوحدة الوطنىة على الرغم من وجود القوى الاستعمارىة فكانت مصر مثلا فريدا فى الاخاء القومى والدينى والانفتاح على العروبة وعلى غير المسلمين وفى ذروة الكفاح المصرى ضد الاستعمار ظهرت الوحدة الوطنىة فى مصر بصورة كانت محل اعجاب وتقدير على المستوى الدولى ، ويكفى أن زعيما عالميا مثل « غاندى » كان يتطلع الى هذا المثل المصرى فى التسامح الدينى والاخاء الوطنى لتحقيقه فى الهند .

ولذلك تبدو الفتنة الطائفية في مصر أمرا غريبا على المجتمع المصري وتقاليده السياسية والاجتماعية والدينية ولايكفى في مواجهة الأحداث المتفرقة التي تصدم مشاعر المصريين لقضايا واجتماعات رجال الدين أو الحديث عن التسامح الديني حتى يمكن امتصاص مشاعر الحزن والغضب ومنع تصاعد الأحداث . لأن تكرار هذه الحوادث وتتابعها يستهدف تعديل أو تغيير التقاليد الاجتماعية والدينية في مصر ويستهدف أيضا ربط ظاهرة العنف الديني والطائفي بحركة الأحياء الإسلاميين وجموعها ، والوصول بذلك إلى إضعاف السلطة الشرعية ووضعها في مأزق فهي لا تستطيع

التهاون في شأن الوحدة الوطنية ولا تملك الوقوف ضد الاحياء الاسلامي دينيا وثقافيا واجتماعيا .

والمراجعة ضرورة عاجلة : ان احداث الفتنة الطائفية بعد متابعتها وزيادة حجم العنف في بعض أحداثها تحتاج الى رؤية أشمل والى بحث أعمق عن أسبابها داخل المجتمع المصري وما يمكن أن يكون سببا خارجيا يرجع الى اضطراب منطقة الشرق الأوسط سياسيا وغموض المستقبل السياسي لبعض النظم في المنطقة . وإعادة النظر في هذه الأحداث بفكر جديد ليست مسئولية الدولة وحدها . بل يجب أن تشارك فيها أيضا حركة الاحياء الاسلامي بجميع مفرداتها وتياراتها المشروعة والتي تعمل داخل المؤسسات السياسية أو الشعبية أو الثقافية والدينية . ان المراجعة ضرورية للأهداف والغايات والوسائل وأساليب العمل – فالفتنة الطائفية في مصر بالذات – بوزنها السكاني والحضاري والاسلامي . تعتبر من أشد الأخطار على حركة الاحياء الاسلامي ذاتها ، فالطائفية كقيلة بهدم جانب من الحضارة الاسلامية يعتز به المسلمون وهو قدرتها على التعايش في ظل الاخوة الانسانية وقيم الأديان الكتابية . كما ان الطائفية تهدد خصوصية مصر الاسلامية وقدرتها على التأثير الثقافي الاسلامي خارج حدودها ، ولا يمكن لمصر ان تقود صحوة اسلامية وهي ممزقة أو أسيرة لفكر متزمت أو منغلق أو يؤمن بالعنف أو بالانعزال ونفي الآخرين ، ولذلك فان البحث عن أسباب الفتنة الطائفية داخل حركة الاحياء الاسلامي وحدها يبدو غير منطقي ، فهذه الحركة هي أول المتضررين من التمزق الوطني . وهو كفيل

بالقضاء عليها واستنفار الرأى العام كله فى مصر من المسلمين والأقباط
للمشاركة فى ذلك ان المراجعة ضرورية داخل حركة الاحياء الاسلامى
أو الصحوة الاسلامية . وهى مسئولية مختلف مفرداتها ورموزها
وتنظيماتها السياسية والثقافية والدينية ، والأحداث المحزنة التى
يمر بها العالم الاسلامى تدعو الى التعجيل بالمراجعة وتصحيح
المسار .

جنازة المليون .

عبد الستار الطويلة

عدت من رحلة صحفية في الخارج وأنا أشعر بالضيق الشديد لأن الحكومة وأحزاب المعارضة .. ما عدا الحزب الموالي للتطرف والارهاب . فوتوا الفرصة الذهبية لضرب الارهابيين في الضميم .. بعد ان تزكت ارض مصر بدماء الشهيد الكاتب والمفكر د . فرج فودة الذي كان يمثل أقوى قوة ضاربة ضد التطرف والارهاب بين المثقفين في مصر ..

ولقد كانت الفرصة مواتية لقلب الحياة جحيماً ضد التطرف والارهاب .. فانه اذا أتى اليوم الذي يشعر فيه أولئك المهووسون العيشيون ان كل مواطن في مصر يريد أن يرجمهم بحجر حتى يكفوا عن محاولاتهم الموتورة لجبر الأمة كلها الى الهاوية اذا حدث ذلك فسيلزمون الشقوق والجحور أو يشرق الوعي في أذهانهم ويدعون الى الدين بالاسلوب الذي دعت اليه الأديان جميعا .. وتلزمنا به في ظروف عالم اليوم بديهيات الحضارة والتقدم .. فلا أحد في العالم كله يجروا على رفض الدعسوة بل حتى الدعاية للأديان .. ولا أحد ينكر قط اقتباساً أو الأخذ بما جاء فيها من تعاليم توابك مصالح الانسان ومشاكله المعقدة في العصر الحديث التي بالتناقضات .. فما يسود العالم اليوم هو مبدأ اطلاق حرية الاعتقاد ..

والدين الاسلامي والمسلمون لهم بصمات راسخة ومعترف بها في أوروبا وأمريكا على تقدم وتحضر مسيرة الانسان ويمكن حتى ادراك ذلك حتى في الدولة اللا دينية السابقة « الاتحاد السوفيتي » حيث احتلت أسماء معظم علماء المسلمين ومفكريهم العباقرة الساحات والمكتبات الكبرى بطريقة لا توجد حتى في أى بلد اسلامي مائة في المائة .

ولكن كيف يمكن الزام الارهابيين الشقوق والجحور ؟

ان بيدنا - حكومة وشعبا وأحزابا - سلاح بسيط جدا . . .
ميسور استخدامه . . . فقد كتب عنه الأستاذ ابراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام مقالا واضحا ، بعد ارتكاب جريمة فودة مباشرة ، وربما كان في ذلك المقال ما خفف الضيق ، بل الحق لدى أغلب المثقفين . . . اذ دعا . . . في بساطة في مقالة . . . الى مشاركة الشعب في مواجهة التطرف والارهاب . . .

ولم يقل الكاتب الكبير كلاما عاما . . . وانما حدد بالتفصيل دور الأحزاب والنقابات والهيئات والجماعات ، لتكون سندا للأسلحة التقليدية لمكافحة الجريمة .

لقد كانت جنازة د . فودة مهزلة بكل المقاييس . . . اذ كيف يمكن ان نسمح في مناسبة هائلة كهذه ان يمشى ألفان أو ثلاثة آلاف من المواطنين المتحمسين تتصدرهم مجسوعة من الكتاب والصحفيين والفنسانين والمسثولين . . . وهتف البعض . بعض الهتافات . . . لادانة الجريمة والارهاب ثم تلقت الأسرة العزاء . . . وكتب البعض المراثى التقليدية في هذه المناسبات . . . وانفض السلام . . . والارهابيون قد حققوا أهدافهم . . . ولو كانوا سيضعون بجبهة أمن خريفة واجبرأوا اثنين

وينفخت كل حديث عن الجريمة .. وينسى الناس الموضوع .. متى يقرر الارهابيون حتى ينفخون في الصور من جديد لتستيقظ خلية عنقودية أخرى تقتل هذا الكاتب أو ذاك .. ويدور الحديث عنه حسب وزنه وشهرته وتكرر المأساة .. ذلك لأن الذي يتحكم في عمليات التخويف والترويع والقتل هي عصابة الارهاب التي تحدد متى وكيف ولن توجه الضربة أو الضربات ..

ان أساليب القمع للارهاب لا تكفي ، ولن تكفي بحكم الخبرة التاريخية لكل الأمم والعشوب والدليل واضح جدا .. من حكاية صغيرة هي حكاية اتهام صفوت عبد الغنى بأنه نظم وأدار قتل فرج فودة فهو محاصر حصارا عنيفا ، ومع ذلك يقول وزير الداخلية شخصيًا انه استطاع أن يوصل تعليماته لخلية ارهابية في الزاوية الحمراء بواسطة أحد المحامين الذين يدافعون عنه ..

وللأسف انه لا يوجد وزير في مصر • على تعاقب الحكومات فيها • قد مارس العمل السري والا لكان المسئولون أدركوا ان من يعملون تحت الأرض قادرون على اختراع وسائل مختلفة لمواجهة كل ظروف التضيق والحصار •

والمشكلة أن التطرف الديني قد تسرب الى مراكز ومؤسسات في الدولة .. حتى باتت ضحيحة تلك المقولة التي ذكرها كاتب السيناريو اللامع وحيد حامد ان المثقفين يضربون من جهاز الدولة المتطرف الكامن في الجهاز الحالي •

ثم ان تعقد الظروف الاجتماعية والاقتصادية يدفع باحتياطي مستمر يمد جيش التطرف والظلام والارهاب بالمزيد في كل يوم •

لهذا ما عادت الاجراءات البوليسية وحدها تكفي • لقانون الارهاب ولا تعديل قانون الطوارئ كما يدعو الى ذلك وزير الداخلية •

انما السلاح الحاسم البتار هو دفع الجماهير المصرية الى المشاركة فى المعركة ضد الارهاب .

وهذه الجماهير مستعدة .. ولكن الدولة هى التى « تجنبها » أى تدفع بها الى الوراء بعيدا عن المعركة أصلا .

وهو فهم قاصر امتدادا لمفهوم ساد الطبقات الحاكمة فى مصر وفى العالم الثالث احقابا من الزمان لقد كان المستشارون يهيمون دائما فى اذن الحاكم .

لا تعتمد على الجماهير فى سياستك لأنها ستشاركك بعد ذلك فى الحكم وصنع القرار وسيمهد ذلك الطريق لوثوب اليسار الى السلطة !

ولكن هذه نظرية عفى عليها الزمن .. فلم يعد أولا هناك خطر يسارى من أى نوع فى بلد فى العالم بعد فشل اليسار نظرية وتطبيقا فى كل مكان .

وأصبح اليوم فى اطار النظام العالمى الجديد للجماهير دور كبير حتى فى مجال المساومات والتوازنات الدولية بعد ، اذ يتجه العالم الى لفظ أسلوب الحرب وأصبحت الجماهير هى سند الحاكم وقاعدته اذا كان ذلك الحاكم لا يقف موقفا معاديا للشعب أصلا مثل بعض الحكام الأفارقة ..

ولا أحد يستطيع انكار حقيقة ان السر فى ثبات نظام حسنى مبارك رغم كل الضغوط والتعقيدات المحلية والدولية هو مساندة الشعب له وقد رفض الشعب دائما كل اغراءات البديل الدينى لا مبرر اذن للخوف من الشعب وتحركاته واذا ظل النظام على طريقته الحالية فى مواجهة الارهاب .. فان كل كتابه ومثقفيه سيسقطون واحدا وراء الآخر أما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بمعنى

ان الخوف على حياتهم سيخرسهم .. أو سيدفعهم الى الهجرة خارج البلاد وستسلم الجماهير لليأس وترفع. رايه التسليم فى النهايه متأثرة بالتضليل والديماجوجية بعد اذ يبدو عجز النظام القادح عن حماية رجاله من ناحية أخرى وهو جانب أخطر ان التيار المتطرف والارهابى يلجأ الى أسلوب جديد فى تحدى النظام عن طريق الضرب فى مقتل فعلا .. وهى سفك دماء أبناء الوطن الأبرياء لمجرد انهم أقباطا محاولا بذلك لابعث فتنة دينية فقط فلن يفتتن الأقباط فى تأخيرهم الوطنى مع المسلمين لأنهم يعرفون ان هذه الجرائم كلها ظاهرة العنف الاجرامى فى السنوات الأخيرة يكشف قطعاً عن موجهة ضد الشعب المصرى كله وأغلبه مسلمون ومعظم ضحايا الارهاب منهم لكن ما يهدف اليه الارهابيون من اغتيال الأقباط هو تحطيم هيبة الدولة واثبات ان عصابات الارهاب أقوى وأقدر على إثارة العالم الغربى ضد النظام المصرى بحيث نسمع يوماً عن محاولات لبعث شعار حماية الأقليات .. فيحاول المتطرفون إثارة النمرة الدينية ضد ما يسمونه أحياناً بالزحف أو الخطر الصليبي وهكذا يفرقون الوطن فى دوامات .

اذن ما العمل

كان ما يجب عمله عندما اغتيل الشهيد فرج فودة .. ان تؤجل الحكومة دفنه ويوضع فى ثلاجة عدة أيام حتى تستعد الحكومة والأحزاب لاقامة جنازة لافى القاهرة وحلها بل فى كل عاصمة ومدينة فى مصر .

لا من أجل فرج فودة بل من أجل وقف التطرف والارهاب .

فى القاهرة كان يجب تنظيم جنازة من مليون أو مليونين يتقدمها مندوب الرئيس ورئيس الوزراء ورؤساء كل الأحزاب والجماعات والهيئات رافعة شعارات محدودة ضد التطرف والارهاب .

فى كل مدينة تنظم جنازة كهذه يتقدمها المحافظ ورؤساء
الأحزاب فيها . .

ان التيار الاسلامى معتدلا كان أو متطرفا يزعم ان الشعب معه
ضد الحكومة .

وكانت هذه المظاهرة ضد الارهاب مناسبة لاثبات وهمية ذلك
الاعتقاد .

ان الشعب المصرى بعيد عن المعركة ضد الارهابيين . . . (*)
. ولذلك كانت هذه السلبية التى شاهدها عنا استطاع
الارهابيون ان يهربوا فى شوارع بنى سويف فى رابعة النهار
وعندما أغلقت كل الأبواب فى وجه سائق د . فودة الباسل ما عدا
بيت ذلك السفير الشجاع !

ويشعر رجال الشرطة انهم منعزلون عن الشعب فعلا وهم
يكافحون الارهاب ويتعرضون للمخاطر ولكن الحكومة هى المسئولة
عن هذه العزلة وليس أحب الى جماهير مصر من ان تمشى فى الشارع
رابعة لافتة مكتوبا عليها نحن مع وزير الداخلية فى مكافحة الارهاب
لكن من يسمح لها على أى حال ان الارهابيين مازالوا يمارسون
ارهابهم وسيستمرون وبالتالى فالفرص الذهبية لبدء هذه السياسة
ما زالت موجودة وعندنا ذكرى الأربعين لاغتيال الشهيد فرج فودة .
وعلى الأحزاب والهيئات ان تتحرك فى هذا الاتجاه ومن الغريب
ان حزب التجمع تخلو جريدته من الدعوة الواضحة المحددة لحشد
الشعب وتحريكه ضد الارهاب وارهابيين هذا التحريك الذى هو
الطريق الوحيد لتلاقي الكارثة .

(*) غير واضحة فى الأصل .

ونحن نعرف ان ما نقوله ليس أفكارا خارقة نحتاج الى اكتشاف
ومكتشفين فهي من بديهيات السياسة ولكننا نعلم ان قوى عديدة
تعارض تطبيقها وتضغط وستضغط لعزل الجماهير عن الحركة ضد
التطرف والارهابيين .

ونقول لكم بصراحة ان هذه القوى هي الاحتياطي للتطرف
والارهاب داخل الحكم نفسه !

انفجارات الريف ومسئولية الحكومة !

د . عبد العظيم أنيس

من سوء الحظ أن نجد - ضمن الحوار الدائر اليوم حول أحداث أسبوط الأخيرة - اتجاهين أحدهما يحاول أن ينكر صلة هذه الأحداث بالحالة الاجتماعية الاقتصادية في مصر عموماً والصعيد خصوصاً ، والآخر يحاول أن يقلل من أهمية العامل الاقتصادي الاجتماعي عند فهم تلك الأحداث والبحث في العلاج .

والمثال على الاتجاه الأول نجده عند أمين فهم (الأهرام ١٩٦٢/٦/٢٩) الذي يقول : « وكما أن الطائفية ليست هي السبب في أعمال العنف البغيض التي نسمع عنها ، فإن الحالة الاقتصادية ليست هي الأخرى كما يظن الكثيرون متبعاً لأعمال العنف . والمثال على الاتجاه الثاني نجده عند د . عاطف العراقي (الأهرام ١٩٩٢/٦/٢٨) الذي يقول : « من الأخطاء الشائعة التي تتردد على ألسنة المتحدثين وكتاب المقالات محاولة إرجاع التطرف وضرب الوحدة الوطنية إلى أسباب اقتصادية . ولا نقصد من ذلك استبعاد الجوانب الاقتصادية التي تتمثل في عدم توافر فرص عمل أمام الشباب ، بل كل ما نود التأكيد عليه هو وجود أسباب أقوى وأعق من مجرد الاستناد إلى الجوانب الاقتصادية ، . وهنا يشير الكاتب إلى العوامل الثقافية والإعلامية والتعليمية التي تحتاج إلى معالجة صحيحة لتستقيم أوضاعنا .

ولا يختلف أحد مع العوامل التي يبرزها الكاتب وضرورة
المسارعة الى تدراك تلك العوامل بخطة تنويرية صحيحة في مجال
التليفزيون والراديو والصحافة ومناهج التعليم . . الخ . لكن
الخلافاً يبدأ عندما تعطى لهذه الاعتبارات الأولوية في برنامج
الاصلاح على الاعتبارات الاجتماعية الاقتصادية .

والا فكيف نفسر اندلاع تلك الأحداث المؤسفة في أفقر أجزاء
ريف مصر ومدنها؟! كيف نفسر وقوعها في الصعيد وليس الدلتا؟
وكيف نفسر وقوعها في ديروط « أفقر مراكز أسبوط الاثنى عشر
وأقلها دخلا » كما يقول مندوب الأهرام في صنبر في تحقيقه المنشور
في ١٩٩٢/٦/٢٨ . وكيف نفسر الانفجارات المشابهة في حي
« الزاوية الحمراء » بالقاهرة وفي حي امبابة بالجيزة ، وهما من
أفقر أحياء محافظتي القاهرة والجيزة ؟

بالطبع هناك ظروف محلية أخرى التحمت مع الوضع الاجتماعي
الاقتصادي البائس فادت الى هذه الانفجارات ، لكننا نخطئ تماما
واذا لم ندرك أن هذا الوضع البائس هو الوقود الحقيقي للانفجارات
المتتالية في ريف مصر ومدنها . وليست القضية هي مجرد البطالة
- على أهميتها - وانما هي مجمل الوضع الاجتماعي الاقتصادي
بما في ذلك البطالة والغلاء الفاحش وتدهور الخدمات الأساسية
أو انعدامها مثل خدمات التعليم والصحة ومياه الشرب والرى
والمجارى . . . الخ .

يقول الحاج زهير القولي عضو مجلس الشعب السابق عن
ديروط « مجلة اليسار - عدد أول يونيو » : « من جنوب القاهرة
حتى الأقصر لا توجد صناعة أو سياحة والأرض لا تكفى والهجرة
أصبحت صعبة ، والشباب العاطل لا يجد أمامه سوى المساجد التي
يسيطر عليها المتطرفون حيث يعدونهم بعالم أكثر عدلا وجنات تجري
من تحتها الأنهار شريطة أن يندأوا فورا جهادهم ضد الدولة
الكافرة .

ويقول مدير القوى العاملة بأسسيوط لمندوب الأهرام « الأهرام ١٩٩٢/٦/٢٨ » : « هناك ثلاثة آلاف سنويا من المؤهلات العليا منذ عام ١٩٨٣ لا يجلبون عملا بالإضافة الى ألفين من خريجي المؤهلات المتوسطة ، الأمر الذي يسهل معه تجنيد هؤلاء العاطلين في صفوف الجماعات الدينية » . ومعنى هذا الكلام أن هناك في أسسيوط منذ عام ١٩٨٣ فقط نحو ٥٠ ألف شاب من حملة المؤهلات العليا أو المتوسطة عاطلين عن العمل لا يلتفت أحد لمساعدتهم . ويشكو أهل قرى ديروط من تدهور حالة رغيث العيش وبيعته في طوابير طويلة بسبعة قروش لا خمسة كما هو في مصر كلها ، ويقول أحد أعضاء المجلس المحلي في صنبو ملخصا الحالة : « الصعید تقندل بالفقر وكله عايز يهج » .

في مثل هذه الأوضاع بالغة السوء تبدو الجماعات الاسلامية المحلية وكأنها البديل عن اهمال الدولة لأبناء قرى الصعید ، خصوصا ان قادة تلك الجماعات يرفعون راية الاسلام ويوفرون من الخدمات المحلية للناس ما يخفف عنهم بؤسهم وعوزهم . فأمير الجماعة في صنبو « عرفة درويش » الذي قتله الشرطة في أحداث الجمعة ١٩٩٢/٦/٢٥ قام بدور المصلح الاجتماعي في القرية وحل مشاكل المحتاجين باعانات اجتماعية ولحوم في عيد الأضحى « انظر تحقيق الأهرام في ٦/٢٨ » .

كما قال شاب آخر أن المسيحيين كانوا يلجأون الى عرفة درويش في حل خلافاتهم رغم علمهم أنه مدرس لغة عربية ومن خريجي الأزهر وأنه أمير الجماعة في صنبو .

ان هذه الصورة تجعل البعض يميل الى الاعتقاد بأن ما جرى في قرى ديروط هو شكل من أشكال الاحتجاج الاجتماعي ضد السلطة ، وان كان قد أسى توجيهه ضد أعداء وهميين هم الأقباط وهو احتجاج يمتع بتأييد فقراء هذه القرى بدليل أنهم رفضوا التعاون مع أجهزة الشرطة في الادلاء بأي معلومات عن القيادات .

لماذا نهتم أن نؤكد أولوية الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في فهم أحداث أسيوط وغيرها من الأحداث المشابهة ؟ هل هو مجرد اهتمام أكاديمي ؟

بالطبع لا ، وإنما نفعل هذا لسبب واحد هو أنه عند البحث عن مسئولية هذا الذي جرى فإن الحكومة تتحمل بعض المسئولية في هذا تماما مثل الجماعات الإسلامية المتطرفة في أسيوط ومسئولية الحكومة ، هي انها تركت الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية تندهور الى هذا الحد ، تركت البطالة تتسع الى هذا الحد والغلاء يستفحل الى هذا الحد ، وسمحت للتعليم والصحة أن يتدهورا الى هذا الحد ، وتخلت باسم « الإصلاح الاقتصادي » عن فقراء هذا الشعب لصالح انفتاحية وكبار ملاك الأراضي هذا هو الوضع الحقيقي الذي علينا أن نفهمه . ومن المؤكد أن الحكومة قادرة على القضاء على خلايا التطرف الديني في ديروط ونتوقع انها سوف تنجح في ذلك . ولكن ما لم يعالج جذر المشكلة فإن الدولة سوف تفاجأ بانفجارات في قرى أخرى بمحافظة أخرى في صعيد مصر أو مدنها . ومن السهل أن تتورط الدولة في التأكيد على الجانب الأمني فتضيف الى قانون الطوارئ قوانين جديدة ضد الارهاب . ومن الضروري أن نلتفت الى السموم التي يبتثها البعض في التليفزيون والصحف وأن ننتبه الى السموم الموجودة ضد الوحدة الوطنية في مناهج التعليم في الدين والتاريخ خصوصا . ولكن العلاج الحقيقي هو الذي يوفر لمصر قاعدة من الاستقرار السياسي انما يتمثل في العمل من أجل العدالة الاجتماعية وهو من صميم عمل الحكومة ، وهو أيضا ما أهملته هذه الحكومة والحكومات التي سبقتها باسم الإصلاح الاقتصادي وبعتماد رويشتة صندوق النقد الدولي . وها هي الأمم المتحدة تؤكد في آخر تقاريرها مسئولية

الدولة في توفير ه البنية التحتية والعمل على الاستقرار المالى والنقدى
وتوفير الصحة والتعليم وتوزيع الدخل القومى بالعدل وحماية
البيئة ، .

ان من سوء الحظ أن تقع أحداث ديروط وبعدها بأيام يوافق
مجلس الشعب على قانون جديد للعلاقة بين المالك والمستأجر ، وكأن
هذا المجلس لم يدرك شيئاً من مغزى أحداث أسىوط .

لغة التطرف والارهاب بين « تكنولوجيا العداء » و « المبدأ الديمقراطي »

د. حسن وجيه
كلية اللغات والترجمة
جامعة الأزهر

إذا كان ملف لغة الحوار الاجتماعي والسياسي بحاجة الى أن نفتح من وقت لآخر لنتأمل ونتدارس ما يستجد من أحداث في إطاره . فإن أحداث ما سمي « بالفتنة الطائفية » أو « الارهاب » خاصة بعد اغتيال د . فرج فودة ، لابد وأن تتم دراستها من خلال هذا الجزء من الملف الذي ينبغي أن يتعرض المحلل من خلاله الى تحليل لغة الحوار التناري الذي يعقبه لغة الاحوار أو لغة الرصاص . . . وهذه النوعية من الحوارات يسميها خبراء علم اللغويات الاجتماعي السياسي Bog Fight Discoursp والتعبير بالانجليزية مأخوذ من مصطلحات القتال الجوي حين يحاول الطيارون من خلال تحركاتهم ومناوراتهم المتعددة أن يصلوا الى « ركوب ذيل الطائرة المعادية » حتي تكون في مرمى نيرانهم .

من المفيد ان نلاحظ ان هذه العملية التلاحق التي يمارسها الطرفان في الحوارات السياسية (Homo Fero) بدأت في مرحلة قديمة تعود قادمة من هذا النوع من الحوار المشابه

لروتين القتال الجوى . . . من هنا تنضم الى الصوت القائل ان الأمر جد خطير ومؤسف ويستوجب الهمة والسرعة والعزم والحسم الشديد في مواجهته ، حيث أنه لا ينبغي أن يكون هذا النوع من التفاعل المقيت قائما على أرض مصرنا الحبيبة . أرض التسامح . وملجأ الأمان على مر التاريخ ومن خلال هذا الجزء من ملف لغة الحوار أود أن ألقى الضوء على أمرين يمثلان امتدادا للحوار الذي بدأه العديد من الأساتذة الأفاضل على هذه الصفحة ، وهما مرتبطان أولا بتركيبة العقلية العدائية مصدرها هذا النوع من الحوار الذي سرعان ما يتحول الى اللاحوار وثانيا « المبدأ الديمقراطي » . وهنا نطرح كيفية التعامل بحسم مع مصادر التطرف والارهاب في الوقت الذي نحافظ فيه على « سوق طبيعية ومتنوعة للأفكار دون احتكار أو هيمنة » .

أولا - « تكنولوجيا العداء » :

المقصود بالتكنولوجيا هنا هي كل تلك الوسائل المتاحة لتجسيد الصورة المنفرة للآخر على كونه « العدو » من قبل العقلية العدائية . . . والسؤال الذي ينبغي وأن نجيب عليه - في ظل الأحداث الراهنة - هو كيف تمكنت هذه العقلية العدائية من خلق هذا الفيضان الهائل من الشر لدى البعض الى الحد الذي هان عليه أن يطلق الرصاص ويستخدم الجنازير في تفاعله مع الآخرين بتسرع وسطحية ؟! . . . اننى أود أن أستشهد في هذا السياق بمقولة للفيلسوف المعروف سام كين الذي يقول في كتابه الهام بعنوان « صورة الأعداء بين الدعاية والحقيقة » أن الأمر يتجسد في صراع ثلاثة أنواع أصيلة أو صفات رئيسية في الانسان حيث ان الانسان يتصف أولا : بكونه مخلوقا عاقلا - يحاول تعقل الأمور وفهم الدوافع (Homo sa-piens) ويتصف ثانيا بأنه كائن يستطيع صنيعة الوسائل التي تساعده على تحقيق ما يفكر فيه (Homo Faber) . وثالثا يتصف الانسان بخاصية العداء أو عقلية

الكراهية التي قد تملكه في لحظة أو لحظات ماو تجعل قلبه قاسيا لدرجة أن يقترب أبشع الأفعال (Homo hostilis) . . . وهذه الخاصية أو الصفة الثالثة هي التي تمثل المشكلة الحقيقية . . . ويقول سام كين في كتابه أيضا : « أن المشكلة بالطبع هي صفة التعقل ولا في صفة التكنولوجيا (أى صناعة الوسائل) وإنما الكارثة تكمن في تلك اللحظات التي يقسو فيه القلب الآدمي . وهذه هي الصفة المزعجة التي توارثها الانسان جيلا بعد جيل ، فاننا في كثير من الأحيان نخلق لأسباب الكافية التي تجعلنا نكره الآخر من بنى البشر الى الحد الذي يدفعنا الى تجريده من انسانيته بالكامل في لحظة درامية ما ، وهنا نحاول بشتى الطرق أن نجد كافة المبررات المنطقية أو تلك التي تبدو منطقية في معظم الأحوال والتي تجعلنا الرأى الصائب الذي يبرر تلك الكراهية التي أصبحت نملاً وجدائنا . ومن ثم نبسأ في التحرك بدافع الشيطان فتؤكد على أن الآخر المستهدف هو « العدو » الذي يصبح أمر التخلص منه خدمة للانسانية .

مما سبق يمكننا القول بان المشكلة التي نواجهها الآن في مصر لها طبيعة عالمية ، بالإضافة الى الخصوصية الثقافية المتمثلة في هيمنة خطاب الاستبداد والتسلط والتعليم التلقيني وفقدان التآلف العنقى مع تقنيات اقامة الحجج وتفنيدها . . من هنا ومن منطلق معالجة وجهى المشكلة أطالب مرة أخرى بشيء محدد للغاية وهو أن يتم تدريس مادة تسمى لغة التخاطب على كافة المستويات التعليمية اذا كنا بصدد عرض أحد الحلول العلمية والعملية على المدى الطويل كذلك أقترح أن يواكب هذا اعداد برامج اعلامية ناجحة وذكية تتعامل مع نقل رسالة هذه المادة الى الجماهير في وسائل الاعلام لتساهم في حل على المدى القصير لهذه المشكلة والتجفيف من الملتبأ المتصير وقبوله وتصيبا في كوارث كثيرة . اذا لم تتحرك القورا . . . فمماثل هذه البرامج التعليمية والاعلامية فمن يغفلها

أن تساهم في صياغة جديدة للغة الحوار في عمليات التفاوض الاجتماعي والسياسي ويكون من شأنها زرع ما يسميه علماء اللغويات الاجتماعية « بالشك الصحي *Hegthg Donbt* أي ذلك الشك الذي تزعمه عن الآخر في محاولة جادة للوصول الى الحقيقة ... أي ذلك الشك الذي يجعلنا نسلك كل الطرق الممكنة ، قبل أن نتهم الآخر أو نكرهه على نحو يتسم بالاطلاقية والتصنيف المتعسف والمتسرع .

وإذا كان من الواجب التعامل مع عقلية العداء بتركيبها ووسائلها على المستوى الداخلي ، فإن على مصر وفي إطار دورها المتميز على الساحة الدولية أن تتعامل مع « عقلية العداء » خارج الحدود ... ففي ظل مفهوم « القرية العالمية » حيث أصبح الجميع في حال تأثر وتأثير متبادل نجد أن أمر التطرف والارهاب الداخلي مرتبط بطريقة أو بأخرى بتطرف وارهاب خارجي .. والمتمثل في حركة من أسموا أنفسهم بالمسيحية الصهيونية والتي تنادى بهدم الأقصى ومحاربة المسلمين ، جهارا نهارا .. كذلك على الأزهر الشريف وهيئاتنا في الخارج أن تبذل جهدا مكثفا لتبديد الريبة والشك التي ينظر بها الغرب الى الاسلام وكذلك لتوضيح الصورة الحقيقية للاسلام ، فلقد وصل الامر بوسائل الاعلام الغربية الى ترديف كلمة ارهابي - وعربي ومسلم وهذا ليس في صالح قضايانا الداخلية والخارجية على السواء .. ولقد لاحظ هذا الامر العديد من المحللين الموضوعيين أمثال ادورد سعيد كما في كتابه الهام بعنوان « كيف تصف وسائل الاعلام الغربية الاسلام » وكتاب جاك شاهين بعنوان « العربي على شاشات التليفزيون » وكتاب صموئيل سليمان بعنوان « صورة العرب في عقول الأمريكيين » .

ثانيا - المبدأ الديمقراطي :

المقصود بمبدأية الجوهر الديمقراطي هو أن يتلقاها في المجتمع بشوق ومفتوحة لكافة الأفكار المختلفة ، ويكون على وسائل الاعلام

الدور الرئيسى فى اقامة هذه السوق فى الوقت الذى تعمل فيه على تمكين الشعب من التمييز بين الحقيقة والزيف واعطاء المعلومات الصادقة ، وبالتالى تحقق عملية تنافس الأفكار بنزاهة وعدل ، الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى اختيار أفضل البدائل المتاحة وانتهاج أنسب السياسات الخاصة بموضوع ما .

إذا كان ما ذكرته من تعريف للمبدأ الديمقراطي هو بمثابة تعريف منالى لهذا المبدأ ، فأننى أود أن أقول ، بأن ما نراه فى مصر من سوق للأفكار من خلال وسائل الاعلام والصحف المختلفة يمثل سوقا للأفكار المتعددة التى لم تشهد منطقتنا مثيلا لها على مدى السنين الماضية . ولا بد لأى منصف أن يشيد بما يحدث لأن هذه السوق قد خلفت هامشا ديمقراطيا لا بأس به على الإطلاق وينبغى حمايته والعمل على تعميقه والوقوف فى وجه أى ممارسات يكون من شأنها تحجيم هذا الهامش من هنا أود أن ألقى الضوء على بعض السلبيات التى أعقبت حادثة اغتيال د . فرج فودة والمتمثلة فى ملامح الحوار الذى سرعان ما يتحول الى مرحلة التناحر والاحوار . . وأقصد هنا تلك المقترحات بمصادرة الكتب والتصنيف المتسرع والمتعسف الذى يتجسد فى حوار أنصار التيارات المختلفة لبعضهم البعض بهدف احتكار الساحة . . فعلى سبيل المثال لا الحصر يقول د . رفعت السعيد د ان المناخ المتطرف صنعه القتل الحقيقىون التليفزيون الذى لم يزل يمنح الفرصة لليوم كى ينطق بخراب الوطن . . وصحف قومية تعطى الكتاب الدائمين فيها الحق فى امتداح المتطرفين وتمجيد ما يفعلون وتدعو للاعتداد بأرائهم !! ، . (الأهالى ١٠/٦/١٩٩٢) . . ان أى محلل منصف لا يتفق مع مقولة د . السعيد ويتساءل على الفور أى يوم ذلك الذى ينطق بخراب الوطن ويمجد أفعال المتطرفين ويمجده التلفزيون والصحف القومية ؟! . . هل هناك أذن من - يخلط بين الفكرة الدينية وبين التطرف !! .

وعلى النقيض لما ذهب اليه د . السعيد نجد ان أحد القادة من التيار - الاصولي يتهمون التليفزيون ووسائل الاعلام بأن ممارسات هذه الأجهزة تتسم بالقصور الشديد ، وان ما حدث يقع مسئوليته على الاعلام الحكومى !! . واذا كان فى هذه المقولة ما يمثل نقدا لوسائل الاعلام فى الوقت الذى ندد فيه هذا الطرف بأسلوب الارهاب والاعتقال نجد ان أحد الصحفيين فى الصحافة القومية قد قام بتصنيف هذه المقولة على انها « صوت يشجع على الارهاب » ، واذا كان هذا الجزء من تفاعلات النخبة ويتسم بهذا القدر من الاطلاقية والأسلوب التقريرى تارة والتبسيط الزائد للأمور والتصنيف المتعسف تارة أخرى ، فما بالناس بحجم المشكلة على مستوى العامة ! . ان هذه الظواهر الحوارية التى تعرضنا لها هى بذرة التحول الى الاحوار من قبل أطراف الحوار على اختلافاتهم ، . ان هذا الوضع يوضح مدى حاجتنا الى التأكيد على النداء الذى نطرحه ، وهو ان تقوم لجنة من خبراء التعليم المتخصصين ومن الاعلاميين بادخال مادة تسمى بمادة لغة التخاطب فى العملية التعليمية ، وأن يكون لها وجهها الاعلامى فى نفس الوقت فهذا الأمر من شأنه تقويم جذور المشكلة وتدشين صياغة جديدة للغة الحوار الموضوعى الذى يكون من شأنه التعامل الجذرى مع « العقلية العدائية » وكشف وسائل « تكنولوجيا العداء » حتى لا يكون البعض ضحية لها من ناحية ، وحماية وتنمية الاحساس بالمبدأ الديمقراطى على أصول سليمة تتناسب وواقعنا الثقافى من الناحية الأخرى والله ولى التوفيق .

الهروب من الذاكرة

د. غالى شكرى

أخطر ما يصيب أمة أن تفقد ذاكرتها ، وكان يقال من بعض ملوك مصر القدماء أنهم يحون أمجاد أسلافهم المحفورة على المسلات أو الجدران ، ويكتفون بتسجيل أمجادهم حتى يأتى من يمحوها ، وهكذا . وقيل الكلام نفسه عن ثورة يوليو وموقفها من تاريخ الحركة الوطنية السابقة عليها ، ولكن ذاكرة الأمة ليست التاريخ السياسى للحكام ، وإنما هى التاريخ الجماعى للشعب ، تاريخ الأرض والناس والقيم ، تاريخ الزراعة والصناعة والثقافة ، تاريخ العلاقات الاجتماعية والضوابط والمعايير ، تاريخ الفنون والآداب والعلوم ، تاريخ اللغة والأفكار والأخلاق والجمال .

وقد أصيب العالم بالذعر فى الحرب العالمية الثانية حين سقطت معظم العواصم الأوروبية الكبرى بين أيدي القوات النازية ، وخاصة العاصمة الفرنسية باريس ، خوفاً بل رعباً على منجزات التاريخ الحضارى فى المتاحف والمعارض والمسارح والقصور القديمة والشوارع ذاتها المليئة بالتماثيل والآثار الباقية على الزمان ، ولم يكن مصدر الرعب سوى الخوف على الذاكرة من الضياع ، اللوحات والمنحوتات والمخطوطات والعمارات من قبيل التجميل والزخرفة والزينة ، وإنما هى الصنائع العبرى لجواهر

التاريخ بخيره وشره فليست الجواهر سوى المعادن الثمينة على اختلافها سواء أكانت تاجا لامبراطور طاغية أو فاسا بيد فلاح بسيط ، قصرا لأحدى غانيات العصر أو مخطوطا لقصيدة شاعر مجهول .

ليست الذاكرة اذن كتابا أو عدة مجلدات فى التاريخ يقرأها الخاصة من أهل العلم ، وانما هى خطاب الزمن الممتد فى الاغاني الريفية العتيقة وأفلام السينما الحديثة ، فى الموسيقى الشعبية والعادات والتقاليد والمعتقدات وقواعد السلوك وكل ما تدركه الحواس بدءا من الميراث البصرى الى ميراث الاذن الى ميراث العقل والوجدان ، لذلك تعددت أدوات صنع الذاكرة فى البلدان المتقدمة ، فهى لا تقتصر على المتحف والارشيف والمكتبات الوطنية يرتادها المتخصصون فى البحث العلمى أو السياح ، وانما هى تتجاوز ذلك كله الى برامج التعليم فى مراحل الأساسية الالزامية والمنقديات العامة والخاصة وبرامج الاعلام المختلفة والمؤسسات حتى الطرقات ووسائل النقل ومحطات المترو والسكك الحديدية أسماء، هذه المحطات والشوارع والقرى والمدن ، واللوحات الجدارية والموسيقى والمكتبات الصغيرة أو السريعة كما يسمونها ومسارح الاحياء والحدائق العامة تملأ « فراغ » المسافر ، المقيم والعابر ، والشروح الصوتية فى المعارض ، كلها تشحن الذاكرة وتجدد شبابها ، تشترك فى ذلك الدولة والاهالى والشركات والاحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والروابط لا تتدخل الايديولوجيا فى بناء الذاكرة الفرنسية أو الانجليزية أو الألمانية أو الايطالية أو الأمريكية لا أحد يستنكر تاريخه بكل ما فيه من بطولات ونذالات ومن فضائل وذنابل ، ولا أحد يحتكر معانى أو رموز التاريخ أو يزعم ملكيته « لحقائق » التاريخ وقائع التاريخ مشتركة ، أما التأويل والتفسير فحق مطلق للجميع .

والى وقت قريب كانت مصر ، بالرغم من كل ما يقال عن

ملوكها ، واحدة من أهم الأقطار التي تعنى ببناء ذاكرتها ، فهي البلد الذى حافظ على كنوزه الحضارية التي تمثل للتاريخ للشعب المصري على مدى العصور ، بقيت لنا مصر الفرعونية ومصر اليونانية الرومانية ومصر القبطية ومصر العربية الاسلامية في « كل » واحد متفاعل مع بعض بعضا ربما لا تملك التكنولوجيا الحديثة والادارة الحديثة التي تساعدنا في حفظ الذاكرة فضلا عن بنائها ، ولكننا حرصنا دوما وفي ظل أصعب الظروف كالاحتلال والحروب والفقر - على حماية الذاكرة الوطنية من خلال فقدان .

ولكن الذاكرة ، كما أحب أن أكرر ، ليست التاريخ المكتوب ، أو « المحفوظ » في الاضابير والملفات فقط ولا هو « التراكم » السردى للحوادث ، فهناك مصفاة داخلية في العقل الجمعي لا تبقى على غير التاريخ الحي باعتباره حياة مستمرة وليس « آثارا » من الماضي تكفنها المتاحف والمكتبات خلف أسوار زجاجية .

وهناك شواهد مهمة بالرغم من بساطتها على أن هذا « التاريخ الحي » الذي ندعوه بالذاكرة الوطنية يتعرض منذ وقت للتبدد من الخيال العام ، ولا أقول من الرأي العام ، ففي برنامج تليفزيوني لم يتمكن المواطنون بدرجاتهم الاجتماعية والثقافية المختلفة (طلاب وعمال وموظفون وتجار ومزارعون) من التعرف على بعض الرموز والوقائع في بيئتهم التي يعيشون فيها ، كأحمد عرابي وآدم الشرقاوي ومأساة دنشواي وسعد زغلول ، وفي استفتاء مطول تجربة جريدة « الاهالي » بين عينات مختلفة من الجيل الذي ولد منذ ربع قرن - بمناسبة ذكرى هزيمة يونيو ١٩٦٧ - لم يتعرف الشباب على أبسط الوقائع والأشخاص ، وبدأت الاجوبة أحيانا كما لو ان هذا الجيل قد ولد في كوكب المريخ ، حالة من الغيبوبة الكاملة ، وفي امتحان شفوي عقدته إحدى المؤسسات ، وتقدم اليه مئات من الجامعيين لم يفرق بعضهم بين محمد علي مؤسس مصر الحديثة وأحد التجار في شارع الموسكى ، ولا بين قصر المنتزة في

الاسكندرية وكازينو قصر النيل ، ولا بين سيد درويش الفنان العظيم
والصحفى القديم عبد العزيز جاويش ، ولا بين مصطفى مشرفة عالم
الذرة ويونس شلبى الممثل المعروف .

وليست هذه الا أمثلة مما آلت اليه الذاكرة الوطنية من
ضعف ، تحولت خلاله ثقب المصفاة التى تمزقات واسعة سقطت
منها « الجواهر » التى صنعت المعدن الثمين للشعب المصرى .

ولا تقتصر الذاكرة بالطبع على « المعرفة » وانما تتجاوز ذلك
الى السلوك ومنظومة القيم ، وكل ما يندرج فى باب « الوعى » لذلك
فان هناك خطرا متزايدا على ذاكرة الأمة لأن محوا تدريجيا قد طرأ
عليها من جهة ، ولأن سطورا أخرى لا بد انها تملأ « الفراغ » .

هذه السطور من شأن بعضها ان نقيم الحواجز حيننا بين
عصر وآخر وبين مصر وأخرى ، ومن شأن بعضها الآخر ان تخرع
تاريخا لا وجود له ، ومن شأن بعضها الثالث ان ترتب الوقائع على
نحو يخدم الايدولوجيا أو السياسة ، فتحذف وتضيف وتعديل ما شاءت
لها الايدولوجيا والسياسة .

والضحية الأولى فى ذلك كله هى مصر ذاتها ، عقلا ووجدانا ،
أرضا وانسانا . . . ذلك ان تمزق الذاكرة هو فى خاتمة المطاف تمزق
الوطن الواحد والشعب الواحد ، انها على هذا النحو تضرب فى
جذور الوحدة الوطنية ، لا بين أقباط ومسلمين فحسب ، بل بين
مختلف الخيوط التى يتكون منها نسيج هذا الشعب فالذاكرة الوطنية
أداة التوحيد الأولى ، وفقدانها - لا قدر الله - يهدد الوطن فى
الصميم .

وليست السموم البيضاء الا هروبا فرديا من الذاكرة الشخصية
أما السموم السوداء التى ينتهى مدمنها الى العنف والارهاب ،
فانها تشيع مناخا يحرض على الهروب الجماعى من ذاكرة
الوطن .

فاذا ما انجهنا الى السنة النبويه المطهرة ، وجدنا كثيرا من الاحاديث النبويه ، قد فصلت ما جاء مجملا في القرآن الكريم بشأن فضيلة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبينت أن المسئوليه مشتركة بين افراد الأمة كل في حدود طاقته وقدرته وولايته ، بالنسبة لجلب الخير لها ، ودفع الشر عنها . ومن الأحاديث التي تدل على ذلك دلالة واضحة ، ما أخرجه الامام البخارى في صحيحه ، عن النعمان بن بشير ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - انه قال : « مثل القائم على حدود الله والواقع فيها ، كمثل قوم استهموا - أى : اقترعوا - على سفينة ، فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذين فى أسفلها اذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم ، فقالوا : لو أنا خرقنا فى نصيبنا خرقا ، ولم نؤذ من فوقنا ، فان تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا ، وان أخذوا على أيديهم - أى : منعوهم من الخرق - نجوا ونجوا جميعا » .

واذا كانت المداومة على أداء فضيلة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، من كل فرد فى الأمة على حسب قدرته وولايته ، تؤدي الى الخير والرقى ونشر الفضائل ، فان تركها واهمالها مع القدرة عليها ، يؤدي الى الشقاء والتعاسة وشيوع الرذائل .

ويكفى ان القرآن الكريم قد بين لنا ان من أسباب اللعنة التي حلت ببعض الأمم ، تركهم لهذه الفضيلة ، واستمع الى قوله - تعالى : « لعن الذين كفروا من بنى اسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون . كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه - أى : كانوا لا ينهى بعضهم بعضا عن ارتكاب المنكرات والفواحش - لبئس ما كانوا يفعلون » (سورة المائدة : الآيتان ٧٨ ، ٧٩) .

ويكفى ان الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد بين لنا ان من الأسباب التي تؤدي الى نزول العذاب ، زالى عدم اجابة الدعاء ،

اهمال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فقد روى الامام الترمذى فى سننه ، عن حذيفة بن اليمان - رضى الله عنه - عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : « والذى نفسى بيده لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ، أو ليوشكن الله ان يبعث عليكم عقابا منه ، ثم تدعونهم فلا يستجاب لكم » .

وقد يسأل سائل فيقول : كيف نجمع بين هذه النصوص التى تحض على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبين قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ، الى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم تعملون » (سورة المائدة : الآية ١٠٥) .

والجواب عن ذلك : انه لا تعارض بين هذه النصوص وبين هذه الآية ، لأن هذه الآية الكريمة مسوقة لتسلية المؤمنين ، ولادخال الطمأنينة على قلوبهم ، اذا لم يجدوا اذنا صاغية لدعوتهم . . فكأنها تقول لهم : يا من أمنتم بالله حق الايمان ، انكم اذا قمتم بما يجب عليكم ، لا يضركم تقصير غيركم ، ولا شك ان مما يجب عليهم القيام به : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، اذ لا يكون المرء مهتديا الى الحق مع تركه لفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وانما يكون مهتديا متى أصبح نفسه ودعا غيره الى ذلك .

ويبدو ان هذه الآية قد فهمها بعض الناس فهما غير سليم ، حتى فى الصدر الأول من الاسلام . فقد جاء فى سنن داود والترمذى عن قيس بن أبى حازم قال : خطبنا أبو بكر الصديق رضى الله عنه فقال : أيها الناس ، انكم تقرأون هذه الآية وتتأولونها على غير تأويلها ، وانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ان الناس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه ، أوشك أن يعمهم الله بعذاب من عنده » .

ولقد حكى لنا القرآن الكريم ، ما يدل على ان الناس بالنسبة لموقفهم من غشيان المنكرات ، ينقسمون الى ثلاثة أقسام : قسم يرتكب المنكر بدون تخرج أو تردد . وقسم لا يرتكب المنكر ولكنه يسكت أمام مرتكبيه . وقسم يتنزه عن ارتكاب المنكرات وينهى غيره عن ذلك .

وهذه الأقسام الثلاثة نراها فى قصة حكاها القرآن فى قوله تعالى : « واسألهم عن القرية التى كانت حاضرة البحر اذ يعدون فى السبت ، اذ تأتاهم حيتانهم يوم سبتهم شرعا ويوم لا يسبثون لاتأتاهم ، كذلك نبلوهم بما كانوا يفسقون . واذا قالت أمة منهم ، لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم عذابا شديدا ، قالوا معذرة الى ربكم ولعلمهم يتقون . فلما نسوا ما ذكروا به أنجيناهم الذين ينهاون عن السوء ، وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون » (سورة الأعراف : الآيات ١٦٣ - ١٦٥) .

وملخص هذه القصة ان قوما من بنى اسرائيل كانوا يسكنون بقرية « ايلياء » على ساحل البحر ، وهؤلاء القوم أخذ الله عليهم عهدا بأن يتفرغوا لعبادته فى يوم السبت ، وحرم عليهم الاصطياد فيه دون سائر الأيام ، واختبارا منه سبحانه لايمانهم ارسل لهم الحيتان فى يوم السبت دون غيره . . . وهنا سال لعاب اطماعهم ففكروا فى حيلة لاصطاد هذه الحيتان فى يوم السبت ، فحفوا احواضا تنساب اليها المياه ومعها الأسماك ، ثم تترك محبوسة فى الأحواض يوم السبت ، ثم يصطادونها بعد ذلك . .

ولقد نصحهم الناصحون بأن عملهم هذا هو احتيال قبيح على محارم الله ، ولكنهم صموا آذانهم عن النصح ، فقال الساكتون عن المنكر للناصحين : « لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم عذابا شديدا » فأجاب الناصحون الأمرون بالمعروف الناهون عن المنكر الساكتين عن ذلك بقولهم : « معذرة الى ربكم ولعلمهم يتقون » أى

قالوا لهم فنصحهم لنؤدى ما أمرنا الله به ، ولعلمهم بسبب هذه النصيحة يتقون .

فماذا كانت النتيجة ؟ كانت النتيجة ان نجا الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر ، وان هلك الظالمون المعتسلون . أما الذين لم يرتكبوا المنكر ولكنهم سكتوا عن مرتكبيه وأثروا السلامة ، فقد أهمل القرآن مصيرهم ، وفوض أمرهم الى الله تعالى .

(أ) والذين يتصدون للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، يجب أن تتوافر فيهم صفات معينة ، من أهمها : العمل بما يقولون ، فقد ذم الله - تعالى - قوما يقولون ما لا يفعلون فقال : « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا - أى بغضا وخسرانا - عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون » (الصف : ٢ - ٣) وقال فى الآية أخرى : أتامرون الناس بالبر - أى : بالخير والفضائل - وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون ، (البقرة : الآية ٤٤) .

(ب) الاخلاص فى النصيح ، والموضوعية فى العرض ، بمعنى أن يقصد المرء بقوله وعمله وجه الله ، وخدمة دينه ، وخدمة الأمة جمعاء لا خدمة فرد أو هيئة أو حزب ، وأن يكون عادلا فى عرضه للقضايا التى يتحست عنها ، فلا يحابى ولا يتحامل تبعا لهواه ومنفعته الشخصية ..

(ج) العلم بصحة ما يأمر به أو ينهى عنه ، فكم من أناس لجهلهم ، أو لسوء نيتهم أو لحماقتهم ، يتحدثون عن الأمور القابلة للاجتهاد على أنها فرائض ، ويتحدثون عن الفرائض على أنها سنن ، ويهملون الحديث عن المصالح العامة للأمة ويخوضون فيما ليس لهم به علم ، ويحسبون ذلك هينا ، وهو عند الله عظيم ، لأن خوضهم فيما لا علم لهم بحكمه التشريعى يؤدى الى فتنة وفساد كبير .

(د) الرفق واللين ، فان الرفق خير كله ، وما كان في شيء الاذانه ، وما فقد من شيء الا شأنه ومن أعطى الرفق أعطى خيرا كثيرا ، والكلمة الطيبة الرقيقة تنفع مع الأصدقاء لأنها تزيد من صداقتهم وتنفع مع الأعداء لأنها تخفف من حدة عداوتهم . . .

ولقد أمر الله - تعالى - موسى وهارون - عليهما السلام - أن يترفقا مع فرعون الذي قال لقومه « ما علمت لكم من إله غيري » ، فأوصاهما - سبحانه بقوله : « اذهبا إلى فرعون انه طغى . فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى » (سورة طه : الآيتان ٤٣ ، ٤٤) .

ورسم - سبحانه للدعاة - في شخص نبيهم - صلى الله عليه وسلم - أحكم الطرق في الدعوة إلى الحق فقال : « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتي هي أحسن ، إن ربك هو أعلم بدينك من سبيله وهو أعلم بالمهتدين » (سورة النحل : الآية ١٢٥) .

والخلاصة أن الأصل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، يكون بالرفق واللين ، والحكمة والموعظة الحسنة ، والمجادلة بالتي هي أحسن . .

فاذا لم ينفع كل ذلك مع الطغاة والبغاة والسفهاء فلا بأس من استعمال الشدة في القول ، مع التزام الحق والعدل ، وحسبنا أن القرآن الكريم قد قال في شأن السادرين في ضلالهم المصيرين على كفرهم وفسوقهم : « ولقد ذرأنا - أي : خلقنا وأوجدنا - لجهنم كثيرا من الجن والانس لهم قلوب لا يفقهون بها ، ولهم أعين لا يبصرون بها ، ولهم آذان لا يسمعون بها ، أولئك كالأنعام بل هم أضل ، أولئك هم الغافلون » (سورة الاعراف : الآية ١٧٩) والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له درجات ، حددها النبي - صلى الله عليه وسلم - تحديدا دقيقا حكيما في حديثه الصحيح ، الذي أخرجه الإمام مسلم

بسند عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول من رأى منكم منكرا فليغيره بيده . فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الايمان .

فأنت ترى فى هذا الحديث الذى يعد من جوامع كلام النبى - صلى الله عليه وسلم - تحديدا واضحا لمراحل تغيير المنكر ، متى رآه أو علمه المكلف القادر على تغييره .

وأولى هذه المراحل : التغيير باليد . بمعنى ازالة المنكر بالقوة ، أو بما يشبه ذلك من الوسائل المشروعة وتغيير المنكر باليد ، واجب على أولى الأمر بصفة خاصة ، وواجب على الأفراد كل فى حدود ولايته بصفة عامة .

ونقصد بأولى الأمر : الحكام أو من ينوبون عنهم فى رعاية مصالح الأمة وحماية أمنها وآدابها ، وكل ما يوصل الى استقرارها ورفقها .

فمثلا ، من الواجب على الحكام ، التصدى بالقوة لكل الذين يعملون على اشاعة الجرائم والردائل والفتن فى الأمة ، وتقديمهم الى الهيئات القضائية ، وتنفيذ العقوبات التى تصدرها هذه الهيئات بشأنهم . وعلى الأفراد ان يساعدوهم فى ذلك ، عن طريق عدم التستر على المجرمين ، وعدم كتمان الشهادة الحق ، وعدم الاتيان بأن قول أو فعل يفضى الى ما فيه ضرر بالفرد أو الجماعة .

ونحن نرى فى تاريخ الأمة الاسلامية ، ان نظام « الحسبة » - بكسر الحاء - كان متوافرا فيها . والحسبة - كما جاء فى المعجم الوسيط - ١ ص ١٧١ - : منصب كان يتولاه رئيس يشرف على الشئون العامة من مراقبة الأسعار ، وحماية الآداب . والمحاسب : من كان يتولى هذا المنصب من جهة الدولة .

وكان من حق من يتولى هذه الوظيفة ، أن يتدخل لحماية الناس من الظلم والغش والتطريف في المكيال والميزان ، . . . وغير ذلك من المنكرات والرذائل ، كما كان من حقه - أيضا - إحالة كل متلبس بجريمة ما ، الى القاضى للفصل فى شأنه .

وفى عصرنا هذا نرى ما يشبه نظام الحسبة قائما ، فى مصر - مثلا - أجهزة متعددة لوزارة الداخلية ، منها ما يتعلق بحماية أمن الناس وأموالهم وأرواحهم ، ومنها ما يتعلق بحماية الآداب العامة ، ومنها ما يتعلق بمكافحة المخدرات والمسكرات . ومنها ما يتعلق بصيانة الأموال العامة من الاعتداء عليها عن طريق التهرب الضريبى وغيره ، الى غير ذلك من الأجهزة المتعددة والمتنوعة ، والتى وظيفتها الأساسية ، غرس روح الأمان والاطمئنان فى المجتمع ، والقبض على المنحرفين والمجرمين والمفسدين ، وإحالتهم الى الهيئات القضائية ، للفصل فى شأنهم ، وانزال العقوبة العادلة بهم . . .

أما تغيير المنكر باليد بالنسبة للأفراد ، فأمر مقرر لكل فرد فى حدود ولايته وسلطته . فالآباء والأمهات من الواجب عليهم أن يهتمون بتربية أبنائهم ، وأن يعملوا على تنشئتهم تنشئة صالحة ، وأن يؤدبوهم اذا ما انحرفوا عن الطريق القويم .

فى الحديث الشريف : « علموا أولادكم الصلاة وهم فى سن السابعة ، وأضربوهم على تركها وهم فى سن العاشرة ، وفرقوا بينهم فى المضاجع والأزواج من الواجب أن يعاشروا زوجاتهم بالمعروف ، وان يعاملوهن معاملة تقوم على المودة والرحمة ، وان يؤدبوهن اذا ما ارتكبن ما يوجب ذلك قال تعالى : « الرجال قوامون على النساء - أى يقومون على شئون النساء بالرعاية والتأديب - بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ، فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله ، واللاتى يخافون نشوذهن - أى عصيانهن وخروجهن عما تقتضيه الحياة الزوجية من آداب -

فمظروهن، واهجروهن فى المضاجع ، واضربوهن فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ، ان الله كان عليا كبيرا ، (سورة النساء : الآية ٣٤) .

ومن الواضح وضوح الشمس ان الخطاب هنا للأزواج ، فهم الذين يعظون زوجاتهم بالقول الطيب ، وهم الذين يقومون بالهجر فى أماكن النوم وهم الذين يضربون زوجاتهم ضربا غير مبرح عند النشوز وارتكاب المعاصي . .

وهكذا نجد أن شريعة الاسلام قد حددت تحديدا دقيقا من يملك تغيير المنكر باليد ، فقررت أن ذلك موكول الى الحكام أو من ينوب عنهم ، أو الى الأفراد فى حدود ولاية كل فرد وسلمته ومسئوليته .

ولا يصح شرعا أن يخرج تغيير المنكر باليد عن هذا التحديد ، لأنه لو خرج عن هذا التحديد فاباح كل فرد لنفسه ما ليس من حقه ، لعمت الفوضى ، وانتشر الفساد والاضطراب ، ولتستر كثير من الناس باسم تغيير المنكر فاعتدوا على غيرهم ، ولما كان هناك مقتضى للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية مع ان ذلك من مستلزمات صيانة مصالح الأمة ، وحماية أمنها ، ولما وجدنا الرسول صلى الله عليه وسلم - يحدد تلك الدرجات الثلاث فى تغيير المنكر ، مع انه - صلى الله عليه وسلم - قد حدد ذلك تحديدا دقيقا ولم يكتف بتغيير المنكر باليد . وفضلا عن كل ذلك فاننا لم نسمع ولم نقرأ ، لا فى العهد النبوى ، ولا فى عهود الصحابة . ولا فى العهود التى تلت ذلك ، ان هناك جماعة نصبت نفسها بدون اذن من ولى الأمر فى الأمة ، لكى تغير المنكر باليد على حسب هواها وتنفذ العقوبات التى تراها ، وانما تغيير المنكر باليد يكون من حق الحكام ، ومن حق كل فرد فى حدود ولايته ومسئوليته وسلطته أما التغيير باللسان للمنكر وهو الدرجة الثانية ، فمن وظيفة العلماء الذين يعرفون ما هو حلال وما هو حرام ، وما هو منكر وما هو غير منكر ، وما هو فرض وما هو

وما هو سنة ٠٠٠ ومن وظيفة كل فرد - أيضاً - ولكن في حدود علمه وفقهه تيفنه بأن هذا الأمر خير وهذا الأمر شر ٠٠٠

ويدخل - أيضاً - تحت تغيير المنكر باللسان ، ما تنشره الصحف ووسائل الاعلام من مقالات في هذا الشأن ، وما يقوم به خطباء الجمعة في خطبهم ، وما ندوات ومحاضرات تعمل على نشر الوعي الدينى السليم ، وبيان ما هو حلال وما هو حرام .

فاذا ما عجز الفرد العادى عن تغيير المنكر باليد أو باللسان ، لجأ الى الدرجة الثالثة ، وهى تغييره بالقلب ، بمعنى كراهته لهذا المنكر ، ومقاطعته لمرتكبه ، وتهوينه من شأنه ، وعدم مجالسته أو مخالطته أو التعامل معه ..

وقد أمرنا القرآن الكريم فى آيات متعددة بمقاطعة المصرين على ظلمهم وغشيانهم للردائل والمنكرات ، ومن ذلك قوله تعالى : « ولا تركزوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار ، وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون » (سورة هود : الآية ١١٣) .

وقوله سبحانه - : « واذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره وأما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين » (سورة الأنعام : الآية ٦٨) .

ولاشك ان مقاطعة العقلاء للمصرين على ارتكاب المنكر ، لها أعظم الأثر فى ازالة هذا المنكر والقضاء عليه واذا أخذ المسلمون بهذه الأحكام السديدة ، وفهموها فهما سليما ، وطبقوها تطبيقا صحيحا ، عاشوا أمنين مطمئنين ، وفتح الله عليهم بركات من السماء والأرض ..

الفهرس

	من يملك سلطة الفصل بين الصحيح والباطل ؟
٣	د . حسين أحمد أمين
	انقاذ ما يمكن انقاذه
١١	د . أحمد صبحي منصور
	نجوم الشباك في صناعة التطرف
١٥	على سالم
	مواجهات الخروج على النص
٢٢	د . غالى شكرى
	الارهاب ليس معارضة سياسية
٢٢	د . غالى شكرى
	العنف مظهر ضعف ودليل عجز
٣٧	عبد الغفار عودة
	علاج مشكلات الشباب يقضى على التطرف
٣٩	المستشار زكى شنودة
	لم يعد الصمت جائزا
٤٣	د . عبد المنعم المشاط
	الحوار هو الحل
٤٩	د . عبد المعطى شعراوى
	التطرف وسبل مواجهته
٥٥	أحمد حمروش
	مع الدين الخالص
٦٠

	الارهاب والتطرف .. وجوهر الحل الاسلامى
٦٤	د. محمد شوقى الفنجري
	نهارك أبيض
٧٢	على سالم
	الاحياء الاسلامى المعاصر وضرورة المواجهة
٧٣	د. جمال الدين محمود
	جنازة المليون ؟
٧٨	عبد الستار الطويل
	انفجارات الريف ومسئولية الحكومة
٨٥	د. عبد العظيم أنيس
	« لغة التطرف والارهاب
٩٠	د. حسن وجيه
	الهروب من الذاكرة
٩٩

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٣/٤٢٤٧

ISBN — 977 — 01 — 3352 — 3

المواجلة

بلغت مؤامرات التطرف والارهاب فى مصر معدلات غير مسبوقة خلال السنة الأخيرة . ولم تعد هذه الظاهرة مجرد تهديد للدولة والنظام الحاكم ، بل أصبحت تهدد المجتمع المصرى كله ، سواء فى بنيته الداخلية أو فى اقتصاده أو أمنه الاجتماعى والسياسى ومكتسباته الثقافية والفكرية ، وكذلك انجازاته الاقتصادية والمادية . ولا تقل الحرب التى يشنها المتطرفون والارهابيون ضراوة عن أى حرب خاضتها مصر مع أعدائها الخارجيين فى هذا القرن . بل ربما كانت هذه الحرب أشد ضراوة ، لأن أحد أطرافها هم أبناء لنا ، أعمامهم التطرف : فأختاروا العنف سبيلا لفرض إرادتهم وزعزعة استقرار الوطن : واستهدف عنفهم أبناء لنا فى أجهزة الأمن ، أو أخوة لنا من المدنيين المسالمين العزل ، مسلمين وأقباطا .

ان ما تمر به مصر الآن هو مأساة إنسانية وثقافية وحضارية ، وكارثة إقتصادية وسياسية ولذلك أصبح من الضرورى أن ينتفض المثقفون المصريون ، ومؤسسات مجتمعهم المدنى ، للوقوف فى وجه التطرف والارهاب لمحاصرتهم واحتوائهم ، تمهيدا لاقتلاعهم تماما .

من أجل هذا تصدر الهيئة المصرية العامة للكتاب بيد المصريين هذه السلسلة للوقوف أمام هذه الظاهرة بالفكر المستنير الحق الشريف .

tx.
625
25
1
93
3



0344936

